وزارة التعليـــم العالـــي والبحث العلمـــي
جامعـــة وهران –02– محمد بن أحمد
كليـة العلـــــــوم الاجتماعيـــــة
قسم علم الاجتماع
تخصص: علم اجتماع سياسي

ظاهرة التسامح : الثقافة والمجتمع
مقاربة لعائلات ضحايا الارهاب

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في علم الاجتماع السياسي

إعداد الطالبة: غنية أوكبدان
إشراف الأستاذة: أ ذ أسمهان بوشيخاوي

أعضاء لجنة المناقشة

اسم ولقب الاستاذ	الرتبة	الصفة	مؤسسة الانتماء
بلخير بومحراث	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	جامعة وهران2
أسمهان بوشيخاوي	أستاذة التعليم العالي	مشرفا ومقررا	جامعة وهران2
توفيق مليك شليح	أستاذ محاضر أ	مناقشا	جامعة وهران2
عباس رضوان	أستاذ باحث أ	مناقشا	CNRPH تلمسان
علي حسن	أستاذ محاضر أ	مناقشا	جامعة سعيدة
عباسية رحوي	أستاذة محاضرة أ	مناقشة	جامعة تيزي وزو

السنة الجامعية 2020 – 2021

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

"رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأصلح في ذريتي إني تبت إليك وإني من المسلمين "

الأحقاف 15

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات والصلاة والسلام على خير الخلق وإمام الرحمة ومعلم السماحة والتسامح محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم

انطلاقا من معاني الآية الكريمة والعمل بالقول من لم يشكر المخلوق لم يشكر الخالق يطيب لنا ونحن ننهي بحثنا هذا أن نتقدم بوافر الشكر وعظيم الامتنان والعرفان إلى الأستاذة الفاضلة بوشيخاوي اسمهان على الجهد الذي بذلته والآراء والتوجيهات الصائبة التي مهدت لنا طريق البحث ، وحرصها الذي لم أر له نظيرا والتي دون متابعتها ماكنا لنصل لهذا الجهد المتواضع إلى ما هو عليه الآن ، فلها منا ج زيل الشكر وأدامها الله ذخرا لنا، كما لا يفوتنا أن نجزي الشكر والتقدير على أساتذتنا أعضاء لجنة المناقشة من داخل وخارج الجامعة على تجشمهم عناء مناقشة هذا البحث وإضاءته.

ملخص الدراسة

"ظاهرة التسامح ،الثقافة و المجتمع مقاربة لعائلات ضحايا الإرهاب"

إن سيادة ثقافة التعصب و غياب التسامح في المجتمع الجزائري أدخل الدولة في صراع و عنف فاق كل التصورات مخلفا الكثير من الخسائر البشرية و المادية مما ألزم السلطة الحاكمة بتبني مشروع التسامح مع الجماعات المسلحة لاستعادة السلم واستتباب الأمن و ذلك بانتهاجه كآلية ،حيث لم يكن بالأمر السهل تطبيقه و إقناع به الفئات المتضررة كضحايا المجازر الجماعية نظرا لما عانوه في مرحلة العشرية السوداء ، فهو كمشروع مازال يكتنفه الغموض و لكنه ضروري و جوهري في نفس الوقت من أجل تجاوز هذه المحنة

الكلمات المفتاحية : التسامح، ،الارهاب ، العنف ، المجازر الجماعية.

Study summary

The phenomenon of tolerance, culture and society. Approach to families of victims of terrorism

The dominance of the culture of intolerance in Algerian society brought the state into conflict and violence that exceeded all expectations, leaving a lot of casualties, which obligated the authority to adopt the project of tolerance with the armed groups as a mechanism to restore peace and establish security; persuading the affected groups and victims of mass massacres who suffered a lot in the black decade to accept the deal. This project is still shrouded with ambiguity, but it is necessary and essential at the same time in order to overcome this crisis.

Key words :Tolérance, Violence , Mass Massacres, Terrorisme.

Résumé

Phénomène de la tolérance, de la culture et de la société, une approche des familles des victimes du terrorisme.

La souveraineté d'une culture du fanatisme et l'absence de tolérance au sein de la société algérienne sont tous des phénomènes qui ont intégré l'État vers des conflits et des violences qui ont dépassé toutes les imaginations, laissant beaucoup de pertes humaines et matérielles. Cette lourde conséquence a forcé le pouvoir dirigeant à adopter un projet de tolérance et d'amnistie avec les groupes armés. Un mécanisme engendrant dans son processus une ressuscitation de la paix et un établissement d'une propice sécurité.

La mise en œuvre de cette tâche n'a pas été facile dans la visée, de convaincre ces catégories victimes de massacres, compte tenu de ce qu'elles ont subit lors d'une décennie noire, En dépit, de l'ambigüité de ce projet, sa primordialité est à la fois indispensable et utile pour surmonter cette épreuve.

Mots Clés: Tolérance, Violences, Massacres Collectifs, Terrorisme.

فهرس المحتويات

مقدمة عامة.....أ

1-الدراسات السابقة 02

2-إشكالية الدراسة 11

3-فرضيات الدراسة..... 12

4-أسباب اختيار الموضوع 13

5-أهمية الدراسة..... 14

6-أهداف الدراسة 15

7-منهجية الدراسة 15

8-خصائص مجتمع البحث 18

9-تحديد المصطلحات الاساسية 19

الفصل الأول : جذور الصراع السياسي في الجزائر

1 أحداث أكتوبر 1988 38

2 الأسباب السياسية للأزمة 40

3 الأسباب الاقتصادية للأزمة..... 43

4 الأسباب الاجتماعية والثقافية للأزمة 45

5 التحول الديمقراطي في الجزائر 48

6 التيار الإسلامي يكتسح الساحة 49

7 تكوين الحركات الإسلامية في الجزائر 55

8 الجبهة الإسلامية للإنقاذ 56

9 السياسة الأمنية للدولة 61

الفصل الثاني: إشكالية التسامح بين التنظير و الممارسة

1 التسامح كممارسة في الإسلام 70

2 التأسيس لمبدأ التسامح..... 73

3 التفكير الغربي ومبدأ التسامح 79

4 الحوار كمبدأ للتسامح 92

5 التسامح من خلال قانون الرحمة 95

6 التسامح من خلال قانون الوئام المدني..... 97

7 التسامح من خلال المصالحة الوطنية..... 99

8 حالات اخفاق لتجارب دولية 105

الفصل الثالث :العنف اللامحدود و فكرة التسامح لضحايا المجازر الجماعية

1 أهم المجازر الجماعية في العشرية السوداء 113

2 مجزرة غليزان بلدية الرمكة 117

3 الدعم الذي تلقاه الضحايا 123

4 مشروع التسامح بين الرفض و القبول.....125

5 العدالة بين الحقيقة الغامضة و غياب القانون 129

6 التسامح كفعل اجتماعي 131

7 التعليم وتأثيره على قيم التسامح.....132

8 العامل النفسي وتأثيره على التسامح..... 34

9 العامل الاقتصادي وتأثيره على التسامح 135

10 قيم و تقاليد مجتمع الرمكة.....138

نتائج الدراسة 146

خاتمة 150

قائمة المصادر و المراجع.....154

الملاحق

دليل المقابلة

مقدمة عامة

1-مقدمةعامة:

عرفت الحضارات الإنسانية ثقافة التسامح وما يقابله من ظاهرة العنف والتعصب على مر العصور بحيث يعتبر التسامح ضرورة لازمة و مبدأ أساسي تقوم عليه المجتمعات التي تعاني من نزاعات و صراعات فالوضع الذي يعيشه العالم العربي و الإسلامي يعتبر أكثر الأوضاع قسوة على الصعيد العالمي إزاء إقصاء قضايا التسامح و احترام حقوق الإنسان.

فغياب ثقافة التسامح و الحوار السياسي و تقبل الرأي الآخر في المجتمع الجزائري أدى إلى تنامي ظاهرة العنف .

بعد استقلال الجزائر طفت على السطح صراعات أشقاء الأمس التي أضمرتها حرب التحرير الوطني كما سيطرت أقليات المدعومة من السلطة العسكرية على الحكم في البلاد وهيمنت على طبقات المجتمع و على النشاط الاقتصادي و الريع النفطي حيث طغى الخطاب الإيديولوجي الاشتراكي معتمدا على إقصاء كل توجه يخالف السلطة.

فالمجتمع الجزائري شهد العديد من التغيرات و التحولات الاجتماعية الاقتصادية والثقافية والسياسية و التي كان من نتائجها انفجار أحداث أكتوبر و خروج الشعب إلى الشارع معبرا عن غضبه من السلطة القائمة و عن تردي الأوضاع حيث أخذت التجربة الجزائرية بعد هذا التاريخ منعطفا حاسما بفتح المجال للتعددية الحزبية والانفتاح السياسي و الذي تحول إلى منزلق خطير نحو الفوضى وعدم الاستقرار و انعدام الأمن، حيث كان التطلع و الطموح

الديني عموده الفقري بكسب الجبهة الإسلامية لغالبية الرأي العام كأداة ووسيلة للعلاج و الانتقام.

فالتنوع الذي جاء به المشروع السياسي التعددي الذي سمح للبعض باستغلال حرمان و إحباط فئات لتجنيدها ضد السلطة و كل من هو خارج عن دائرتهم الفكرية والدينية، مما أدى إلى إيقاف المسار الانتخابي و تعثر الديمقراطية حيث دخلت البلاد في أزمة أمنية و صراع فاق كل التوقعات و أنتج مأساة حقيقية و العديد من الضحايا من كل شرائح المجتمع حيث انتقل القتل من القتل الفردي إلى المجازر الجماعية بإبادة قرى بأكملها. باستعمال طرق وحشية بقطع الرؤوس و التنكيل بالجثث حيث لا يفرق الإرهاب الأعمى بين طفل رضيع أو شيخ أو امرأة أو رجل...

بعد فشل سياسة الحلول الأمنية جعلت السلطة أنداك تتأكد أن الحل الأمني وصل إلى طريق مسدود ولابد من اللجوء إلى الحوار. و تبني ثقافة التسامح في كونه مطلبا ضروريا للخروج من الأزمة ونبد التعصب السياسي الاجتماعي.

فالعلاجات التي اقترحتها السلطة للأمن ووقف النزيف وحماية الوجود بداية من قانون الرحمة سنة 1995م الذي يعتبر أول مبادرة سلم طرحها اليمين زروال ثم الوئام المدني وصولا إلى العفو الشامل الذي انتهى باستفتاء الشعب لتقرير المصير و ذلك بمنح الحرية وإصدار القوانين لحماية الذين رفعوا السلاح ضد السلطة و المدنيين العزل، و إعادة إدماجهم في المجتمع بتدشين عهد مجتمعي خالي من الحقد و الكراهية، كل هذه الشروط ليست سهلة

لإقناع الفئة المتضررة المتمثلة في ضحايا الإرهاب و خصوصا الذين تعرضوا لأبشع المجازر الجماعية .فالتسامح لا يعدوا أن يكون دعوة إلي التعايش في نطاق اللاتسامح لتحقيق السلم حيث يرى جانكلفتش أن الجرائم ضد الإنسانية ليست مسالة شخصية فالتسامح هنا ليس تحقيق العدل بل خيانة العدالة.

أما بخصوص الإطار المورفولوجي العام لهيكلة الدراسة فقد أقمناه على تصميم راعينا فيه فصوله منطق الانتقال التدريجي من العام إلى الخاص و من الكلي إلى الجزئي.

تناولنا في الفصل الأول جذور الصراع في الجزائر حيث قسمنا الدراسة إلى العديد من المباحث. تطرقنا إلى أحداث أكتوبر التي تعتبر المرحلة المفصلية في تاريخ الجزائر المعاصر ثم الانفتاح السياسي و الانطلاقة الغير موفقة للديمقراطية المتمثلة في إيقاف المسار الانتخابي سنة1991 م بعد فوز الجبهة الإسلامية و تأزم المشاكل و تصاعد العنف وتكوين الحركات الإسلامية في الجزائر و إعلانها الجهاد ضد السلطة ثم ضد المجتمع ككل.

أما الفصل الثاني تناولنا فيه إشكالية التسامح بين التنظير و التطبيق بمعنى الممارسة. وكيف تم التأسيس لفكرة التسامح في الموروث العربي و كيف كان حاضرا في الحضارة الإسلامية كتنظير وممارسة وفي الموروث الغربي للعديد من المفكرين أمثال لوك وجون جاك روسو، كما تطرقنا إلى التجربة الجزائرية في ممارسة التسامح في الواقع من خلال دراستنا لقوانين الرحمة و الوئام المدني و المصالحة الوطنية.

أما في الفصل الثالث تناولنا الجانب الميداني من الدراسة حيث حاولنا إعطاء فكرة حول المجازر الجماعية في الجزائر ثم عرفنا بمنطقة المراد دراستها و تجربتنا كباحثين مع مجتمع البحث و ذلك بتقسيم الدراسة إلى العديد من المباحث متناولين بالدراسة مجزرة بلدية الرمكة سنة 1997، التي شهدت أكبر عدد من الضحايا من المدنيين العزل و انعكاساتها عليهم ،كما تطرقنا لمشروع التسامح بين الرفض و القبول و الدعم الذي تلقاه الضحايا، كما تطرقنا للعدالة بين الحقيقة الغامضة و غياب القانون و التسامح كفعل اجتماعي ،ثم تناولنا العامل النفسي والاقتصادي ومتغير التعليم و أثره على قيم التسامح ثم تناولنا في المحور الأخير إعادة استتباب الأمن في المنطقة وإعادة إحياء القيم والعادات في مجتمع البحث و في آخر البحث فقد خصص لاستعراض النتائج الأساسية للدراسة وخاتمة عامة متبوعة بقائمة المصادر والمراجع إضافة إلى الملاحق التي تخدم البحث.

الفصل المنـهجي

الدراسات السابقة

إن البحوث السابقة هي مصدر إلهام لا غنى عنها بالنسبة إلى الباحث كل بحث ما هو إلا امتداد للبحوث السابقة لذلك لابد من استعراض الأدبيات، أي معرفة الأعمال التي أنجزت من قبل حول الموضوع المراد دراسته، فالدراسات السابقة ما هي إلا طريق لاستكشاف وقراءة النصوص الملائمة تسمح للباحث بالإحاطة بموضوع بحثه الخاص وضبطه [1]بالإضافة إلى تصميم أداة الدراسة وصياغة بعض فقراتها.

كما ساهمت الدراسة التي قام بها مالينوفسكي لجزر التروبرياند بتزويدنا بالعديد من الأفكار المتصلة بأساليب البحث والعمل الحقلي بالاطلاع على كل ما يتصل بمنطقة البحث والتقرب من الأهالي من خلال استعمال تقنية الملاحظة وملاحظتهم وهم يمارسون أعمالهم العادية في حياتهم اليومية وتجميع البيانات المعبرة عن عقلية الأهالي من عادتهم وتقاليدهم ومعتقداتهم.[2]

الدراسة الأولى: تحت عنوان " التراث والتعبير الاجتماعي" رسالة دكتوراه في علم الاجتماع للباحث أشرف عبد الوهاب 2005.

شهد المجتمع المصري في النصف الثاني من القرن العشرين تنامي ظاهرة الهجرة على مستويات مختلفة، فقد زادت الهجرة بين الريف والحضر والعكس ، كما زاد أعداد المهاجرين

[1]– موريس أنجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية ، ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون ، دار القصبة للنشر ، الجزائر، 2006، ص 125.

[2]- Bronislaw Malinowski , une théorie scientifique de la culture, Ed Maspero , 1968 , p 35.

من الدول الأجنبية إلي المجتمع المصري أما السياحة أو العمل وبالتالي ترتب على ذلك الاحتكاك بثقافات أخرى وأنماط تفكير وأساليب حياة مختلفة، بالرغم من الهجرات والتقدم التكنولوجي وثورة المعلومات فإن ذلك أدى إلى زيادة التباعد فيما بينهم وعدم تقبل الآخرين وثقافتهم وغياب ظاهرة التسامح وفي محاولة الوصول إلى محددات عامة لقيم التسامح الاجتماعي والثقافي فما هي طبيعة التغير الذي طرأ على قيمة التسامح الاجتماعي في المجتمع المصري وما أسباب حدوث هذا التغيير؟

وحسب رأي الباحث فإن الدراسة تستهدف قياس مدى تسامح الجمهور المصري وعلاقة هذا التسامح ببعض مؤشرات رأس المال الثقافي والاقتصادي والاجتماعي لدى الجمهور.

تحديد طبيعة التصورات العامة للتسامح في المجتمع المصري وأسباب حدوث هذا التغيير من وجهة نظر أفراد العينة.

تسليط الضوء على قيمة التسامح في المجتمع المصري في الريف والحضر وبين المتعلمين وغير المتعلمين والذكور والإناث وبين الأجيال المختلفة.

حيث استعمل الباحث المنهج الوصفي معتمدا على التحليل الكمي والنوعي والأسلوب المقارن واستعمال الباحث في تحليل البيانات إلى تقنية استمارة المقابلة وذلك للكشف عن ملامح التغيير أو الثبات في ظاهرة التسامح في المجتمع المصري واختار ثلاث محافظات أسيوط والمنوفية والقاهرة حيث توصل الباحث أنه يوجد فروق واضحة في متوسط التسامح بين محافظات الدراسة، حيث وجد أن التسامح بدرجة أعلى في المناطق ذات المستوى

الاجتماعي والاقتصادي الجيد وكلما زادت الكثافة السكانية في منطقة معينة كلما قل التسامح، ويؤدي إلى زيادة العدوان بين الناس في المجتمع، وزيادة العنف وارتفاع الجريمة وانتشار الفوضى في المجتمع.

الدراسة الثانية: تحت عنوان " دور الجامعات الفلسطينية في تعزيز قيم التسامح لدى طلبتها من وجهة نظرهم، رسالة ماجستير في أصول التربية للباحث محمد حسن محمد المزين 2009.

يتطلع الباحث إلى الدور الفاعل والمأمول للجامعات بوصفها مؤسسات وطنية ، تربوية واجتماعية، ومنارات للعلم والفكر ومحاضن للأجيال الشابة المنوط بهم مستقبل الأمة حيث تبرز مشكلة الدراسة ما دور الجامعات الفلسطينية في تعزيز قيم التسامح لدى طلبتها ومن وجهة نظرهم ؟

حيث سعى الباحث للتعرف على واقع ثقافة التسامح في الجامعات الفلسطينية

قيم التسامح الأكثر شيوعا والتي تعززها الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة لدى طلبتها من وجهة نظرهم.

أثر المتغيرات الجامعة، التخصص الدراسي، الحبس، على أدوار الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة في تعزيز قيم التسامح لدى طلبتها

وضع أو اقتراح سبل الارتقاء بدور الجامعات الفلسطينية في تعزيز قيم التسامح لدى طلبتها.

اقتصرت هذه الدراسة على طلبة الكليات المختلفة في مرحلة التخرج في جامعة الأزهر، وجامعة الأقصى والجامعة الإسلامية في محافظة غزة استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وقام باستعمال تقنية الاستمارة اشتملت 84 سؤال موزعة على ستة محاور تغطي أبعاد الدراسة.

ولتحليل البيانات استخدم الباحث الأساليب الإحصائية التالية المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية.

أن ثقافة التسامح تسود في الجامعات الفلسطينية لمحافظات غزة بدرجة متوسطة حسب مقياس ليكرتLikert الخماسي إذ بلغت نسبتها 70%.

قيم التسامح الاجتماعي هي أكثر قيم التسامح شيوعا وأكثر القيم التي تعمل الجامعات الفلسطينية على تعزيزها لدى الطلبة.

ولأن دور الجامعات الفلسطينية غزة في تعزيز قيم التسامح لدى الطلبة يتراوح ما بين ضعيف إلى متوسط بنسبة 65.21%.

الدراسة الثالثة : التسامح الفكري وعلاقته بالتماسك الاجتماعي لدى طلبة الجامعة، كلية التربية للعلوم الإنسانية مناف فتحي عبد الرزاق الجبوري، جامعة كربلاء.

استهدفت هذه الدراسة التعرف على مستوى التسامح لدى طلبة جامعة كربلاء ، وقياس مستوى التسامح وفقا لمتغير الجنس (ذكور، وإناث) وقياس مستوى التماسك الاجتماعي لدى طلبة الجامعة والتعرف على علاقة التسامح بالتماسك الاجتماعي وتألفت عينة البحث

الميدانية من 50 طالب وطالبة من كلية التربية والعلوم الإنسانية المرحلة الثالثة جامعة كربلاء ولكافة أقسامها الإنسانية (العلوم التربوية، والنفسية ، اللغة الإنجليزية، اللغة العربية، التاريخ ، الجغرافيا.

حيث تم الاعتماد على المنهج الإحصائي وقد تمت معالجة البيانات باستخدام (مربع كاي الاختبار، ومعامل ارتباط بيرسون)

وأشارت نتائج الدراسة أن طلبة الجامعة لا يتمتعون بالتسامح ولا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في التسامح وطلبة الجامعة يتمتعون بالتماسك الاجتماعي، ولا توجد فروق في التماسك بين الذكور والإناث ولا توجد علاقة دالة إحصائيا بين التسامح والتماسك الاجتماعي.

الدراسة الرابعة: تحت عنوان الإرهاب والتغير الاجتماعي (الرمكة نموذجا ولاية غليزان ، رسالة ماجستير في علم الاجتماع السياسي للباحثة سكومي فاطمة السنة الجامعية 2009-2010

طبيعة الظروف المحيطة بالفرد تؤثر فيه فيتغير بعضا من سلوكه وضعه الاجتماعي مما يجعله مختلفا عما كان عليه قبل إحاطة الظروف المستجدة به وإلى أي مدى هذا الظرف الجديد والذي هو الإرهاب على أنساق البناء الاجتماعي للرمكة ؟ وهل يمكن اعتبار الإرهاب عامل عوامل التغير الاجتماعي وما هي أشكال التغيير ؟

وحسب رأي الباحثة فإن الدراسة جاءت لتحقيق الأهداف التالية

دراسة التغيير الاجتماعي لمجتمع الرمكة بعد الإرهاب ودراسة البناء الاجتماعي لمجتمع البحث.

معرفة مدى تأثير الإرهاب على أنساق البناء الاجتماعي وكيف يمكن اعتبار الإرهاب عاملا من عوامل التغيير الاجتماعي كما تم الاعتماد على المنهج المقارن والمنهج الوصفي مستعملة تقنية الملاحظة المباشرة والمقابلة النصف الموجهة لجميع المعطيات تمثلت الدراسة ل 30 مبحوث من مجتمع البحث لمنطقة الرمكة حيث توصلت الدراسة أن الإرهاب هو عامل في التغيير الاجتماعي من خلال ظهور تغيرات عديدة على مجتمع البحث في طريقة التفكير وسلوكاتهم كما خف الضمير الجمعي وظهور نزعات فردية وقلت العواطف الأسرية وهجرة جماعية للأرض وأن الإرهاب شكل قطيعة في المجتمع الجزائري حيث تلاشت الأسر الممتدة ....

الدراسة الخامسة: تحت عنوان " انعكاسات الإرهاب على الأسرة دراسة ميدانية على أسر ضحايا الإرهاب بدائرة براقي، رسالة دكتوراه في علم الاجتماع السياسي للباحث حليلو نبيل 2005-2004

باعتبار الأسرة أحد المؤسسات التي يعتمد عليها المجتمع في قيامه وتطوره، لكونها تشكل أولى النظم الاجتماعية التي تضرب بجذورها في حياة المجتمع، فإنها كجماعة ووظيفة تحتاج إلى عوامل وظروف تمهد لها القيام بمسؤوليتها دون حدوث أي خلل أو اضطراب فإذا كان المجتمع يشهد نوعا من اللاسلم و اللاأمن فإن الأسرة سينعكس عليها ذلك ، انطلق

الباحث من ثلاث تساؤلات تمثلت في فيما تتمثل انعكاسات الإرهاب على الجوانب التي تتمثل بالأسرة ؟

فيما تجلت انعكاسات الإرهاب على الجانب الاجتماعي للأسرة ؟

فيما تجلت انعكاسات الإرهاب على الجانب النفسي للأسرة ؟

وقد جاءت هذه الدراسة حسب رأي الباحث لتحقيق الأهداف التالية:

محاولة الكشف وإبراز الحجم الحقيقي لمخلفات هذه الظاهرة لأن والإحاطة بهذه الانعكاسات وتشخيصها.

والوقوف أمام واقع معين بوضع استراتيجيات بهدف معالجة ما يمكن علاجه من مخلفات ظاهرة الإرهاب على الأسرة.

التخفيف من حدة هذه الانعكاسات.

حيث استعمل الباحث المنهج الإحصائي وللوصول إلى إجابة استعان الباحث باستمارة بحث مقسمة إلى مجموعة محاور وبيانات عامة على المبحوث الجانب الاجتماعي للأسرة والاقتصادي والنفسي حيث احتوت الاستمارة على 39 سؤال وشملت 120 أسرة وقد توصل الباحث من خلال الدراسة أن للإرهاب آثار سلبية على الجانب الاقتصادي والنفسي والاجتماعي للأسر ضحايا الإرهاب وجعلها تفشل في إنجاز متطلباتها مما أحدث بها اختلالات وظيفية مع اختلال في تكامل الأدوار لأفراد الأسرة وفشل في أداء وظيفتها كأسرة الذي انعكس بالسلب على الحياة المجتمعية ككل .

حيث أصبح يسود الخوف والإحباط والقلق من مستقبل غير مستقر وتغيرات في العديد من القيم والعادات.

الدراسة السادسة : تحت عنوان أطفال ضحايا المأساة الوطنية دكتوراه في علم النفس التربية للباحث اوقاسي لونيس.

اهتمت الدراسة بعائلات ضحايا الإرهاب وتناول الباحث فئة الأطفال التي لم تعرف معنى البراءة في جو ساده القتل، والتعذيب والاضطهاد ، محاولا دراسة الواقع النفسي والاجتماعي للأطفال حيث الأب منتمي للجماعات الإرهابية وواقع الأطفال ضحايا العمليات الإرهابية الذين فقدوا عائلاتهم، أو فرد من العائلة وكيف تم إدماجهم في المجتمع ؟

هدف الباحث من الدراسة :

- هو تسليط الضوء على واقع أطفال ضحايا الإرهاب النفسي و الاجتماعي.
- تحسيس السلطات للتكفل بهذه الشريحة من المجتمع.
- التوصل إلى بعض المؤشرات التي قد تساهم في مواجهة ظاهرة التطرف و الإرهاب.

حيث استعمل الباحث المنهج الوصفي وتقنية المقابلة النصف الموجهة مع 30 طفل وتوصل أن الأطفال هم الحلقة الأضعف في هذا الصراع والأكثر تأثرا غير قادرين، على فهم ما يجري حولهم وهم قنبلة موقوتة إذا لم يتم التكفل بهم نظرا لما يعانون من التهميش وخاصة حيث الأب متورط في الأعمال الإرهابية ينظر لهم من طرف المجتمع كأنهم متهمين ويتم تحميلهم مسؤولية آبائهم.

كما أن أطفال ضحايا الإرهاب يعانون نفس المعاناة، أزمات نفسية واضطرابات وبعضهم منعزلين عن الأطفال الآخرين وهم أيضا لم يتم التكفل بهم ومهمشين من طرف الهيئات المعنية، ويعيشون في ظروف صعبة وقعوا ضحايا الوضع الأمني المتدهور، وأن هذه التأثيرات التي لحقت بهم ستبقى تلازمهم لفترات أطول في حياتهم، وأن الإرهاب له انعكاسات قبلية وبعدية.

وبعد الاطلاع على ما توفر من دراسات سابقة ذات صلة لموضوع الدراسة الحالية اخترنا أوثقها صلة ، حيث تناولت الأبعاد والمحاور المختلفة لموضوع الدراسة فهمنها من دار حول طبيعة التغير الذي طرأ على قيمة التسامح في المجتمع المصري، ودراسة حول الجامعات ودورها في اكتساب الطلبة أنماط مختلفة من القيم وتنميتها كالقيم الدينية والثقافية والسياسية وغيرها.

التسامح الفكري وعلاقته بالتماسك الاجتماعي ومن خلال التباينات المتصلة باتجاهات الدراسة وأهدافها ومناهجها وأبعادها وأدواتها وعيناتها وكذلك نتائجها يمكن الوقوف على ما يلي أن هذه الدراسات ركزت على تطوير طرق وأساليب قياس التسامح واستعمال المنهج الإحصائي الذي يقتصر على الجداول فقط لتحديد العلاقة بين متغيرات الدراسة وتوضيحها كما تحدث بطريقة ظاهرية وبدون التعمق في التحليل لتلك العلاقات.

أما الدراسات التي أجريت في المجتمع الجزائري من بينها الإرهاب والتغير الاجتماعي، وانعكاسات الإرهاب على الأسرة، ودراسة أطفال ضحايا المأساة الوطنية ركزت على العنف

والتعصب ومظاهره من العدوان والكراهية في حين أهملت الدراسات الخاصة بالتسامح وتكاد منعدمة

1إشكالية الدراسة :

إن الحديث عن ثقافة التسامح هو معالجة لقضية إنسانية وهي قضية تمدين المجتمع واستتباب أمنه المضطرب وسلمه المهدد حيث أصبح مسألة جوهرية في حياتنا السياسية، والاجتماعية والثقافية والفكرية وضرورة ملحة لما شهده المجتمع الجزائري من تعصب وانغلاق واستبداد ، مما أدى إلى تنامي ظاهرة التطرف الفكري والإرهاب الذي أدخل الدولة في نفق مظلم دام عشر سنوات من تاريخ الجزائر المعاصر حيث أطلق على هذه المرحلة بالعشرية السوداء، أو سنوات الدم حيث انتقل العنف من القتل الفردي إلى القتل الجماعي مخلفا العديد من الضحايا والذي أرغم الدولة على إعادة النظر لمواجهة العنف، وتحكيم العقل للخروج من الأزمة، بتبني فكرة التسامح على الصعيد النظري والعملي، وذلك بفتح الحوار والتفاوض وإعادة إدماج من حملوا السلاح ضد السلطة القائمة وضد المدنيين بضمانات قانونية فنحن كباحثين حاولنا معرفة كيف تم التنظير لفكرة التسامح وتجربتها عمليا من طرف السلطة مع الجماعات الإسلامية وإقناع المتضررين من ضحايا المجازر الجماعية بفكرة التسامح وتجاوز الماضي والتعايش الاجتماعي والمدني مع من أجرموا في حقهم وحق دولتهم وإعادتهم إلى الساحة الاجتماعية والمهنية؟

و انطلاقا من الإشكالية المطروحة سابقا قسمنا تساؤلنا إلى مجموعة من التساؤلات الفرعية لأجل التفصيل والبحث أكثر في موضوع دراستنا وهي كالتالي:

1-ما هي الأسباب المؤدية إلى تنامي ظاهرة العنف والتعصب في المجتمع الجزائري ؟

2-ماهي الخطوات التي اتبعتها الدولة لتبني ثقافة التسامح للخروج من الأزمة؟

3-هل اقتنع مجتمع البحث (ضحايا المجازر الجماعية) بالإجراءات التي اتبعتها الدولة المتسامحة مع من أجرموا في حقهم ؟

2- فرضيات الدراسة :

حيث لا تخلو جل المواضيع السوسيولوجية من الفرضيات التي يعتمد عليها الباحث في بحثه وتعتبر كإجابة للإشكال المطروح حيث ونعتقد كباحثين أن محاولة فهم موضوع الدراسة تطرح أمامنا عدة فرضيات بديلة تتنافس حول تقديم تفسير وتحليل ملائم لمسار البحث.

1-عدم التسامح مع المعارضة السياسية وغياب الحوار العقلاني مما جعل الاحتكام إلى العنف هو الوسيلة وأداة محل الخلافات وحسم النزاعات حيث أدخل الجزائر في عنف فاق التصورات مازالت آثاره باقية على ضحايا الإرهاب.

2-تبني الدولة ثقافة التسامح وتطبيقها كممارسة لضمانات قانونية من خلال قوانين الرحمة والوئام المدني والمصالحة.

3-عدم اقتناع مجتمع البحث ضحايا المجازر الإرهابية لفكرة التسامح بحيث أن التسامح هو إجحاف في حق الضحايا لما يقدمه من تنازلات وأنه لا يضمن حق العائلات في العدل.

3- أسباب اختيار الموضوع:

شكلت شريحة الإرهاب وما عانته من تهميش بعد مشروع المصالحة الوطنية دافعا لاهتماماتنا الآنية والمستقبلية وقاعدة تبنينا عليها أبحاثنا العالمية منذ قراءتنا لمقال في جريدة quotidien d'Oran حيث لم نكن نسمع بالمنطقة ولا بالمجزرة فانتابنا الفضول لمعرفة المنطقة والتعرف عن مقتل 1000 شخص في ولاية غليزان بلدية الرمكة آنذاك كما جاء هذا العمل تكملة للدراسة التي قمنا بها في رسالة الماجستير العنف بين العفو والمصالحة الوطنية دراسة ميدانية لجمعية ضحايا الإرهاب في ولاية وهران.

نقص دراسات الأكاديمية للتسامح بحيث لم تحظى بالاهتمام الكافي رغم ما تتمتع به من أهمية باعتبارها مؤشر على تحقيق السلم والتعايش والاستقرار الأمني وأن الموضوع لا يقل أهمية من الناحية النظرية والتطبيقية عن العنف.

كيف تم إقناع هذه الشريحة بفكرة العفو والتسامح والعيش مع من أجرموا في حقهم.

الفضول لمعرفة حقيقة المتضررين معاناتهم بعد المجزرة وكيف استطاعوا بناء حياتهم رغم ما مروا به من رعب مقدس.

4- أهمية الدراسة :

إن ظاهرة التسامح ومشكلة العنف خلفية بأن تكون موضوع مشروع سوسيولوجي ذي في مجتمعنا المعاصر فهذه الدراسة متعددة الأبعاد، حيث نحاول دراسة الجوانب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المكونة لها، ونحاول أن نبين الآثار المترتبة على الممارسات العنيفة على أفراد المجتمع في ظل غياب ثقافة التسامح وسيادة ثقافة التعصب خصوصا أن تاريخنا المعاصر شهد أعمال عنف لا حدود لها في ظل ثقافة الكراهية والثأر ومحاولة إلغاء الآخر. فالمشكل الأساسي يتعلق بعائلات ضحايا الإرهاب التي عرفت أكبر مجزرة جماعية في الجزائر، وكيفية إقناعهم بأن العفو الشامل. والمشروط لا يقصد منه تجريد المجرمين من جرائمهم. ولكن الأساس هو تفادي تعميق الإشكال واستمرار العنف.

فالكشف عن طريق الدراسة والتحري لبعض الملابسات الخفية للرأي العام. وأن المجتمع لن يستطيع أن يحقق التعايش والسلم. والتفاعل مع الآخرين إذ لم يمارس التسامح بين العلاقات والجماعات هناك حاجة متزايدة لدراسة التسامح في المجتمع الجزائري كظاهرة لنلمس خصائصها في إطار الثقافة الجزائرية ومعنى ذلك لا يوجد فرد مسامح دائما و آخر متعصب دائما، ولكن يمر الفرد من خلال حياته وتفاعلاته اليومية بمواقف عديدة ومختلفة.

5- أهداف الدراسة :

تستهدف هذه الدراسة إلى استنباط المستتر على قيمة العفو والتسامح الاجتماعي لضحايا الإرهاب، الذي عانوا أبشع المجازر الجماعية في بلدية الرمكة، ولاية غليزان أهم العوامل التي تجعل الفرد متسامحا أو غير متسامحا في مواقف التفاعل المختلفة، التي تحكم التصورات الأفراد وواجهات نظرهم.

والهدف الأساسي هو:

- استحضار الزمن الماضي بكل ما يعنيه وزيادة ثقافة المجتمع ووعيه بتاريخه .

تسليط الضوء على ضحايا المجازر الجماعية في بلدية الرمكة والبحث عن تجليات التسامح في الواقع اليومي.

- الكشف عن مخلفات الأثر الإجرامي على المجتمع الدراسة والتحولات التي شهدتها المنطقة ما بعد الإرهاب والتفات الجهات المعنية من أجل التكفل بهذه الشريحة من المجتمع وتوفير لهم حياة كريمة.
- الحرص على أن تشكل هذه الدراسة المتواضعة ضمن حدودها مساهمة متواضعة في بلورة بعض مكونات إشكالية العنف والتسامح في المجتمع الجزائري.

6- منهجية الدراسة:

نظرا لطبيعة الموضوع و إشكاليته المرتبطة بالتطورات والتحولات التاريخية يفرض علينا فهم منبعه ومصدره وأسبابه بالقراءة التاريخية والدراسة الاستطلاعية etude preliminaireالذي

يعتبرها عبد الله الهاملي أول خطوة في سلسلة البحوث الاجتماعية، أي يمكن أن تستعين به كتقنية للبحث والوصول إلى نتائج تدعم بها معرفتنا. كما أن ريمون بودون في حالة لا تسمح لما نسميه بالبحث الاستطلاعي، وهو استكشاف الميدان ومحاولة التخلص من الافكار السابقة بطريقه تسمح بتفسير وإبراز العامل والمتغيرات المفسرة للبحث[1] حيث كان التحقيق الميداني في بلدية الرمكة ولاية غليزان، التي تقدر مساحتها 14048 هكتار ، يحدها من الشمال بلدية (أولاد بن عبد القادر) ولاية شلف، ومن الجنوب بلدية الملعب (ولاية تيسمسيلت) شرقا بلدية لرجام ولاية تيسمسيلت غربا بلدية عمي موسى والولجة (ولاية غليزان) ،وتقدر الكثافة السكانية لبلدية الرمكة ب 5114 نسمة. حيث تعتبر نقطة عبور رئيسية و همزة وصل بين ولاية غيليزان و ولاية الشلف و ولاية تيسمسيلت و ولاية تيارت .

قمنا كباحثين بالبحث عن وسيط لكي يعرف بالمنطقة أولا ثم يقوم بتعريفنا بالمبحوثين من ضحايا المجازر الجماعية، في المرحلة الأولية من البحث حاولنا كسب ثقة المبحوثين نظرا لحساسية الموضوع مستعملين تقنية مقابلة حرة دون دليل. كما اعتمدنا على مقاربة التحليل النوعي للبيانات الذي يتضمن البحوث حول السير الشخصية والقصص والسلوك، وكذلك وظائف المنظمات والحركات الاجتماعية والعلاقات التفاعلية، مع الابتعاد عن الذاتية و التفكير بأسلوب تجريدي. والكشف عن طبيعة تجارب الأشخاص والظواهر. وتقديم فهم موضوعي للواقع.

[1] – Boudon Reymond, les méthodes en sociologie Ed, puf , Paris, 1993 , p 33.

كما استعملنا **المنهج الوصفي** محاولين التوصل إلى معرفة دقيقة وتفصيلية عن الجوانب المختلفة لموضوع الدراسة المتمثل ثقافة التسامح بين التنظير والممارسة ومعرفة كيف تم إقناع عائلات ضحايا المجازر الجماعية لمنطقة الرمكة. بالفكرة كما سوف يمكننا من دراسة وتحليل الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لعينة الدراسة والذي يؤثر على استجابتهم في موقف التسامح أو عدم التسامح.

بعد اختيار منهج الدراسة كان علينا تحديد التقنيات المستعملة في الدراسة حيث استعملنا **الملاحظة المباشرة** التي تسمح باكتشاف وفهم بعض جوانب الظواهر التي مازالت إلى حد الآن مبهمة، وهي ممارسة اجتماعية تهدف إلى أخذ المعلومات الكيفية من أجل فهم المواقف والسلوكات[1] وذلك بملاحظة سلوكات وتصرفات الضحايا والمحيط الذين يعيشون فيه وتصدر أهم المؤشرات المتعلقة بالبحث كما اعتمدنا على تقنية المقابلة كان الهدف منها جمع المعطيات الكيفية في الميدان بغرض تحليلها وتفسيرها.

تعرفها مادلين غراويتز Madeleine Grawitz على أنها ضرورية للبحث العلمي تستعمل فيها صيرورة اتصال شفوي لجمع معلومات لها علاقة بالهدف من البحث"[2]

أما موريس انجرسMaurice Angers فيعرفها على أنها تقنية مباشرة تستعمل من أجل مسائلة الأفراد بكيفية منعزلة لكن أيضا تسمح بأخذ معلومات كيفية بهدف التعرف العميق على الأشخاص المبحوثين.

[1]– موريس أنجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، مرجع سبق ذكره، ص 184.

[2]- Madleine Grawitz, méthodes des sciences sociales, Ed Dalloz, 11 Edition , Paris, 2005, p64

وقد ارتأينا أن نستخدم نموذج المقابلة **النصف الموجهة**l'entretien semi-directif نظرا لملاءمتها للدراسة.[1]

حيث دامت المقابلات أكثر من ثلاث ساعات مستعملين التسجيل الصوتي، نظرا لحساسية الموضوع كان يطلب منا بعض المبحوثين عدم التسجيل والكتابة ،فاضطررنا أن نعتمد على السمع وأن نشاركهم حواراتهم حيث كنا نتكلم في كل المواضيع وكنا نحاول دائما أن نوجههم إلى موضوعنا الرئيسي، حاولنا عدم طرح الأسئلة وترك المبحوث يتكلم بحرية، وقمنا بتسجيل كل المعطيات بعدما خرجنا من بلدية الرمكة، حيث لمسنا أن المرشد الذي كان يعرفنا بمجتمع البحث كان يحاول توجيهنا وكان حاضرا في المقابلات التي قمنا بها وعندما لا يكون حاضرا يسألنا عما قاله لنا المبحوثين وما هي النتيجة التي توصلنا إليها كما أنه قدم لنا إحصائيات غير صحيحة عن عدد القتلى ، لأن أغلبية مجتمع البحث صرح لنا أن عدد القتلى يفوق الألف 1000 شهيد من ضحايا المجازر الجماعية.

7 خصائص مجتمع البحث:

تمثلت الدراسة من كلا الجنسين رجال ونساء ومع أبناء عائلات الضحايا حيث كان يتراوح السن ما بين25 و65سنة، فالبعض كان مسافرا يوم الحادثة والبعض الآخر كان حاضرا

[1]- موريس انجرس، مرجع سبق ذكره، ص 197.

وساعد في عملية دفن الضحايا، والذين نجو من المجزرة إما أصيبوا بالجنون وأصيبوا بعاهات جسدية وهم أقلية، فاكتفينا بالملاحظة بدون طرح الأسئلة.

بالنسبة للنساء فهن ماكثات بالبيت ومعظمهن بدون مستوى دراسي، أما أبناؤهم فمنهم من له مستوى جامعي وحامل لشهادة الماستر وليسانس، والبعض مازال يدرس في الجامعة، أما عن الآباء فلهم مستوى دراسي متوسط وثانوي، أما عن الحالة الاجتماعية للضحايا فمنهم من أعاد بناء حياته وتزوج من جديد خصوصا الذي فقد كل عائلته في المجزرة وكون أسرة ورزق بأطفال وتم إسكانهم في بلدية الرمكة بعدما هاجروا من المناطق التي يقطنون بها بعد المجزرة.

أما الوضع الاقتصادي فهم يزاولون أعمال بسيطة كصناعة الدوم أو فلاحين، نظرا لغياب المؤسسات العمومية والبعض الآخر موظف في البلدية وممرض الذي ساعدنا هو رئيس المستخدمين في بلدية الرمكة للتعرف على مجتمع البحث.

8- تحديد المصطلحات الأساسية:

هناك العديد من المفاهيم والمصطلحات، التي سوف تستعمل في الدراسة، وهي ذات دلالة ومعنى مما يدفعنا إلى القول ان هناك اجتهادات معرفية و ابستمولوجية وتعريفية تختلف من طرف إلى آخر، وهذا هو الإشكال المطروح اليوم على الفضاء العام للبحث، إذا ما أردنا أن يكون موضوعيا، ومتسما بالحياد القيمي إلى جانب الوعي الابستمولوجي الذي تتطلبه المنهجية في التعامل مع واقع البحث في كل تفاصيله الاصطلاحية، والتاريخية و المعرفية.

8-1 المعنى اللغوي للتسامح:

تكاد جميع قواميس اللغة والمعاجم على تعريف التسامح كمعناه الأخلاقي بأنه موقف فكري وعملي قوامه تقبل المواقف الفكرية والعملية التي تصدر من الغير سواء كانت موافقة أو مخالفة لمواقفنا ولفظ التسامح ترجمة لمصطلح tolerantia ويعني لغويا التساهل ومن معانيه أنه سلوك شخص يتحمل دون اعتراض أي هجوم على حقوقه، مع أنه يستطيع التصدي لهذا الهجوم[1] ، أي إحترام الموقف المخالف سواء تم التعبير عن ذلك من خلال الرأي أو الفكر أو الممارسة وفي اللغة الإنجليزية هناك مقابلان لكلمة تسامح الأول tolérance والثاني tolérassion ويشير الأول إلى استعداد الفرد لتحمل معتقدات وممارسات وعادات تختلف عما يعتقد فيه أما الثاني فيستتر بدرجة أكبر إلى التسامح الديني فهو يعني السماح بوجود الآراء الدينية وأشكال العبادة المناقضة أو المختلفة مع المعتقد السائد فالثاني كان هو السائد في القرن السادس عشر في مواجهة الحروب الدينية التي شهدتها أوروبا بين الكاثوليك والبروتستانت لذلك تميز التسامح بالطابع الديني.[2]

[1]- انظر حسن حنفي، التعصب والتسامح في أضواء في التعصب ، دار أمواج للطباعة والنشر ، بيروت ، ص 171-172

[2]– عبد الحسن شعبان، فقه التسامح في الفكر العربي الإسلامي، دار آراس للطباعة والنشر، العراق، 2011، ص 5.

أما مصطلح tolérance يعني الإقرار بالمساواة بين كافة الأطراف واحترام الرأي المخالف ويعدد أساس هذا المفهوم إلى ما رفعته الثورة الفرنسية من شعارات مثل الحرية والمساواة والإخاء[1]

8-2 المعنى الاصطلاحي للتسامح:

يعرف قاموس لاروس الموسوعي للتسامح أنه من تقبل لدى الآخرين وجود طرق تفكير وحياة مختلفة عما لديه هو أي أن التسامح هنا هو مبدأ توافقي ليس الغرض منه الأخذ بالممنوعات ولكن الوصول إلى التوافقات.[2]

وعرفت الموسوعة البريطانية التسامح بأنه السماح بحرية العقل وعدم الحكم على الآخرين واحترام حرية الآخرين ولكن ليست الحرية المطلقة التي تولد التعصب ويكشف هذا التعريف إحدى السمات العامة للتسامح.[3]

ويحمل في موسوعة لالاند أربعة معاني.

1. طريقة تصرف شخص يتحمل بلا اعتراض أذى مألوفا يمس بحقوقه الدقيقة بينما في إمكانه رد الأذية.
2. أقصى انحراف يسمح به القانون أو يقره العرف بالمقارنة مع إجراءات محددة.

[1]- هويدا عدلي ، التسامح السياسي، المقومات الثقافية للمجتمع المدني، مركز الدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، 2000، ص 32-33

[2]- عاطف خليلي ، إشكالية التسامح ، مجلة التسامح ، العدد 17 سلطنة عمان، 2008، ص 28.

[3]- أشرف عبد الوهاب، التراث والتعبير الاجتماعي، مطبعة العمرانية، القاهرة، 2005، ص 66.

3. استعداد عقلي أو قاعدة مسلكية قوامها السماح بحرية التعبير.

4. احترام ودي لآراء الآخر باعتبارها مساهمة في الحقيقة الشاملة.[1]

فكان إنتاج ذلك مساواة بين جميع المواطنين دون استثناء وبالتالي تحول مفهوم التسامح من مفهوم ذي طابع عمومي يقوم على تفضيل طرف على طرف آخر إلى حق لكل البشر.

أما في اللغة العربية : فتدل كلمة تسامح على السياسة التي يتحمل بها الفرد من التعامل مع كل من يختلف عليه أو مخالفة في الرأي ويؤكد الجذر اللغوي للترجمة العربية، سمح هذه الدلالة الأصلية ويرتبط بمعنى العطاء والرحابة والقبول والصفح ولين الجانب والتساهل ويؤكد حق الاختلاف بنقل وجود الآخر المختلف.[2]

وإذ لم يذكر التسامح لفظا في القرآن الكريم، إلا أنه ما يفيد أو مايقاربه يدل على معناه قد جاء حين تمت الدعوة إلى التقوى والتشاور والتآزر والتواصي والتراحم والتعارف، والعفو والصفح والمغفرة وعدم الإكراه وكلها صفات التسامح ، مؤكدة حق الاختلاف وبين البشر،[3] ويشير ابن منظور في لسان العرب إلى التسامح والتساهل باعتبارهما مترادفين، ويقول

[1]– أندريه لالاند، موسوعة لالاند الفلسفية، ترجمة خليل أحمد خليل، المجلد الثالث، منشورات عويدات، بيروت ، 2001، ص 1460

[2]– أشرف عبد الوهاب، التراث والتغير الاجتماعي ، مرجع سبق ذكره، ص 67.

[3]– جابر عصفور ، هوامش على دفتر التنوير، ، دار السعادة، الصباح، الكويت 1994، ص 13.

الفيروز أبادي في قاموس المحيط، المساهلة كالمسامحة وتسامحوا وتساهلوا وتساهل أي تسامح وساهله أي ياسره ولعل من استخدام مصطلح لأول مرة بمعنى التساهل.[1]

8-3 مفهوم العنف:

العنف يختلف من مجتمع إلى آخر ومن حضارة إلى أخرى ففي النظام الإفريقي يعتبر تقديم الذبائح البشرية أمرا طبيعيا ولا يمكن وصفه بالعنف وعلى العكس من ذلك فإن انعدام التضامن بين الجماعات البشرية في المدنية الحديثة من شأنه أن يبدو عنف لا يطاق في نظر أفراد القبيلة الإفريقية.[2]

- المعنى اللغوي:

كلمة العنف في اللغة العربية هي الخوف وقلة الرفق وهو عنيف إذا لم يكن رفيقا في أمره

أما في لسان العرب فيعرفه بأنه: العنف هو الخرق بالأمر وقلة الرفق به وأعنف الشيء، أخذه بشدة واكتنف الشيء كرهه والتعنيف التوبيخ واللوم ويقول عنف تعنيف عنفا فهو عنيف إذ لم يرفق في أمره [3]

أما في اللغة الفرنسية فكلمة عنف violence تعود ابستموولجيا إلى الكلمة اللاتينية violence التي تشير إلى الطابع الشرس الجموح والصعب الترويض.[1]

---

[1]- عبد الحسين شعبان، فقه التسامح في الفكر العربي الإسلامي مرجع سبق ذكره، ص 16.

[2]- محمد عبده محجوب و يحيى مرسي عيد بدر العنف السياسي و الاجتماعي قراءات و دراسات أنثروبولوجية،ط1،دار الثقافة العلمية،الإسكندرية،2005،ص 31

[3]- لسان ابن المنظور أبو الفضل ، جمال الدين محمد ، لسان العرب، المجلد 7، دار الصادر، بيروت ، 1968، ص 258-257

وقد جاء في القاموس الفرنسي le robert العنف هو التأثير على الفرد وإرغامه دون إيرادته، وذلك باستعمال القوة أو اللجوء إلى التهديد.

الفعل أو العمل الذي من خلاله يمارس العنف و القوة القاهرة للأشياء.

السمات العنفية لفعل ما هو violence في اللاتينية ويعني العمل بخشونة أو العنف أو التدنيس أو الانتهاك أو المخالفة[2]، أما في قاموس اللغة الإنجليزية فمعناه الاستخدام الغير المشروع للقوة المادية بأساليب متعددة لإلحاق الأذى بالأشخاص والإضرار بالممتلكات ويتضمن ذلك معاني العقاب والاغتصاب والتدخل في حرية الآخرين.

ويعرفه قاموس أكسفورد أنه السلوك أو القول الذي يوبخ ويلوم ويذم وينبذ الأفراد أو الجماعات لأسباب قد تكون موجودة أو غير موجودة.[3]

أما في المفهوم الاجتماعي للعنف فهو عملية الإيذاء باليد أو اللسان أو الفعل أو بالكلمة في الحقل التصادمي مع الآخر، وعملية الإيذاء قد تكون تارة فردية حيث يقوم الشخص باستخدام اليد واللسان بشكل عنيف تجاه شخص آخر وتارة يكون بالعنف جماعيا.[4]

اصطلاحا جاء تعريف منظمة الصحة العالمية 2002 OMS تعريفا شاملا لمفهوم العنف حيث أشارت في التعريف على أنه تهديد أو الاستعمال العمدي للقوة الجسدية أو السلطة

---

[1] – Grand dictionnaire de la langue Française , la rousse , vol 7 , 1989, 6489

[2] – Hichaudy , la violence que sais je, Ed , Puf, Paris, 1980 , p 03

[3] – حسان محمد الحسن، علم الاجتماع ، العنف والإرهاب، دار وائل للنشر ، الأردن، 2008، ص 26

[4] - نفس المرجع ، ص 26

ضد الشخص نفسه وضد الآخرين، أو ضد مجموعة والتي تنسب بشكل فوني في إلحاق صدمة موت وضرر سيكولوجي وتسويته.[1]

السلوك المشوب بالقسوة والعدوان والقهر والإكراه هو عادة سلوك بعيد عن التحضر والتمدن، تستثمر فيه الدوافع والطاقات العدوانية استثمارا صريحا بدائيا كالضرب والتقتيل للأفراد والتدمير للممتلكات واستخدام القوة والإكراه للخصم وقهره.[2]

8-4 اتجاهات تعريف العنف:

حيث يعرفه الدكتور حسن توفيق إبراهيم في مدخل كتابه العنف السياسي في النظم العربية " هو ظاهرة مركبة لها جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية وهو ظاهرة عامة تعرفها كل المجتمعات البشرية بدرجات متفاوتة.[3]

كما يعرفه فرويد : " يطلق اسم العنف على القوة التي تهاجم مباشرة شخصية الآخرين وممتلكاتهم، أفراد أو جماعات ويقصد السيطرة عليهم بواسطة الموت والتدمير والإخضاع والهزيمة وأنه عاطفي وغريزي.[4]

[1] -Gustave nicolas, psychologie des violences sociales , Ed,dunor,paris , 2003, p 03.

[2]– فرح عبد القادر، شاكر عطية قنديل، موسوعة علم النفس، والتحليل النفسي ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، ط2، 2003، ص 589.

[3]– حسن توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، الوحدة العربية، القاهرة، 1990، ص 17.

[4] – Body Gendrot Sophie Ville est violence l’éruption de nouveaux acteurs , Ed ,puf Paris , 1995, 34

أما ريمون ارون R . ARONفيعرف هب "ندعو عنفا كل مبادرة تتدخل بصورة خطرة في حرية الآخر وتحاول أن تحرمه حرية التفكير والرأي والتقرير وتنتهي خصوصا بتحويل الآخر إلى وسيلة أو أداة من مشروع يمتصه ويكتنفه دون أن يعامله ككائن كفؤ".[1]

الإرهاب : le terrorisme

ماذا تعنيه هذه الكلمة منذ ظهورها في القرن الثامن عشر، وما تأسيسها التاريخي والتفاعلي الاجتماعي بعد أن صارت اليوم سيد الخطاب والاتصال على الإجرام والعنف ورفض الواقع والسعي من أجل طرح بديل، فالإرهاب هو الأسلوب الأكثر عنفا في التعبير عن اتجاه مرفوض من السلطة القائمة ولذلك ينشأ ويمارس كنشاط في العادة بعيدا عن القنوات الشرعية[2].

ا- الارهاب الغة:

الفحص اللغوي لكلمة إرهاب terrorisme يوضح أن اللفظ ظهر منذ فترة ووجد ليصف مملكة الرعب خلال فترة الثورة الفرنسية ما بين ماي 1973 و جويلية 1974، وأخذت اللغات الأوربية الأخرى اللفظ الفرنسي terrorisme[3] والذي يجد أصوله في اللغة اللاتينية بمعنى إشاعة الهلع الشديد وقد عرفه الملحق الخاص لعام 1978 من قانون الأكاديمية

[1] - Body Gendrot Sophie, ville est violence d'eruption , de nouveaux acteurs, ED opcti , p 130

[2] - تامر إبراهيم الجمهاني، مفهوم الإرهاب في القانون الدولي، دار الفكر العربي، الجزائر، 2002، ص16-17

[3] -Yves Mayand, le Terrorisme , Ed Dalloz, Paris, 1997, p 01-02

الفرنسية كنظام للرعب، ليصف تلك الفعال التي ترتكبها السلطة لنشر الرعب بين المواطنين من خلال الإكراه واستعمال القوة[1].

أما في اللغة العربية فقد حددت معاجم لغوية اشتقاقات عديدة في مادة رهب تدور مجملها حول معنى الخوف والرعب"[2] ، ولقد جاء لفظ رهب في العديد من الآيات القرائية كقوله تعالى: {قال ألقوا فلما ألقوا سحروا أعين الناس واسترهبوهم وجاءوا بسحر عظيم }[3] ، كما جاءت معاني الخشية والخوف في الآيات التالية 40 البقرة، 51 النحل، 60 الأنفال، 90 الأنبياء، 34 القصص، والمصدر منها يعني التخويف والإخافة والفزع...

ب- اصطلاحا: من مجمل التعريفات الواصفة للظاهرة الإرهابية استوحيا هذا التعريف أن الإرهاب هو مجموعة الأعمال الهادفة إلى خلق جو من الرعب عن طريق استعمال وسائل خطيرة كمواد متفجرة، والحارقة والسامة والوبائية، أو ذات طبيعة خاصة تحقق بواسطتها خطر عام والمرتكبة من طرف مجموعات إرهابية تهدف إلى الوصول إلى أهداف محددة سياسية داخلية كقلب النظام.[4]

---

[1]-Yves Mayand .Le terrorisme Op.cit. P 102

[2]- محمد محمود السباعي، الدلالات اللغوية والسياسية لمفهوم الإرهاب، مجلة الأمن العام، العدد 135، ص 38

[3]- سورة الأعراف الآية 116

[4] -Hoffman B , la mécanique terroriste , Ed Gallimard, Paris , 1990 , p 16

أما إذا انتقلنا إلى اللغة الإنجليزية نجد أن كلمة إرهاب Terrorism تشير إلى نشاط ذو معاني يحمل العنف والترويع والتهويل، ويرتبط هذا النشاط بأهداف سياسية [1]

أما التعريف الدولي للإرهاب فقد ورد في اتفاقية دولية موقعة في جنيف عام 1937 والإرهاب بموجب هذه الاتفاقية هو الأعمال الإجرامية ضد الدولة والتي من شأنها وطبيعتها إثارة الرعب لدى شخصيات أو جماعات معينة أو لدى الجمهور، وهناك من وصف الإرهاب بأنه عبارة عن استخدام العنف كأسلوب للضغط على الحكومات لتأييد الاتجاهات المناوئة والمطالبة بالمتغيرات الاجتماعية الجذرية وقد عرف الإرهاب بأنه نزاع عنيف يرمي الفاعل بمقتضاه تغليب رأيه السياسي، أو رفض سيطرته على المجتمع أو الدولة من أجل المحافظة على علاقات اجتماعية عامة ، أو من أجل تغييرها أو تدميرها كما عرف الإرهاب بأنه عملية استعمال القوة في سبيل إلحاق الضرر عن طريق استخدام الإكراه المادي أو المعنوي لفرض رأي يحقق أهداف سياسية أو اجتماعية أو ثقافية، مما ذكر من تعاريف للإرهاب تخلص إلى القول بأنه استخدام غير مشروع للعنف أو التهديد باستخدامه ناتج عن ظروف اجتماعية محيطة بالفرد أو الجماعة لتحقيق مصالح غير مشروعة.[2]

[1]– ياسين طاهر الياسري ، مكافة الإرهاب في الاستراتيجية الامريكية ، عمان ، دار الثقافة للنشر ، 2011، ص 24

[2]– حسان محمد الحسن، علم الاجتماع العنف والإرهاب ، دار وائل للنشر ، الأردن، 2008 ، ص 25

المرجع نفسه ص 26

- مفهوم الإرهاب حسب المرسوم التشريعي الجزائري:

وقد عرفت المادة الأولى من المرسوم التشريعي 92-3 الصادر بتاريخ 1992والمتعلق بمكافحة الأعمال الهدامة والإرهاب، حيث نصت المادة على أنه "يعتبر فعلا إرهابيا أو تقريبا في المفهوم هذا المر كل فعل يستهدف أمن الدولة، الوحدة الوطنية، السلامة الترابية، واستقرار المؤسسات، وسيرها العادي عن طريق أي عمل فرضه"[1].

1. بث الرعب في أوساط السكان وخلق جو انعدام المن من خلال الاعتداء المعنوي والجسدي على الأشخاص أو تعريض حياتهم وأمنهم للخطر والمسبب ممتلكاتهم.
2. الاعتداء على رموز الأمة والجمهورية ونبش وتدنيس القبور.
3. الاعتداء على المحيط أو إدخال مادة أو تسريبها في الجو أو باطن الأرض أو المياه بما فيها المياه الإقليمية من شأنها جعل صحة الإنسان أوفي الحيوان أو البيئة الطبيعية في خطر.
4. عرقلة عمل السلطات العمومية أو حرية ممارسة العبادة والحريات العامة
5. عرقلة سير المؤسسات العمومية أو الاعتداء على حياة أعوانها، أو ممتلكاتها أو عرقلة تطبيق القوانين والأنظمة.

[1] الأبحاث الفائزة في الملتقى الطلابي الإبداعي التاسع في مجال دور الشباب الجامعي في التصدي للإرهاب14-10-2006، ص25.

السلم:

إن مفهوم السلم لا معنى له في وسط حيوي وديناميي نتبادل فيه الخبرة والتجربة، وتتكامل فيه الدوار والوظائف والمهام وهذا يستدعي من كل فرد أن يسجل وجودا فعليا وان تصبح الحياة الاجتماعية التي يتقبلون فيها، وينعمون بها في نظر كل أفراد المجتمع لكن لتحقيق هذا المطلب لابد أن واحد منهم، هي ثمرة مساهمة جميع تؤهل الفرد ونعده لهذه المهام والدوار وللنجاح في القيام بها فوجوده الفعلي يتحقق بخبرة يقدمها[1].

أما في القاموس الفرنسي La Rousse فكلمة Paix تعني حالة بلد من غير حرب أو بصفة أخرى توقيف الحرب وكذلك عقد بضع حدا لحالة الحرب أو حالة الوئام المدني Etat de Concorde.[2]

فالسلم حالة اجتماعية عكس حالة الحرب وترتبط بالظروف الاجتماعية التي تميز المجتمعات ، والسلم لا يلفت انتباه الباحثين لأنه لا يطرح كمشكلة إنسانية يعاني منها أو يشكر من مضايقاتها لأنها محبذة ومرغوبة وهو الوضع الذي تحاول الأطراف المتقارعة من

[1] محمد خيضر الرفاعي ، اتفاقيات السلم المصرية الإسرائيلية، دار الخليل للنشر، عمان، 1984 ، ص 57.

[2] مصطفى راجحي، عناصر من اجلسوس يولوجيا السلم، سلسة إصدار اتمخبر التربية والتنمية ، دار الغرب ،وهران، 2002 ،ص85.

خلاله حل خلافاتها على أساس المساواة دون اللجوء على استخدام القوة، فهو إذن مفهوم فكري وشامل وسياسي واجتماعي ونفسي وبيولوجي وفلسفي[1].

فالسلم والسلام في القانون الدولي هو حالة اللاحرب والامتناع عن استعمال القوة فيما بين الأمم، لبلوغ حالة دائمة ومستمرة من السلم بالإضافة إلى محاولة القضاء على دواعي الحرب، فإن المجتمع الدولي قد شرع في سنن نصوص قانونية تطمح لمنع اللجوء إلى الحرب عن طريق نظام عصبة الأمم وما لحقه من نصوص ما بعد الحرب العالمية الأولى، أم استحلف بميثاق الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية[2].

8-5 المصالحة الوطنية:

وتعني المصالحة الرجوع معا إلى المجلس والعمل في انسجام جماعي واستعادة حالة العلاقة السلمية التي تسبب فيها أي طرف الضرر للأخر، وحالة يامن فيها الكل بعدم حصول ذلك الضرر من جديد، وحيث يلغى الانتقام من القائمة الخيارات المتاحة ،لكن هذا لا يعني ان استعادة العلاقة السلمية هدف في حد ذاته بل لا بد من توفير شروط استمرار هذه العلاقة[3]

[1] المرجع نفسه، ص86.

[2] محمد بو سلطان ، حفظ الأمن والسلم في العالم من خلال النصوص القانونية، أعمال ملتقى النظام العالمي الجديد ومصالح الدول الثالث جامعة البليدة، ص 225-226.

[3] ابو قاسم حسن بن محمد، المفردات في غريب القران للأصفهاني، دار المعرفة، بيروت، تحقيق محمد سيد الكيلاني، ص 285.

8-6 الصلح: لغة:

انهاء الخصومة وتصالح القوم بينهم والصلح والسلم وهي المسالمة بعد المنازعة وقال الاصفهاني" الصلح يختص بإزالة بين المتخاصمين يقال منهم أصلحوا وتصالحوا"[1].

وأصلح الشيء يصلحه اصلاحا: اي الفساد الموجود فيه وارجاعه الى طريقه الأصلي الصحيح والسليم والصلح بين الطرفين ازالة ما بينهما من فساد ونزاع وسوء فهم وارجاع العلاقة الى ما كانت عليه من ود وتفاهم وتعاون.

فالمصطلح في اللغة يندرج تحت معينان، فالمعنى هو إزالة الشقاق وانهاء الخصومات، وقف العداءات واحلال الوئام والسلام ، في معناه العام و ازالة الفساد .فغاية هذه التعاريف مقصدها واحد وهو رفع الخلاف وإزالة النزاع وقطع دابر الخصومة الواقعة بين الطرفين بطريقة ترضيهما ،وينبغي الصلح او الصلح الإصلاح أن يقتنع اقتناعا تاما بهذه المصالحة

اصطلاحا:

لقد عرف الفقهاء الصلح بتعاريف تشترك في معناها ومقاصدها والواضح أنها ترمي جميعا إلى رفع الخلاف وازالة النزاع وذلك بالتوفيق بين الخصمين ومن هذه التعاريف نجد:

تعريف الشافعية: هو العقد الذي تنقطع به خصومة المتخاصمين او هو عقد يحصل به ذلك[1].

[1]ابن منطور ،لسان العرب، دار صادر ،بيروت ،لبنان ،ط 3، ص 516.

عرفته الموسوعة الفقهية: بأنه معاقدة يرتفع بها النزاع بين الخصوم ويتوصل بها الى الموافقة بين المختلفين[2].

فالمصالحة اصطلاحا هي كل امر يوفق بين الناس ويتحقق من خلاله رفع النزاع ووقف القتال أو قطع الخصومات الواقعة والمحتملة وفق الشروط العادلة، وتطرق لها بوضع اربعة عناصر محدد لها:

- **الحقيقة:** وتعني التعبير المفتوح حول الماضي.
- **العدالة:** اعادة البناء الاجتماعي والتعويض.
- **الرحمة:** وتعني العفو لبناء علاقة جديدة.
- **السلام:** المستقبل المشترك والحياة الكريمة و الأمن لكل الطرفين.

التعريف الإجرائي للتسامح:

هو العفو نقيض للتعصب ،والتعايش واحترام الأخر وتقبل أفكاره وهو علاقة بين شخصين المتسامح والذي سوف تسامحه، وهو قيمة اجتماعية، دينية تغرس في الفرد في مرحلة التنشئة الاجتماعية، ويظهر في مواقف الفرد وممارسته وحياته اليومية، وهو نسبي قد يتسامح أولا يتسامح في عديد المواقف.

[1] احمد العتيبي، النيابة في شرح الهداية، دار الفكر، بيروت لبنان، 1990 ،ص 319 .

[2] الموسوعة الفقهية ،ووزارة الاوقاف والشؤون الإسلامية، دار الصفوة، الكويت، 1992، ص323.

التعريف الإجرائي للعنف:

وهو إيذاء معنوي أو مادي وهو عبارة عن الممارسات التي تتضمن استخداما للقوة، الإهانة، الاغتصاب والقتل والضرب، الذي كان أساسه التعصب وعدم الاعتراف بالأخر، و هو سلوك مكتسب من خلال ثقافة المجتمع الجزائري التي غرست فينا ثقافة الكره .

الفصل الأول

جذور الصراع في الجزائر

تمهيد:

للوصول إلى محاولة إعطاء تحليل علمي لما عاناه المجتمع الجزائري في العشرية السوداء حاولنا التطرق إلى كرونولوجيا أحداث أكتوبر من سنة 1988 بدءا من الأسباب والأوضاع التي ساهمت في تفجير الأحداث وما ترتب عنها من التعددية الحزبية، والتجربة الديموقراطية التي أجهضت سنة 1991 مما ساعد على تأزم المشاكل وتصاعد العنف وإعلان الجبهة الإسلامية الجهاد ضد السلطة القائمة والمجتمع، أدخل الجزائر في نفق مظلم.

كما حاولنا تسليط الضوء على مسار تكوين الحركات الإسلامية وكيفية نشأتها وتحولها إلى حركات متطرفة ، و الإستراتيجية التي اتبعتها الدولة في مجابهة هده الحركات المسلحة .

بعد خروج فرنسا من الجزائر . تركت الدولة مدمرة و منهكة حيث ورثت معضلات أثرت إلى أبعد الحدود في مسار الدولة و أدائها السياسي و الاقتصادي.

أول رئيس حكم الدولة الجزائرية هو أحمد بن بلة ، غير أن هذا الأخير لم يدم في الحكم طويلا لينقلب عليه وزير الدفاع هواري بومدين الذي دام في الحكم مدة ثلاثة عشر سنة حيث اتسم النظام السياسي بالغلق و الإقصاء ، بسيطرة أقليات محمية من السلطة و الثروة المرتبطة بها بفعل هيمنة الدولة على القسم الأكبر من النشاط الاقتصادي و مصادر الريع النفطي ، مع خنق الحريات الفردية و العامة ، و تضييق حرية التعبير و التفكير ، مع هيمنة إيديولوجية شعبوية فرضت قوالب جاهزة مانعة لكل مبادرة مبدعة نافية حق الاختلاف و التباين مؤكدة لأحادية تعسفية[1] ، كما تميزت السياسة البومدينية بالاتجاه الاشتراكي و سلطة تنفيذية ممركزة في يد رئيس الجمهورية خاضع لدعم الجيش و يستفيد من دعم الحزب الواحد لجبهة التحرير ، و يدفع لبناء دولة استبدادية .

بعد موت هواري بومدين حاول أنصاره الإبقاء على احتكار السلطة إلا أن صراعا ظهر بينهم و بين أنصار الشاذلي بن جديد الذي تولى الحكم ، و يسعى إلى تغيير في المعادلة السياسية و الاقتصادية و جاء الانفتاح ليحدث توقف في أهم المشاريع[2] ، حيث بلغت الاستدانة 26 مليون دولار ، تاركة بصمتها على المجتمع الجزائري متخبطا في

[1] عنصر العياشي، سوسيولوجيا الديمقراطيةو التمرد في الجزائر ، دار الامين للنشر و التوزيع ، القاهرة ، 1999، ص 17

[2] بلقاسم سلاطنية ، سامية حميدي ، قضايا العنف و التغير في الجزائر، الدار الجزائرية، الجزائر، الجزائر، ص 12.

أزمات متشعبة ، كمرحلة الاستهلاك التي عاشتها الجزائر خلال النصف الأول من سنوات الثمانينات ،كما طرأت على الوضع الاقتصادي العالمي مستجدات أثرت بشكل رهيب على اقتصاد الجزائري الذي يرتبط بشكل كلي مع كل التغيرات الطارئة على الأوضاع الاقتصادية العالمية و مع سقوط أسعار البترول الذي يشكل عمود الاقتصاد الجزائري ،مما جعل النخبة الحاكمة تدخل في حالة طوارئ ، بالتخلي عن سياستها الاستهلاكية وهذا الإجراء الذي ستكون انعكاساته مأساوية على المجتمع الجزائري [1].

و من هنا كانت أحداث الخامس من أكتوبر سنة 1988 نقطة فاصلة في تدهور الأوضاع في الجزائر ،ما دفع بخروج المواطنين إلى الشارع للتظاهر، فكان رد فعل السلطة في صورة قمع عسكري ، حيث أدى هذا التصادم إلى مقتل العديد من الضحايا .

1-أحداث أكتوبر 1988:

يقول السيد نور الدين بوكروح رئيس حزب التجديد الجزائري" إن الأزمة هي ساعة الحقيقة حيث تنهار التراكيب والمباني المصطنعة، حيث تتهاوى التوازنات الهشة حيث تبرز كل الأفكار الخاطئة"[2]،إن الأزمة الحالية من خلال التعابير العنيفة ومن خلال امتدادها الواسع ،تبين أن الجرح عميق وأنه أبعد من التحاليل الاقتصادية والسياسية المشخصة تشخيصا

[1] المرجع نفسه ، ص 16 .

[2] نور الدين بوكروح ، من برنامجه الجزائر الجديدة، الذي أعده قبل الانتخابات ،الجزائر،2002 ،ص 2

أوليا، وإنها تشبه قنبلة موقوتة بدون عداد كانت ستنفجر لا محالة ولم تكن تنتظر سوى تحديد المفجر وتحديد الطاقة في أي وقت[1].

ويذهب المحللون أن الأحداث التي عاشتها الجزائر هي فترة ثورية وفي الحقيقة ما هي إلا ثورة الشارع وانتفاضة لما آل إليه المجتمع الجزائري من أزمات حينما لا تستطيع السلطة الاستمرار ويكون الشعب رافضا[2].

ويمكن لأي بلد أن يجد نفسه في أزمة، لأن الأزمات جزء لا يتجزأ من حياة الأمم الأكثر تطورا، و يمكن أن تكون ظرفية أو دورية، تؤدي إلى احتلال ناجم عن موازين القوى السياسية أو في توزيع الثروات في المقابل.

هناك أزمات مرت بها الجزائر، فأزمة أكتوبر تعتبر زلزالا سياسيا هزّ أركان النظام القائم، كما كانت الأحداث بمثابة تغيير وفصل العلاقة القائمة بين المواطن والسلطة، وقد كان هذا الحدث بتجلياته العنيفة دلالة أكيدة على حجم الكبت نتيجة التهميش والإقصاء المتراكم وغياب التأطير العقلاني لحركية المجتمع الجزائري الاجتماعية والسياسية[3].

[1] المرجع نفسه، ص4.

[2]Saïd Ahmed, Octobre ils parlent, Ed, Le matin. 1998. P 14, 15.

[3] Rêne Gallissot, Octobre 88 en Algérie, cahiers d'étude berbère, Paris, 1990, P 120

2- الأسباب السياسية:

يعتبر الكواكبي أصل الداء عند المسلمين هو الاستبداد السياسي، أما دوائه هو الشورى، كما أن جوهر الحكومة المستبدة هو غياب الرقابة والمحاسبة بغض النظر عن شكلها واعتبر أن أسباب انحطاط المسلمين دينية وسياسية وخلقية أما الدينية فأهمها العقيدة الجبرية، وما توحيه من استسلام. وأما الأسباب السياسية فأهمها حرمان الأمة من حرية القول والتعبير وأما الأسباب الخلقية فأبرزها الجهل واليأس وفساد التعليم[1] ، فهذا الطرح ينطبق على الجزائر حيث عرفت احتكارا للسلطة من نوع خاص على اختلاف الأنظمة السياسية المتعددة، فقد تم احتكارها من قبل النخبة العسكرية والتي استمدت شرعيتها من الثورة التحريرية حيث كان حزب جبهة التحرير الوطني توجهاته أيديولوجية وسياسية لا غير، وهذا ما يعرف بالنظام الشمولي المتمثل في خنق الحريات العامة[2] والفردية والتضييق لدرجة الإلغاء التام لحرية التعبير، وفرض قوالب جاهزة ومنح المبادرة المبدعة، ونفي الاختلاف والتمايز ، وتأكيد أحادية متعسفة في كل شيء و يضاف إلى هذا التعسف في استعمال السلطة واحتكار الامتيازات، وتصلب الجهاز البيروقراطي وفشله في أداء مهامه كوسيلة للاتصال وأداة لتنفيذ البرنامج والمخططات ، أدى ذلك ظهور فجوة بين القاعدة الشعبية والنظام السياسي[3].

[1]- عبد الرحمن الكواكبي ، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، موهم للنشر، الجزائر ، 1991، ص 11.

[2]- بلقاسم سلاطنية، وسامية حميدي، العنف والفقر في المجتمع الجزائري، ط 1، دار القاهرة، 2008، ص 82.

[3]- عنصر العياش، سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد بالجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 41

فطبيعة النظام السياسي القائم على الحزب الواحد يؤدي دائما إلى طريق مسدود كما أن سيطرة أقلية ترتكز على علاقات القرابة والهوية على السلطة كانت سببا في كبح سيرورة نمو ثقافة سياسية عصرية كما منعت في ظهور نخب سياسية وفكر متمرنة على الممارسة السياسية المؤسساتية الخاضعة لضوابط موضوعية تحددها المصلحة العامة للمجتمع والدولة، وليس ثروات فردية أو مصالح خاصة يعمل هذا الكبح الذي تمارسه هذه الأقلية ذات طبيعة وصولية على إفقار الحياة السياسية والفكرية ومحاصرة النخب.[1]

غياب مفهوم المواطنة كونها قيمة وممارسة تميز الثقافة السياسية الحديثة، حيث يعتبر الفرد فاعلا كامل الحقوق، يقوم بواجباته عن وعي وبإرادة حرة، ويشارك في الحياة السياسية من خلال انتمائه إلى هيئات وتنظيمات المجتمع المدني.

استعمال خطاب سياسي غامض وغير دقيق، ولذلك لتحقيق تعبئة جماهيرية واسعة تكون شكليا مصدر للشرعية وفي الوقت نفسه أداة لبلوغ الهيمنة من طرف الفئات المسيطرة اقتصاديا واجتماعيا مستخدمة لذلك منظومة قيمية ومعيارية، تلعب فيها فكرة الجماهير دورا مركزيا.[2]

كانت هذه الظروف مواتية لتنامي المعارضة في السرية، سواء من قبل التيارات الإيديولوجية و الإسلامية، والسياسيين أو تلك الشخصيات السياسية التي رفضها النظام، أو بعض

[1]– عنصر العياش، سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد بالجزائر، مرجع سبق ذكره، ص48

[2] – Moussaoui Abderrahmane, de la violence en Algérie , Ed Barzakh

التنظيمات[1] التي نشطت في الخارج، كجبهة القوى الاشتراكية ، والحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر، دون أن ننسى في هذه المرحلة أيضا استمرار المعارضة والتناقضات داخل السلطة نفسها التي كانت بين بومدين وبن بلة، وأعضاء مجلس الثورة بين الرئيس الشادلي، وقياديين في جبهة التحرير الوطني وبعض قادة الجيش.

فالحزب الواحد الذي أقصوا المعارضة لم يوفر لنفسه إطار يضمن له حل المنازعات الداخلية القائمة على أعضائه المتسابقين على السلطة ولا حتى نزاعاته الخارجية مع النخب التي كانت تطمح هي الأخرى الوصول إلى سدة الحكم .[2]

ونظرا لهذه التوترات المتعددة المستويات لم يكن بوسع الملاحظين إلا أن يرجعوا تفجير أحداث أكتوبر إلى النظام السلطوي القائم على احتكار السلطة مستعملا القمع والعنف وحتى التصفيات الجسدية.

إذ اتصفت معالم الأزمة في أكتوبر 1988 إلا أن أسبابها تعود إلى بداية الثمانينات حيث ظهرت أول مظاهر العنف في صعوبة الحركة الإسلامية في 2 نوفمبر 1982 اغتيل الطالب كمال في إضراب بالحي الجامعي بن عكنون ووقعت مشادات ومناوشات بين الطلبة المحسوبين على اليسار والإسلاميين.[3]

[1]- رابح الونيسي ، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، ط1، دار المعرفة، الجزائر، 2000، ص 198.

[2]– المرجع نفسه، ص 199.

[3]– Abderrahmane Moussaoui , de la violence en Algérie ,op , cit, Alger P 33

ومن 1982-1985 شكلت أول مجموعة مسلحة وهي الحركة الإسلاموية المسلحة، بمبادرة مصطفى بويعلى، بعد توحيد عدة مجموعات قامت باغتيال رجال الأمن والدرك ومهاجمة مدرسة الشرطة بالصومعة بالعاصمة و الاستيلاء على الأسلحة يوم 27 أوت والتخطيط لاغتيال الشخصيات النافذة في النظام.[1]

أضف إلى ما عرفته منطقة القبائل بما يسمى بأحداث الربيع البربري، حيث تفجرت مظاهرات بعد أن خرج شباب في منطقة القبائل يحملون شعارات باللغة الأمازيغية تطالب بالاهتمام بلغتهم ودخلوا في اشتباك عنيف مع قوات الأمن بعد أن حاولت تفريقهم، هذا ناهيك عن الغليان الاجتماعي و اللامساواة وكما عبروا عن تذمرهم من مشاكل اجتماعية وبطالة.

3-الأسباب الاقتصادية للازمة:

يعتبر العامل الاقتصادي عاملا أساسيا مكونا للأزمة التي عانى منها المجتمع الجزائري من خلال فشل النموذج الوطني للتنمية الذي اعتمدته السلطة بعد الاستقلال المتمثل في مجموعة من الإجراءات من تأميم وبناء قطاع عمومي واسع وإقامة اقتصاد وطني متمركز حول الذات، بهدف تشييد قاعدة اقتصادية متحررة تمتلك حركيتها الداخلية بعيدا عن التأثيرات والضغوطات للاقتصاد العالمي بنموذجه الرأسمالي[2]. إضافة على الاعتماد الشبه

[1]- Jean Jack L'avenue ,Algérie la démocratie interdite, Ed, d L'harmattan, Paris, 1992, p 232.

[2] عنصر العياشي|، سوسيولوجيا التمرد في الجزائر ، مرجع سبق ذكره ، 1999، ص 42.

كامل على العائدات الريع النفطي كما ساهم انخفاض سعر البترول مع بداية الثمانيات واستمراره في تدني إلى تقلص محسوس في الموارد المالية وفي المقابل تزايد في مستوى الانفاق العام بسبب نمط الحياة الاستهلاكي الغير الرشيد الذي برز في السنوات الماضية.

فأزمة النفط في منتصف التأمينات ينبت خطأ التوجه الاقتصادي ووضعت السياسة التنموية في محك الواقع الذي أدخل كل منظومات المجتمع الجزائري في أزمة أدت إلى اضطرابات اجتماعية احتلت ثورتها المركزية حركة الاضطرابات الاقتصادية والاحتجاج بعنف عن عدم تلبية بعض الحاجات الضرورية[1].

المشكلة الغذائية: عرفت الجزائر حالة عدم الاستقرار في المحاصيل وبالتحديد بين عامين 1988-1990 الأمر الذي أدى إلى تردي الأوضاع بشكل معقد وبالتالي تفكيك القرارات الاقتصادية وإبدالها قرارات سياسية قاسية.

وذلك في غياب الإمكانيات التي عن وجدت رمت بكل جهدها في الصناعة الثقيلة المركبة التي لا تعرف كيف تتصرف الدولة الجزائرية في أدواتها أو حتى التعامل معها وفق معطيات العصر نظرا لانعدام الزراعة ما عدا بعض المصانع التي تستورد المادة الأولية من الخارج. والنتيجة هي ركود اقتصادي في إنتاج بعض المزروعات لأن مشكلة الغداء ترسم مسارا يتجه صوب الاستعمار المباشر فقدت بذلك أسباب الكفاءة الزراعية كلها ولم تعد تحصل على نسب زراعية مرتفعة تحقق الاكتفاء الذاتي.

[1] Michel ballet, développement en crise, Ed Plon, paris, 1990, p 70.

4-الأسباب الاجتماعية والثقافية للازمة:

إن المشاكل الاجتماعية التي عرفتها الجزائر في بداية هذه الثمانينات كانت من بين الأسباب التي أدت تحريك الشعب وخروجه إلى الشارع رافض النظام السلطوي السائد، مستنكرا الفوارق الاجتماعية، وما خلفته الأزمة الاقتصادية بعد مرورها بأزمات مالية حادة، تبين التراجع في فرض الشعب وارتفعت نسبة البطالة حيث قدر العدد الإجمالي للبطالين في نهاية 1986 ب 1.5 مليون نسمة بالنسبة 23,5 بالمائة وهم لا يتجاوزون 24السنة من أعمارهم[1].

سوء التسيير أدى إلى إفلاس بعض المؤسسات الاقتصادية وتشريح العمال أزمة السكن وعجز الشباب عن الزواج ،وتفكير في الهجرة الى الخارج بحثا عن الاستقرار وتحسين مستواه المعيشي كما أن التعسف والمضايقات والمعاملة السيئة التي كان يتعرض لها المواطن أثناء تعامله مع الأجهزة الديمقراطية والسلطوية التي كان لها الأثر في فقدان الثقة بين الأشخاص الحاكمين والمحكومين.

ظهور طبقة جديدة برز عليها الثراء الفاحش من فيلات ضخمة و عقارات و معارف تخدم مصالحها الخاصة على حساب المصلحة العامة معتمدة على مبررات وهمية كارتفاع نسبة الأمية و التسرب المدرسي والفقر في بعض الأسر الجزائرية ارتفاع النمو الديموغرافي.

[1]Abed charef ,Dossier d'octobre , Ed , L'Lafontaine ,Alger,1989 ,P 30-47.

1- أزمة الهوية:

تبدو من أخطر الأزمات التي واجهها الجزائري نظرا إلى انقسامه بين اتجاهات متعددة حيث اخذ بعضهم يتمسك بالاتجاه العروبي وأخر يرى في الإسلام بديلا ومحققا لذلك التوازن المقصود في الشخصية القومية وقد كانت فرص نجاح الرأي الأخر اكبر بناءا على ما قدمه الإسلام في إطار هوية الشخصية الجزائرية في حين ارتبط بعضهم الأخر بالهوية الأفريقية البربرية وحرية التعبير ويمثلون في مطلع الثمانينات شكلا من أشكال المقاومة حيث شهد ربيع البربر في ابريل 1980 الإضرابات في منطقة القبائل ومن ناحية أخرى نمو الجمعيات وخاصة التسوية أصبح بعكس إرادة التعبير المستقلة الخاصة بالمجتمع الحضري وراح المهمشون في الإحياء الشعبية يبحثون عن صياغة الرابط الاجتماعي خارج مؤسسات الدولة المساجد ليعبدوا ماذا لاكتساب هوية اجتماعية بعيدا عن واقعهم كما ظهر الصراع اللغوي بين المفرنسين الذين يروا في الفرنسية لغة العلم والتكنولوجيا والعالمية بين العروبيين الذين يرون فيها على رسالة وانتماءها مجرد لغة بحكم علاقتها بشان الدين الذي هو الرافد الأول للهوية الجزائرية تحت غطاء هذا التسارع ظهر تنازع جيلي على مستوى النخب لعدة أسباب لعل أهمها الحفاظ على التموقع في محيط السلطة السياسية على هذا الأساس انقسم المشهد كما يقول عدة هواري[1].

[1] منعم عمار ،الجزائر والتعددية المكلفة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999 ،ص48

ا- نخب عروبية ذات توجه محافظ للغة العربية وكذا الإسلام و ذات موقف دفاعي ترى في نفسها أن لها قبولا لدى المجتمع و أن لها امتداد حضاريا لذلك الكيان الثقافي المشرقي بكل تراثه وتاريخه وشخوصه لا تعترف بخصوصية ثقافية وحضارية للمجتمع الجزائري[1].

ب- نخب فرانكوفونية ناقدة لشكل المجتمع ومضامينه وبناياته الثقافية بحكم أنه مجتمع تقليدي مصارع للحداثة في تصورهم، يحاولون من خلال أجهزة السلطة تغييره من صورته التقليدية إلى صورة أو نسخة حداثية، هو التيار الذي استطاع استمالة أصحاب المطالب الثقافية البربرية .تعرض النقاش حول المسالة لصعوبات حقيقية ومزالق خطيرة أدت إلى مستوى رديء في معالجة القضايا المطروحة وقد ساهمت وسائل الإعلام خصوصا المكتوبة منها بقسط وافر في تحقيق هذه التوجهات حيث وصل الأمر إلى ممارسة حوار الطرشان الذي غدته صحافة مهنية غير مسؤولة يسيطر عليها أسلوب القذف والشتم، وتبدو خطورة هذه العملية عند الاطلاع على درجة الكره الذي تغذيه في نفوس القراء الذين يشكلون مع ذلك نخبة المجتمع الذين يقومون بدورهم بنشر وتوسيع دائرة الافكار والتصورات المشوهة[2].

لا شك أن الاستخدام المستديم للهوية في المنافسة السياسية ينم عن ضعف جوهري في مستوى التطور الاجتماعي والسياسي للمجتمع. ويشير الى التناقضات التي تميز بنية المجتمع وتمنع سيرورة الحداثة والتحول دون بلورة مؤسسة عصرية في المجتمع.

[1]Abderazek Dourari ,les malaises de la société algérienne, casbah, édit, Alger,2003,p16.

[2]Ibid ,p86.

5-التحول الديمقراطي في الجزائر :

ولدت الديمقراطية مع أحداث أكتوبر التي اعتبرها البعض مكسب مباشر للانتقال من النظام الشمولي المطلق إلى التعددية الحزبية، فالمقصود بالانتقال هو الفترة الفاصلة بين نظام سياسي وأخرى أي اللحظة التي يتم فيها بناء نظام جديد بغض النظر عن طبيعة هذا النظام أو نمطه ويتحدد معنى الانتقال من جهة بانطلاق عملية انحلال النظام السلطوي أو نشوء بديل ثوري[1].

فخلال الانتقال بمقدار وجود قواعد والإجراءات فعالة تكون هذه القوانين سلطة خرافية على الحقوق في حين هذه القواعد تكون عادة محمية بالدستور والمؤسسات الديمقراطية، والمؤشر النموذجي لبناء الانتقال هو عندما يبدأ الحكام السلطويون بتعديل قواعدهم الخاصة باتجاه الحريات العامة وحقوق المواطنين[2].

حيث سمح دستور سنة 1989لأول مرة بإنشاء الأحزاب السياسية فاستعملت الأحزاب كل والسائل لتحقيق الهيمنة والسيطرة وذلك لبلوغ السلطة التي أصبحت الشغل الشاغل لكل

[1] غيلرمواودونيل ،وفيليب شميتر،الانتقال من الحكم السلطوي ،استنتاجات اولية حول الديمقراطية غير مؤكدة، ترجمة صلاح تقي الدين ،معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد، 212،2007.ص 19

[2] غيلرمواودونيل ،وفيليب شميتر،الانتقال من الحكم السلطوي ،استنتاجات أولية حول الديمقراطية غير مؤكدة، مرجع سبق ذكره ،.ص 22

عضو نصب يعرف السياسة أنها مجموعة من المجهودات التي يقوم بها الفرد أو الجماعات المنظمة من اجل المشاركة في السلطة[1].

6- التيار الاسلامي يكتسح الساحة:

بينما كان الحزب الحاكم الذي من المفروض أن يقود الإصلاحات ضعيفا كان التيار الإسلامي في أقوى حالاته، ومباشرة بعد المصادقة على دستور 1989 الذي فتح المجال أمام التعددية الحزبية، تمكن زعماء التيار الإسلامي من أن يفرضوا حضورهم على الساحة السياسية، وقد برزت قيادة تتكون من الثنائي عباسي المدني وعلي بلحاج داخل هذا التيار وأنشأت الجبهة الإسلامية للإنقاذ والتي تبنت خطابا بفضله استطاعت أن تتفوق على كل خطاب سياسي مغاير.[2]

واكتفى بخطاب بسيط أن الإسلام هو الحل لكل مشاكل البلاد وكل من يعارض الجبهة فهو يعارض الإسلام، وأنه لا مجال للدخول في تفاصيل العمل السياسي وطرح البرامج لأن عودة الجزائري إلى الشريعة الإسلامية ستؤدي بصفة طبيعية إلى القضاء على كل الصعاب، ودخلت الجبهة الإسلامية للإنقاذ الانتخابات وهي في قمة اندفاعها نحو السلطة فجاءت النتائج تعكس الواقع المعاش بفوز الفيس بأغلبية كبيرة.[3]

---

[1]–Max Weber,le savant et le politique,DE,plon,paris,1963,P 101.

[2]– LiessBoukraa, l'Algérie la terreur sacrée, opcit, p 100

[3]– حسن طولبة، العنف والإرهاب من منظور الإسلامي السياسي، عالم الكتاب الحديث ، الأردن ، 2005، 2004 ص89.

بعد الاختلاف الجوهري الذي عصف بالجزائر سنوات الرعب إلى القضايا الحساسة أهمها اختلاف الأيديولوجيات العقائدية ويرجع هذا إلى تضارب الرؤى الفكرية وبروز الجدل بين مشروع الدولة الإسلامية من جهة والنظام الجمهوري.

لقد فات الجزائريين تحديد بشكل الحكم الذي يريدون ، عندما فكروا من الانتقال من الحزب الواحد إلى التعددية، فالإسلاميون بالإضافة لافتقارهم إلى مشروع واضح المعالم، أركبوا جميع الأطراف المشاركة في العملية، فهم يثنون الطرح الديمقراطي فقط للوصول إلى السلطة ثم الانقلاب عليه، بشعار نذهب إلى الانتخابات مرة واحدة،[1] سرعان ما فتن خطاب الجبهة الإسلامية للإنقاذ أغلبية الشعب الجزائري حيث بات شبابا بالأحياء الشعبية ومقصيوا المجتمع كالمسحورين بالإسلاميين، باعتبار شريحة الشباب هي الفئة الأكثر فاعلية في المجتمع، إذ أتاحت لها الظروف ذلك، لكن شباب الجزائر كان مضطرب الأفكار لا يعرف سبيل الحق في وسط الكم الهائل من التناقضات الدينية والسياسية في وطن لم يعد يميز فيه الحق من الباطل،[2] حيث كانوا يزدادون تعصبا يوما بعد يوم، وذلك بتغيير الهندام فحل محله اللباس الأفغاني تتمثل في العباءات القصيرة، نصف الساق، وتغيرت موضة الشعر مع اللحى وعن النساء حل الجلباب محل الحايك إعفاء واللباس العصري، وأصبح ارتياد

[1]– عبد الباسط دردور، العنف السياسي وأزمة العقول في الجزائر، دار الأمين، القاهرة، 1993، ص 39-48.

[2]–Adel Kader Harichane, le fis et le pouvoir, Ed LallaSakina , Alger , p 153

المساجد بدل ملاعب كرة القدم، والسماع للأناشيد والمواعظ بذل الأغاني، عادات جديدة ودخيلة ظهرت وبدأت تنشر في المجتمع خاصة في الأحياء الشعبية.[1]

الجبهة الإسلامية عرفت كيف تستثمر من الحياة البائسة والإحباط وفقدان الأمل الذي أصاب المجتمع الجزائري وخاصة فئة الشباب بعد الفوز أقسم الإسلاميون بتطبيق الشريعة الإسلامية واتجاه الأمور وفق منطقهم وهذا للحد من الحركات الفردية والجماعية بحيث ظهرت شعارات بعدم عمل المرأة ومنع الاختلاط.

ولقد حدد علماء الاجتماع الأفراد الذين انتشرت بينهم هذه السمات الهامشية : الشباب المحبط المنتمون إلى الطبقة المتوسطة الذين نزلوا سلم التدرج الاجتماعي، المهاجرون من القرية إلى المدينة ولم يندمجوا فيها مهنيا ، اجتماعيا وثقافيا وسياسيا، وقد بينت الدراسات أن العناصر الهامشية تنخرط بسهولة في أحداث العنف الجماهيري وأحداث الشغب والتمردات، كما تبين أيضا أن هذه العناصر غير مدمجة في العملية الإنتاجية وتعيش على الهامش الاجتماعي من الفقر لذلك تكون مستعدة للانخراط في أعمال العنف السياسي الذي تتحدى السلطة من خلاله، وتصف الإنسان بالهامشي لمجموعة من الخصائص:

- هو إنسان لا ينتمي للمجتمع.

[1]Ezzat Abdel Fattah, La victime est ellecoupable , Ed PUM , Montreal , Paris, 1971p142-142

2Ibid,p 152.

- يؤدي الموقف الهامشي للإنسان إلى خلق عدد من الصدمات الشخصية المضادة للمجتمع.
- يلجأ الإنسان الهامشي للتطرف كمحاولة عن هامشيته وعن فقدان دوره في المجتمع.
- تلجأ الجماعات الهامشية للدين بسبب ما يحققه لها من إشباع انفعالي.

- أسباب تقدم الجبهة :

لقد تميزت الجبهة الإسلامية للإنقاذ بوجودها المؤثر في الساحة الجزائرية عن باقي التنظيمات والحركات الإسلامية والقومية والوطنية، وهذا يعود إلى العديد من الأسباب.

التزام الجبهة لمنظومة القيم الإسلامية باعتبارها المخرج من إخفاقات النظام في المجالين السياسي والاقتصادي، وتميزت بتكوينها الثقافي والعقائدي، وقدرتها التنظيمية التي تجلت في المسيرات الكبرى والإشراف على عملية الانتخابات البلدية والتشريعية.[1]

قدرة الجبهة على استقطاب الجماهير وتجنيد الكوادر من خلال المساجد التي تسيطر عليها والتي بلغ عددها تسع مئة مسجد.

لقد ساعد جبهة الإنقاذ في البروز انهيار التيارات والإيديولوجيات وفشل الأحزاب السياسية وخطابها البعيد عن روح الوطنية والدينية مثل حزب الطبيعة الاشتراكي الشيوعي، كما

[1]– حسن طولبة، العنف والإرهاب من منظور الإسلام السياسي، مرجع سبق ذكره، ص 240.

استفادت الجبهة من جرأتها للتصدي للنظام الحاكم[1]، وهذه الجرأة فتنت الشباب وعززت قناعتهم بأن القوة هي الوسيلة المؤثرة في إحداث التغيير في البلاد، مما عزز وجودها وأعلى من هيبتها تلك الضجة الإعلامية التي أثارتها أجهزة الإعلام العالمية وخاصة الفرنسية حول زعيمها عباسي المدني.

إن هذه العوامل جعلت من الجبهة الإسلامية للإنقاذ في موقع ند للسلطة الحاكمة وعطت النجاحات التي حققت على صعيد الكسب الجماهيري وتأثيره العملي في الانتخابات البلدية والتشريعية على السلبيات التي رافقت الجبهة وعملها، وفي مقدمتها افتقار الجبهة إلى برنامج سياسي واضح يكشف التقارب عن مشروع قادر على تقديم حلول حاسمة للمشكلات التي تعيشها الجزائر، إضافة إلى اختلافات في صفوف الجبهة لأنها تضم خليطا غير متجانس من الجماعات الدينية.

- تأزم المشاكل وتصاعد العنف:

إن إيقاف المسار الانتخابي جعل الجزائر تدخل في مرحلة عدم الاستقرار سياسي وامني في الفترة 1992-1994 وذلك في تقديم رئيس الجمهورية الشاذلي بن جديد استقالته في11 جانفي 1992 بعد حل البرلمان. وكلف رئيس الحكومة آنذاك السيد احمد غزالي والجيش

[1]- حسن طولبة، العنف والإرهاب من منظور الإسلام السياسي، مرجع سبق ذكره، ص 241.

بمهمة حفظ النظام العام وأمن المواطنين في 14 جانفي1992وتمّ تنصيب المجلس الأعلى للدولة برئاسة محمد بوضياف والذي عاد إلى أرض الوطن[1].

وهناك اتخذت السلطة المركزية إجراءات ردعية ضد الجبهة الإسلامية للإنقاذ وضد مناضليها كما قامت بتجنيد كل القوى الأمنية المتاحة من اجل محاربة الخارجيين عن القانون والإرهابيين[2].

في 29 جوان 1992 اغتيل المجلس الأعلى للدولة بوضياف بعنابة وحل محله علي كافي كان عنصرا في المجلس الأعلى للدولة وأمينا عاما لمنظمة المجاهدين[3]..

فبداية الحديث عن العنف الذي شهدته البلاد في أواخر أيام سنة 1991 كان عبارة عن رد فعل على توقيف المسار الانتخابي من قبل جهات بعيدة عن الفيس سعت منذ البداية إلى استخدام العنف من اجل إحداث تغيير سياسي أما العنف الحقيقي الذي بدا يمس كل الشرائح والأشخاص دون استثناء[4].

[1]Adelkader Harichane,Le Fis et le pouvoir,.Ed,Lala Sakina ,Alger, P 138-139.

[2]Ibid,P 128-129.

[3]-Amine Touati ,Algerie les islamistes a lassant du pouvoir,Ed, L'Harmattan paris ,1995, P 170.

[4]Slimane Medhar,L'échec des systèmes politique en Algérie ,Ed, Chihab, Alger,1999,P 200.

يعود تاريخ تأسيس الحركة الإسلامية و جمعية القيم بعد الاستقلال بتاريخ 14 فبراير 1963 بعد انتهاج الجزائر للمنهج الاشتراكي ، لاح في الأفق صراع خفي بين الجمعية و السلطة و التي رأت أنه اتجاه يتنافى مع المنهج الإسلامي .

7- تكوين الحركات الإسلامية في الجزائر:

تم حل الجمعية و نفي معظم قادتها ، ساعدت عدة عوامل على صعود و اجتياح الصحوة الإسلامية للمشهد السياسي، و هذا على المستوى الوطني و الإقليمي و الدولي [1].

بمجرد قيام الجمهورية الإسلامية في إيران في 12 فبراير 1979 استطاعت أن تجسد بعض طموحات الشباب الإسلامي ألا و هي قيام الدولة الإسلامية و محاولة الإيرانيين تصدير ثورتهم بشتى الوسائل المنشورات و الصحف فبرزت في الجزائر بعض المظاهر الإسلامية كانتشار الحجاب و اللحى و لبس و العباءات و القمصان[2] .

- الغزو السوفياتي لأفغانستان

أصبحت قضية الغزو السوفياتي لأفغانستان قضية محورية و عقادية لدى المسلمين ،ما دفع بذهاب الكثير من الشباب إلى الجهاد في أفغانستان ، و تبنت الحركة الإسلامية الجزائرية بشقيها السياسي و العسكري القضية الأفغانية ، حيث تم تجنيد 3000 متطوع جزائري تلقوا تكوينا للقتال في أفغانستان تحت الرعاية السامية للوهابية و المخابرات الأمريكية

[1] سيقرين لابا ، ترجمة حمادة إبراهيم ، الإسلاميون الجدد ، المجلس الأعلى للثقافة ، 2003 القاهرة ، 66 .

[2]Liess Boukraa , l'algerie la terreur saciee –opcit , p69

و الأوروبية في فترة الحرب الباردة والصراع على المعسكر الشرقي للاتحاد السوفياتي يرون أن الشريعة هي المصدر الرئيسي للحكم ، و القرآن المحور الأساسي و المرجع الواحد و الوحيد لشرعية الدولة ، كما أنهم يتوافقون كلهم على إسقاط النظام .

إنهم يؤسسون قنواتهم على إنتاج فقهي هائل يجد مصدره لذى ابن حنبل و ابن تيمية و امتداده للوهابية وفكر سيد قطب الراديكالي ، لاسيما كتابه المرشد ،و عبد السلام فرج صاحب الكتاب المشهور **الفريضة** الذي يضيف إلى الواجبات المعروفة في الإسلام واجبا سادسا هو الجهاد ضد السلطة[1] كما يعتبر كتاب عبد اللطيف سلطاني بعنوان **المصداقية أساس الاشتراكية** و كتاب " **سهام الإسلام** " . من المؤلفات المؤثرة في الحركة الإسلامية ، عمد سلطاني إلى تقييد الأسس التي تقوم عليها شرعية السلطة ، كما شبه المصداقية و اتهم النظام باستيراد مبادئ غربية عن الإسلام ، كما أعلن أن الجزائريين الذين ماتوا في حرب الاستقلال ماتوا من اجل تجريب نموذج سياسي مستورد في الجزائر ، و هاجم الإيديولوجية الاقتصادية للثورة[2] .

8- الجبهة الإسلامية للإنقاذ:

هنا تكمن الجذور الفكرية للعنف الإسلامي في الجزائر ، مهمة إيديولوجية في تكوين الإرهاب ، فالمشكلة ليست في مدى اعتبار الموضوعات الصريحة التي تحدد في انتقال

[1]Liess boukraa , l'algerie la terreur saciee –op.cit , p83

[2]سيقرين لابا ، ترجمة حمادة إبراهيم ، الاسلاميون الجدد، مرجع سبق ذكره ، ص 88،99.

الفعل الإرهابي بل إلى تحليل بنية المشكلة في نفي الواقع و التماسك المنطقي و حصر السياسة في العنف .

انتقل الإسلاميون إلى العنف للاستيلاء على الجامعات و السيطرة عليهاسنوات1976-1980 ، حيث اندلعت مواجهات بين الطلبة اليساريين (pags) ذوي التوجه الاشتراكي الشيوعي و تحالف إسلاميين خريجي مدارس التعريب[1] .

حيث أنشأ بويعلي أول حركة مسلحة إسلامية في المرحلة الأولى كان ينظم الحملات التأديبية ، عن طريق مجموعة النهي عن المنكر ، ثم انتقلت إلى العمل المسلح الذي يعتبر أول عمل إرهابي بمعنى التكفيري ، اخذ شكل كمين على رجال الدرك الوطني و كان زعيم الحركة بويعلي على رأس المجموعة التي نفذت العملية .

و بعد فترة وجيزة قامت الجماعة بعملية أخرى أكثر أهمية تمثلت في الهجوم على مدرسة الشرطة بالصومعة ، ثم الاستيلاء على كمية معتبرة من السلاح[2] .

كانت تلك العمليات بمثابة نقطة انطلاق المواجهة العنيفة بين القوات النظامية و الحركة الإسلامية المسلحة ، و مرحلة تبلور التنظيم العسكري للحركة .

[1] بلقاسم سلاطنية ، سامية حميدي ، قضايا العنف و التغير في الجزائر ، الدار الجزائرية ، الجزائر ، الجزائر ، ص 72.

[2] عنصر العياشي ، سوسيولوجيا الديمقراطية في الجزائر ، مرجع سبق ذكره ، القاهرة ، 1999 ، ص 60 .

تم القضاء عليها بعد مقتل زعيمها بويعلي و مجموعة من رجاله في كمين نصبته قوات الدرك الوطني ، و أسر عدد من قيادتها[1] لكن القضاء على الحركة لم يكن يعني نهاية العنف الإسلامي المسلح بل العكس ، كانت إذانا بتصعيده و خاصة في أحداث أكتوبر .

- الحركة الإسلامية المسلحة MIA

هي منظمة مسلحة قاتلت القوات الحكومية لأول مرة في الثمانينات و مرة أخرى في التسعينات ، رئيسها التنفيذي هو عبد القادر شبوطي ، أصبحت نشطة في سنة 1992 بعد توقف المسار الانتخابي و كان معظم عناصرها ينتمون إلى حركة بويعلي المسلحة ، عقدت مؤتمرها التأسيسي في جبال بربر في شهر رمضان من سنة 1982 تمزقت الحركة بوفاة أميرها عبد القادر سنة 1993 في المدية .

- الحركة لأجل الدولة الإسلامية MEI

أسسها سعيد مخلوفي سنة 1991 ،المتأثر بالعضو القديم المؤسس للجبهة الإسلامية للإنقاذ البويعلي ، رئيس التحرير المنقذ من (1989-1991) و صاحب الكتاب الشهير بعنوان "**العصيان المدني**" الذي وزع بكميات كبيرة من خلال الإضراب العصياني في جوان [2].و في 1991 انضمت إلى الجماعة الإسلامية GIA بعد نشر بيان حول الاتحاد و الجهاد و

[1] عنصر العياشي ، سوسيولوجيا الديمقراطية في الجزائر ، مرجع سبق ذكره ، ص 61 .

[2] IssamiMohamed , le fis et le terrorisme au cœur de l'enfer , Ed le matin , Algérie , 2001 , p46.

احترام الكتاب و السنة ، ثم استعادت الحركة لأجل الدولة الإسلامية طريق استقلالها العضوي و العسكري مع جمال زيتوني .

- التنظيمات الإسلامية الراديكالية:

ظهرت عدة جماعات مسلحة تحت غطاء ديني منها جماعة التكفير والباقون على العهدFIDA ،والجبهة الإسلامية للجهاد و الهجرة GSPCوالجماعات المسلحة المستقلة

وتعتبر هذه التنظيمات من أبرز القوى التي انخرطت في ممارسة العنف ضد الدولة والمدنيين[1]. تستعمل هذه الجماعات في العنف عدة أساليب من أهمها الملصقات والرسائل والبلاغات الكاذبة والاغتيالات، الاختطاف، الكمائن، التفجيرات والحواجز المزيفة والحواجز العلنية والمجازر الجماعية، الاشتراكات القسرية والحجز وإتلاف الممتلكات[2].

كان الصراع بين الجيش والإسلاميين حيث كانت ساحة المعركة هي المجتمع، فقد برهن المجتمع و الفرد الجزائري في سلوكه اليوم عن مقاومته الصامدة والعنيدة للعنف وتحدي الجماعات الإسلامية بذهابه كل يوم للعمليات، مواجها ورافضا للامتثال لشعاراتهم التخويفية والتكفيرية التي تهددهم بالقتل.

[1]Séverine Labat, Les islamistes Algériens Entre Les Armes Et Les Maquis , Ed Seuil,1995,P 61 ,

[2] مسعود بوسعدية، ظاهرة العنف في الجزائر والعلاج المتكامل، دار الكنوز الحكمة، الجزائر، 2001، ص4.

الأسلوب الغالب للقتل هو البتر وقطع الرؤوس، بوحشية والتعامل مع الضحية على انه ليس كائنا بشريا، على صورة خالقه بل هو كائن دون البشر، مطرود من مدينة الله بالاستناد إلى الفتوى، هذه الوحشية تدعي لنفسها الشرعية لأنها تتغذى من كلمة مقدسة "الجهاد" فهي كلمة تبيح الوحشية الممزوجة بالعقيدة، كما بين ذلك فيرونيك ناحوم "الفرق شاسع بين العنف والوحشية حيث يعتبر أن أعمال البتر والتعذيب الضحية ليس عنفا بل وحشية[1].

الذين كانوا يدعون إلى تسليح السكان من اجل التصدي للحظر الإرهابي الذي يهدهم.

هم مراقبون من طرف السلطة لكنهم ليسوا تحت قيادتها المباشرة أي ينشطون كما تنشط قوات الدفاع الذاتي من نوع المقاومين وهي تتكون من شباب و كهول وسكان القبائل[2] .

3 والنوع الثالث من قوات الدفاع الذاتي ظهر سنه 1995 في شرق الجزائر وهي قوات تكونت من اجل حماية القرى وبعض المنشأة الصناعية وهي ممولة من طرف خواص كأعيان المنطقة وأرباب العمل ان تسليح السكان وتكوين قوات الدفاع الذاتي يدرس ضمن استراتيجية عسكرية تهدف الى تمركز هذه القوات في الميدان وملئه من اجل قطع شبكات الإمداد للإرهاب خارج المدن[3] .

[1] مسعود بوسعدية، ظاهرة العنف في الجزائر والعلاج المتكامل،ص40 .

[2] luis martinez la guerre civile en Algérie op cit p235.

[3] Ibid p.238

9- السياسة الأمنية للدولة

من أجل التصدي لهذه الجماعات المسلحة الإرهابية المحظورة قامت الدولة بتكوين قوات مختصة في حرب العصابات من اجل مكافحة الإرهاب في فتره 1992 و1993 كانت السياسة المدنية للنظام الجزائري الموجهة ضد الجماعات الإرهابية تعتمد على قوات الجيش الوطني الشعبي التي أصبحت تراقب بشكل شبه دائم المناطق والطرق ذات الأهمية الإستراتيجية ، حتى القوات التي كانت متمركزة في الحدود مع المغرب تم استدعائها من اجل حماية المدن كالجزائر العاصمة و وهران و عنابة والمنشآت البترولية بسكيكدة وأرزيو وإضافة إلى اعتمادها على قوات الشرطة المقدرة ب 20000 والدرك الوطني المقدر ب 25000 ومهمتها كانت اعتراض الإرهابيين داخل الإحياء والبلديات خاصة الواقعة في الجزائر العاصمة في هذه الفترة القوات الوحيدة التي كانت تملك تدريبا خاصا لهذا فرع من الحرب في المدن هي قوات الدرك الوطني ولكنها من قوات الشرطة سريعا متى يجاوزها الامر على ارض الواقع في سنه 1993 شهد الوجود جناح مختص في حرب العصابات LULTE ANTI GUERRILLAمتكون من قوات خاصة تابعه للجيش الوطني وقوات تابعة للدرك الوطني وقوات تابعة للشرطة تحتوي على 1500 شخص بقيادة الجنرال العماري الذي تم ترقيته في 1993 إلى درجة قائد أركان الجيش[1].

[1]Zohra Benarros ,L’islamisme politique. Op cit.P194

هذا الجناح أصبح العمود الفقري في الحرب على الإرهاب وازداد عدد القوات الى ان وصل في 1995 إلى 60000 عنصر مسير من طرف تنسيقية الإقليم التي تكونت في مارس 1995مهمتها تركيز عمليات قوات مكافحة الإرهاب بمحاولة الضغط على الإرهابيين المتركزين في المدن وطردهم نحو الجبال لتسهل السيطرة عليهم .

فقامت بتركيز على MEI.MIA من اجل منعهم من تسييس السكان ومنعهم من خلق قاعدة شعبية عريضة في المدن تجعلهم يتلقون دعما لوجستيكيا كبيرا ومنعهم من إمدادها بالأشخاص، إن قوات مكافحة الإرهاب نجحت بشكل كبير في إضعاف الحركة ولكنها بهذا تسببت بتقوية جماعات أخرى أكثر تطرفا.

- تكوين قوات الدفاع الذاتي:

أصبحت قوات الدفاع الذاتي طرفا فعالا في الحرب ضد الإرهاب ابتداء من تاريخ السلطة المركزية في الجزائر على تكوينها اي في 1994 ويمكن تقسيم قوات الدفاع الذاتي إلى ثلاث أقسام[1] .

[1]Luis Martinez, La Guerre civil en Algerie,op,cit,P232.

أ- قوات الدفاع الذاتي من نوع المقاومين:

هي قوات متكونة من مجاهدون حرب التحرير وشباب أصبحوا من ضحايا الإرهاب من الذين يسكنون وهم تحت تهديد غارات الإرهاب عليهم هذه العناصر تعمل تحت قيادة الدرك الوطني وهي مجهزة من طرف الدولة تنشط هذه القوات غالبا في ضواحي المدن والقرى[1] .

ب- قوات الدفاع الذاتي التي جاءت لخيارات سياسية:

تتمركز غالبا في منطقه القبائل تكونت هذه القوات الشعبية من أحزاب سياسية كالتجمع من اجل الثقافة والديمقراطية وجمعيات جهوية كالحركة الثقافية البربرية .

الذين كانوا يدعون الى تسليح السكان من اجل التصدي للحظر الارهابي الدي يهدهم.

هم مراقبون من طرف السلطة لكنهم ليسوا تحت قيادتها المباشرة اي ينشطون كما تنشط قوات الدفاع الذاتي من نوع المقاومين وهي تتكون من شباب و كهول وسكان القبائل[2] .

ج- والنوع الثالث من قوات الدفاع الذاتي ظهر سنه 1995 في شرق الجزائر وهي قوات تكونت من اجل حماية القرى وبعض المنشات الصناعية وهي ممولى من طرف خواص كأعيان المنطقة وأرباب العمل، إن تسليح السكان وتكوين قوات الدفاع الذاتي يدرس ضمن

[1]luis martinez, la guerre civil en Algérie ,op.cit. p235.

[2]Iibid p238.

استراتيجية عسكرية تهدف إلى تمركز هذه القوات في الميدان وملئه من أجل قطع شبكات الإمداد على الإرهاب خارج المدن [1].

- تكوين الحرس البلدي:

بعد إنشاء جناح عسكري خاص وإنشاء قوات الدفاع الذاتي قامت الدولة سنة 1994بإنشاء وحدات الحرس البلدي هذه الوحدات تتكون من شباب يسكنون القرى و المدن

إن وحدات الحرس البلدي كونت في مناطق سكنية ثمّ طرد الإرهاب منها أو مناطق التي يكثر فيها المتعاطفون مع الجماعات الإرهابية في تكوين هذه الوحدات يهدف إلى استمالة الشباب البطالين الذين يسكنون المنطقة وبالتالي سيتم قطع الإمداد على هذه الجماعات الإرهابية إضافة إلى كونه يعرفون سكان منطقتهم و تضاريسها الجغرافيا ،و عصرنة وسائل مكافحة الإرهاب[2] .

قامت الدولة بتطوير وسائلها المسخرة من اجل مكافحة الإرهاب فقامت في 1994 بإدخال الإعلام الآلي في مؤسسات الجيش والشرطة والجمارك، إن تعميم استعمال الإعلام الآلي جعلها تحتاج إلى عناصر مؤهلة لذلك، فقامت بتجنيد عدد كبير من المتخرجين في وفي الجامعات.

[2]luis martinez, la guerre civil en algerie op cit p 238.

في سنة 1994 قامت وزارة الداخلية بشراء مروحيات فرنسية الصنع كما أن الجيش قام بشراء أجهزة اتصال متطورة جدا وقام بشراء أجهزة مراقبة ليلية يمكنها أن تركب على مروحيات عسكرية من صنع سوفياتي[1] .

كما قام الجيش على المستوى البشري بإدخال تعديلات هامة في ما يخص تكوين جنود الاحتياط وضباط الصف على تقنيات حرب العصابات وهذا ما جعله يستطيع في مرحلة كانت الحالة الأمنية غير مستقرة من تامين الانتخابات الرئاسية التي جرت في 10 نوفمبر 1995.

[1]luis martinez , la guerre civil en algerie,op,cit p 238.

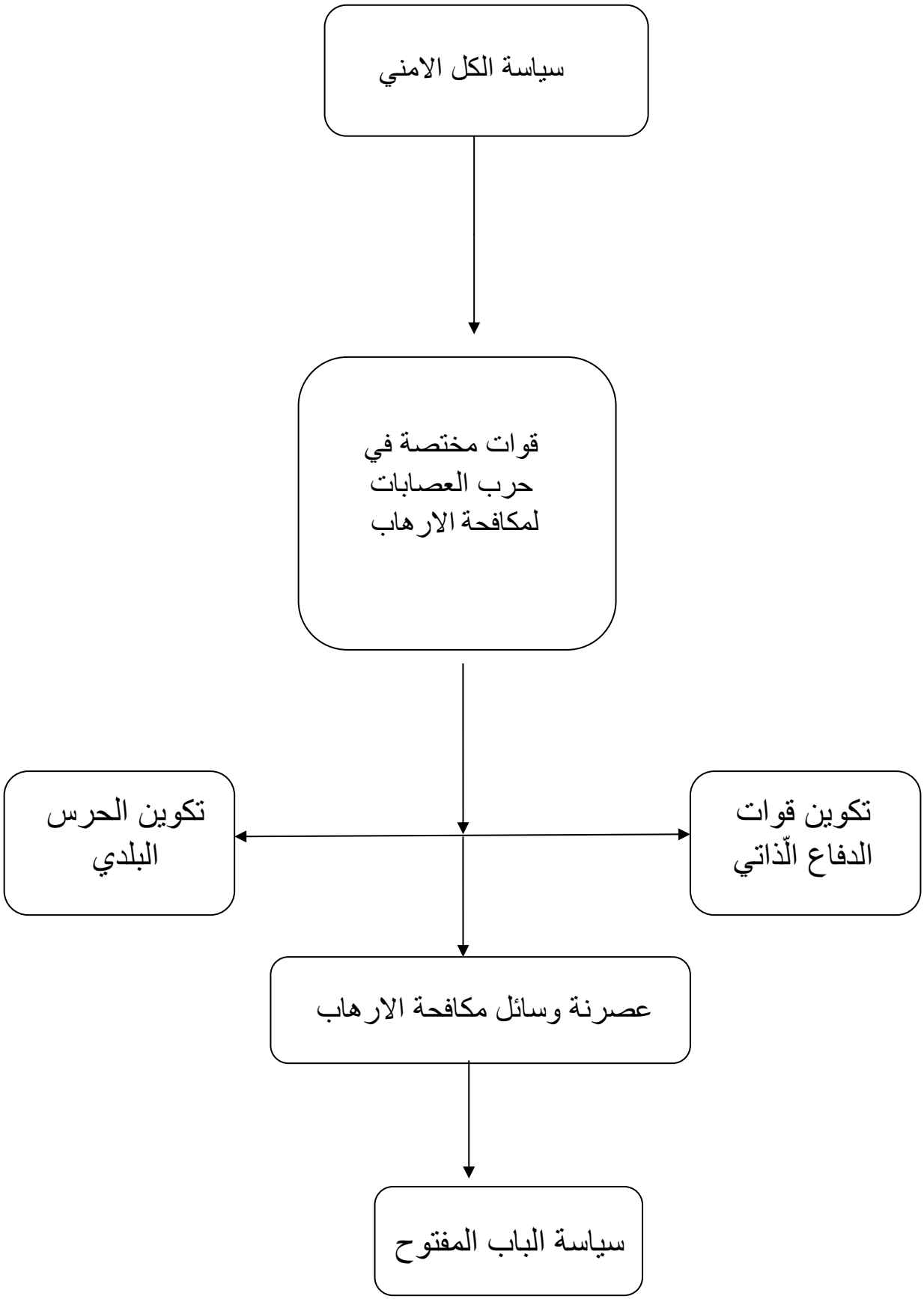
سياسة الكل الامني
قوات مختصة في
حرب العصابات
لمكافحة الارهاب
تكوين الحرس
البلدي
تكوين قوات
الدفاع الّذاتي
عصرنة وسائل مكافحة الارهاب
سياسة الباب المفتوح

خاتمة الفصل الأول:

يتضح لنا من خلال عرضنا لجذور الصراع في الجزائر أنه يوجد العديد من الأسباب السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ساهمت في تفجير أحداث أكتوبر والتي تعتبر نقطة تحول عرفها المجتمع الجزائري، ما ألزم الدولة بفتح مجال للحوار والتعددية السياسية الذي تمخض عنه العديد من الأحزاب التي تعبر عن مواقف تتسم بضيق الأفق والتعصب ، فظهر تيار راديكالي متمثل في الجبهة الإسلامية للإنقاذ الذي فاز في الانتخابات التشريعية التي أجهضت سنة 1991، ونتيجة لهذا القرار الأخير الذي اتخذته السلطة في البلاد أدى إلى انسداد باب الحوار بين الطرفين وبداية العنف الذي عرف نقلة نوعية وانتشر ليشمل مناطق واسعة من البلاد، ضد السلطة والمدنيين في ظل غياب ثقافة التسامح فكرا وممارسة وقيمة وتطبيقا في الفرد الجزائري فواجهته الدولة باستراتيجية أمنية بمكافحته والتصدي للجماعات المسلحة.

الفصل الثاني

إشكالية التسامح بين التنظير و التطبيق

تمهيد:

إن الإنسان بطبعه اجتماعي لا يستطيع أن يعيش منعزلا عن العالم الخارجي. فهو مجبر أن يعيش في وسط مجتمع معقد فيه الخير والشر والحب. والكره والتسامح والتعصب والعنف. فغياب التسامح معناه دخول المجتمع في حالة فوضى وحرب.

كما أن التسامح كان حاضرا في الثقافة الإسلامية و العربية و الغربية عند العديد من المفكرين وهو كتجربة على المستوى العملي والتطبيقي عرفته العديد من المجتمعات. حيث تعتبر الجزائر من بين الدول التي عانت من العنف والفوضى، وعرفت مشروع التسامح وتم تطبيقه بإجراءات قانونية مفادها التسامح والعفو مع من كان طرفا في المأساة التي مرّ بها المجتمع الجزائري.

1- التسامح كممارسة في الإسلام

يعد الإسلام من أكثر نماذج الحضارة الإسلامية تسامحا في الدين والفكر وفي الجانب الاجتماعي فهو يتخذ مكان الصدارة ليس على مستوى المبادئ فحسب، وإنما على مستوى التطبيق العملي الذي شهد به التاريخ، و لقد ضمن الإسلام حرية المعتقد للمسلمين ومنع الإكراه في الدين ، وأقر التسامح الديني الذي لم يعرف له مثيل فالإسلام لا يكره أحدا على الدخول فيه واعتناقه لقوله تعالى : " **لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي**"[1]

حيث يقول أرنولد تونبي في كتابه الدعوة إلى الإسلام" لقد كانت هذه المعاملة الرحيمة سببا في التجاء الكثير من الصليبيين إلى الإسلام والدخول فيه"[2]

الإسلام كان الديانة الوحيدة في تاريخ العصور الوسطى الذي تسمح للمخالف بالبقاء والاحتفاظ بدينه وحريته وعقيدته. وضمنت هذه الحرية حماية من الفتنة لدرجة استخدام القوة من أجل أن يسمح للطرف الآخر بالبقاء والمحافظة عليه حتى لو كان مخالفا، وهذا مفهوم غير مسبوق في تاريخ الفكر الإنساني.[3]

فهو موجود في صلب العقيدة الإسلامية منذ 14 قرن من الزمان فقد ضربت أروع الأمثلة في التسامح والتعايش الإيجابي بين الأمم والشعوب في مختلف الحضارات والثقافات والأجناس

[1]- البقرة الآية ، 256.

[2]- عبد الله علوان ، معالم الحضارة في الإسلام وأثرها في النهضة الأوروبية ، دار السلام، بيروت، 1980، ص 158.

[3]- زقزوق محمد حمدي، التسامح في الإسلام، مجلة الدراسات الفكرية والإسلامية وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ، عمان، 2003 ص

ولا تزال هذه التعاليم الإسلامية حية وقادرة على تنوير العقول وتوجيه السلوك الإنساني وصالحة لكل زمان ومكان، فهو كمفهوم أخلاقي واجتماعي دعا إليه كافة الرسل والأنبياء والمصلحين لماله من أهمية في تحقيق الوحدة وتماسك المجتمعات والقضاء على الخلافات والصراعات بين الأفراد[1] ، فهو من الخصال ومن صفات الأنبياء العظماء عبر التاريخ وعلى رأس هؤلاء النبي محمد صلى الله عليه وسلم خير خلق الله الذي عفا عن كفار قريش ، عندما دخل مكة فاتحا رغم ما فعلوه به وبأصحابه من أصناف العذاب والقهر والتنكيل والحرب والتهجير استطاع النبي أن يدخل مكة ظافرا قوية منتصرا فقال لهم النبي" اذهبوا أنتم الطلقاء"[2] فقد سبق جميع المواثيق الدولية ، قدم مفهوما جديدا للإنسانية تجاوز مبادئ لحقوق الإنسان.

ويثبت المفكر الإسلامي محمد عمارة بالأدلة والشواهد التاريخية ومن خلال الأصول والمبادئ والقواعد الإسلامية أن التسامح والسماحة قد بدأت واقعا ملموسا ومعاشا مع ظهور الإسلام وأنها بلغت فيه مستوى متميزا لا نظير له خارج الإسلام ويؤكد على أنه لم يكن قبل ظهور الإسلام تسامح ولا سماحة على الإطلاق ولم يكن هناك الاعتراف بالآخر، وهكذا كان حال الدنيا وواقع العالم وأصحاب الديانات والحضارات من الآخر المختلف.

[1]– عقيل يوسف عبدات، التسامح الديني في الإسلام، مجلة النبأ ، الكويت عدد ص 45.

[2]– بشرى محمد أحمد، العفو والتسامح وأثرها في الدعوة، دراسات دعوية، الخرطوم ، العدد 11، 2002، ص 62.

فقد راعى المسلمون في حربهم على الخوارج وقطاع الطرق هذه القاعدة فمنع الأمر بقتال الخارجين عن الدولة، فتحت لهم هذه الأخيرة منافذ الخروج مما هم فيه بل لقد نهوا القرآن عن قتل من جاء فيهم تائبا، قال الله تعالى:" **إلا الذين تابوا من قبل أن نغدوا عليهم، فاعلموا أن الله غفور رحيم**" [1] ، وقل الليث بن سعد في تفسير هذه الآية " إذ أعلن بالمحاربة للعامة والأئمة وأصاب الدماء والأموال وامتنع لمحاربة من الحكومة عليه أو لحق بدار الحرب ثم جاء تائبا من قبل أن يقدر عليه قبل توبته.[2]

وروى ابن جرير أيضا أن رجلا يدعي عليا الأسدي حارب وقطع الطريق وأصاب الدم والمال فطلبه الأئمة والعامة وامتنع ولم يقدر عليه حتى جاء تائبا ليجلس إلى أبي هريرة فلما عرفه الناس قاموا إليه فقالوا لا سبيل لكم علي جئت تائبا من قبل أن تقدروا عليا، فقال أبو هريرة صدق وأخذ بيده أبو هريرة حتى أتى مروان بين الحكم وهو أمير المدنية في زمن معاوية بن أبي سفيان فقال هذا علي جاء تائبا ولا سبيل لكم عليه فعفي عنه وحسنت توبته.[3]

وحارب الإسلام العصبية وليس منا من مات عصبية وليس منا من مات على عصبية.

[1]– سورة المائدة ، الآية 34

[2]– رغد سليم ، مفهوم التسامح الإسلامي وانعكاساته على واقعية التعايش السلمي، بين الحكمة ، مجلة " دراسات فلسفية، العدد 36، سنة 2015، ص 13

[3]– محمد بن جرير الطبري، جامع البيان في تفسير القرآن، دار المعرفة، بيروت ، 1986، الجزء الرابع ، ص 223

كما عرفت الأندلس دعائم الحضارة حيث تعايشت فيها الأجناس والأديان وتثاقفت فيها اللغات والثقافات وانصهرت فيها الطاقات على تنوعها فأثمرت مجتمعا حيا متفاعلا مبدعا تحقق للإنسان كرامته وحقوقه وإبراز جوانب هذه الحضارة قيمة وإشراقا مما يتعلق بالتسامح الذي ساد الأندلس الإسلامية فقد كان اليهود والنصارى يشكلون شريحة هامة من شرائح المجتمع إلى جانب المسلمين[1].

2- التأسيس لمبدأ التسامح

يرجع الفضل إلى الكندي 256* في تأسيس لقضية التسامح على الصعيد الفلسفي إذ يرى الكثير من المفكرين والمؤرخين العرب أن الكندي دشن حملة من المبادئ للتسامح تضمنها نص طويل له في التسامح، وقد استهل الكندي نصه بقوله" ومن أوجب الحق ألا ندم من مكان أحد أسباب منافعنا، الصغار الهزلية ، فكيف بالذين هم أكثر أسباب منافعنا العظام، الحقيقة الجدية، وينبغي ألا نستحي من استحسان الحق واقتناء الحق من أين إلى أتى، وليس ببخس الحق ولا يصغر بقائله ولا بالآتي، ولا أحد بخس الحق، بل كل يشرفه الحق"...[2]

بمعنى احترام الرأي الآخر، وتقبله، وأن نتشرف بالحق وأن نتسامح مع قائله ونأخذ به.

[1] باروز دو مينكال، الأندلس والإسلام، حضارة وثقافة التسامح، ترجمة عبد الحميد جحفة ، شورات دار التوبقال ، المغرب ، 2006، ص 25

* الكندي 185-256 ولد بالكوفة هو يعقوب بن إسحاق الكندي فيلسوف وعالم عربي من قبيلة كندة جنوب نجد في العربية السعودية وأول من وصف مبادئ النظرية النسبية

[2] الكندي يعقوب بن إسحاق ، الفلسفة الأولى ، تحقيق أحمد الأهواني، مؤسسة دار الكتاب الجديد ، بيروت، 1986 ، ص 85.

وقد تبنى الفلاسفة الباحثون والعلماء المبادئ التي دشنها الكندي وذلك صراحة وبصورة ضمنية ، إذ باتت هذه المبادئ بمثابة افتراضات وأجمعوا عليها فنجدها عند الفرابي، وابن رشد والعامري وغيرهم حيث أدركوا أن الخطأ أمر حتمي وأن لا نكفر بالتسامح النظري وحسب بل يجب أن يكون التسامح على المستوى التطبيقي كممارسة وأن يحكم السلوك الأخلاقي.[1]

ويرى ابن مسكويه* من أكبر المنظرين للأخلاق في الإسلام وقد سبق له أن تنبه إلى مسألة التسامح، فهي تسبق الأخلاق وفضيلة من جملة الفضائل التي ينبغي للإنسان أن يتحلى بها ويؤكد أنه من الواجب أن تحرص على الخيرات التي هي كمالنا من أجلها خلقنا، وتجتهد للوصول إليها ونتجنب التعصب الذي يعوقنا عنها، وتنقص من حظنا منها.[2]

وأن النفس يجب أن تتحلى بكامل الفضائل ويقول أن العلماء أجمعوا على أجناس الفضائل أربع وهي الحكمة، العفة، والشجاعة، والعدالة، ويعني بالعفة، بصرف الشهوات بحسب الرأي وموافقة التمييز الصحيح وعدم الانقياد لها، لكي يظل حرا غير عابئ لشيء من شهواته.[3]

[1]– الكندي يعقوب بن إسحاق ، الفلسفة الأولى ، تحقيق أحمد الأهواني، مؤسسة دار الكتاب الجديد ، بيروت، 1986 ، ص 85.

[2]– ابن مسكويه أحمد بن محمد يعقوب ، تهذيب الأخلاق ، ط1، الكتب العلمية ، بيروت ، 1982 ، ص 30

* ابن مسكويه ، 230–321 هو أبو علي أحمد بن محمد يعقوب بن مسكويه ، مؤرخ وشاعر فارسي بارز من مدينة الري في إيران الجالية ، ويعتبر أول من درس الأخلاق والفلسفة من وجهة نظر صاحب كتاب تهذيب الأخلاق.

[3]– المرجع نفسه، ص 32

ويؤكد الماوردي على ضرورة البدء بتربية الإنسان وتأديبه منذ الصغر إذ يقول: وأما الأدب اللازم للإنسان عند نشأته وكبره فأدبان الأول أدب المواضعة والإصلاح وأدب رياضة واستصلاح، حيث يرتبط الأدب بالتسامح، والمروءة وأن حقوق المروءة أكثر من أن تحصى وأخفى من أن تظهر وبقسم الشروط إلى قسمين الأول شروط المروءة للإنسان في نفسه" وهي العفة والنزاهة والصيانة والثاني هي شرط مروءة الإنسان من غيره وهي المآزرة[1] والمياسرة، فالتسامح يعني المياسرة عند الماوردي ويتخذ شكلين المسامحة في الحقوق، والعفو من الهفوات وأن الأصل الأخلاقي بمثابة قانون يفرضه العقل، بل يؤكد حجة العقل على صاحبه ليتجاوز الضغائن ويعفو عن الهفوات.[2]

يعد ابن رشد من المفكرين الأوائل الذين أوضحوا مفهوم التسامح، وتمثل جوهر فكرية في مفهومية التأويل والتعددية فالتأويل معناه التسامح اتجاه الاختلاف ويعتمد على العقل، وهذا العقل لا سلطان عليه إلا سلطانه هو نفسه كما دافع عن أرائه وأراء ومعتقدات الآخرين، وأكد على ضرورة الاطلاع عليها والاستفادة منها، والتماس العذر لأصحابها إذ هم أخطئوا ويرتفع التسامح عند ابن رشد إلى أعلى مقام وهو مقام العدل.[3]

[1]– الماوردي أبو حسن علي البصري ، أدب الدنيا والدين، تحقيق مصطفى الساقا ، ط 2 ، دار الباز للنشر ، السعودية ، 1978 ، ص

[2]ابن مسكويه ، 230–321 هو أبو علي أحمد بن محمد يعقوب بن مسكويه ، مؤرخ وشاعر فارسي بارز من مدينة الري في إيران الجالية ، ويعتبر أول من درس الأخلاق والفلسفة من وجهة نظر صاحب كتاب تهذيب الأخلاق.

[3]– أشرف عبد الوهاب ، التسامح الاجتماعي بين التراث والتغيير ، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، القاهرة، 2005 ، ص

ويرد على الفقهاء الذين يرفضون علوم الأوائل بالتنبيه إلى الطابع التاريخي والتراكمي للمعرفة البشرية، فالوصول إلى الحقيقة أو الاقتراب منها في العلوم العقلية إنما يتم بتداول الفحص عنها.[1]

وكان أول خطاب عربي معاصر عن التسامح على يد فرح أنطوان الذي حاول إبراز أهميته وتقديمه ضمن منظومة الحداثة السياسية الغربية كما صاغتها الليبرالية الغربية حيث استخدم اصطلاح التساهل كمرادف وحاجة للتحرر من الانغلاق والتعصب ومعاداة الآخرين وقاعدة بين السلطتين الدينية والمدنية.[2]

تحدث فرح أنطوان على ثلاثة أدوار للإنسان الأول دور الفطرة، حيث لم يكن للإنسان يعرف الخير والشر، وكان همه في الغالب البحث عن وسائل العيش من خلال الطبيعة أما الدور الثاني فهو دور الوحشية التي حلبت النزاع والمزاحمة وجاء الدور الثالث ليفسح المجال أمام دور الائتلاف الإنساني أو ائتلاف البشر وتمدنهم.[3]

استند فرح أنطوان على مفكري عصر الأنوار كجزء من تطور الفكر السياسي الحديث حيث دعا إلى مبدأ الحرية، والمساواة، فصل الدين عن متطلبات الدنيا، كما اعتمد أساس بناء المبادئ الحديثة للمواطنة مشيرا إلى أهمية التسامح.

[1]– محمد عابد الجابري ، ابن رشد ، سيرة وفكرة دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1998 ، ص 25

[2]المرجع نفسه، 35

[3]أشرف عبد الوهاب، التسامح الاجتماعي بين التراث والتعبير ، مرجع سبق ذكره ، ص 115 ،

وقد دخل الشيخ محمد عبده في مناظرة مع فرح أنطوان في كتابه الإسلام والنصرانية مؤكدا أنه لا يمكن تجريد الحاكم أو الملك من دينه، وأن الأجسام التي يريدها الحاكم هي نفسها التي تسكنها الروح التي يهتم بها رجال الدين فكيف يمكن فصل السلطتين، ولذلك من الخطأ تفسير المقولة " أعطوا ما لقيصر لقيصر وما لله ، بوجوب فصل السلطتين.[1]

لقد دافع فرح أنطوان عن الحكم المدني وعن فكرة التسامح ودعا إلى أهمية التمسك بالضمير، ويضيف " لا مدنية حقيقية ولا عدل ولا مساواة ولا أمن ولا حرية ولا علم ولا تقدم في الداخل إلا بفضل السلطة المدنية عن الدينية وهذا الفصل هو أساس التسامح، فغرض الأديان هو تعليم عبادة الله، وحثهم على الفضائل أما غرض الحكومات فهو حفظ الأمن بين الناس، أي حفظ حرية كل شخص في إطار الدستور.[2]

كما دعا محمد عبده إلى أن يكون العقل هو السلطة النهائية والمرجع الأخير للتشريع للواقع بحيث يكون هو المعيار إلا وجد لكل ما عداه وتكون أفكاره متمتعة بالسلطة المطلقة على الواقع ، وأن يكون حرا، فالحرية شرط العقلانية مستمدا أفكاره من المبادئ الخاصة بالثورة الفرنسية التي تمثل أهم الاجراءات في انتقال الإنسان إلى الاعتماد على عقله وفي ضوء ذلك حاول محمد عبده إعادة بناء روح الشريعة الإسلامية مسترشدا بالعقل.[3]

[1]– أشرف عبد الوهاب ، التسامح الاجتماعي بين التراث والتعبير ، مرجع سبق ذكره، ص 116.

[2]– فرح أنطوان ، معنى التساهل والفصل بين السلطتين المدنية والدينية في أضواء التعصب ، ص 25–130

[3]– أشرف عبد الوهاب ، التسامح الاجتماعي بين التراث والتعبير ، مرجع سبق ذكره، ص 115

أما الأفغاني : أستاذ الإمام فهو يقف في البداية ضد التسامح ويدافع عن مقصييه وهو التعصب، وفي رأيه امتداح التسامح ونبذ التعصب هما في رأيه دعوة تخفي هدفا معينا وهو النيل من وحدة الأمة التي هي مصدر قوة المسلمين، فمعنى التعصب لديه من العصبية أي الوحدة والتكاثف ضد الأجانب وأنه فضيلة عندما يدعو إلى التضامن الديني في حدود الاعتدال حيث أرجع التعصب إلى أصوله اللغوية والقبلية والعصبية تكون من أفراد تربط فيما بينهم رابطة قوية هي رابطة النسب.[1]

وكما أن الإفراط في التعصب مضر للجماعة إذ تعددها بالغناء ويوقعها في الجور.

لكنه تقتل فكر من فولتير روسو، ولوك، مبادئ حماية العدل ومقاومة الظلم والإيمان بمبدأ التسامح، بوصفه مبدأ من مبادئ الإستثارة وقد مارس الأفغاني هذا المبدأ في حواره مع مخالفيه الذين كانوا على نقيض من أفكاره، ونموذج للمجادلة بالتي هي أحسن ومثال على الاختلاف وفي منطق التقدير والاحترام والتسامح لا التكفير والإعدام.[2]

الطهطاوي : يأتي في مقدمة ثلاثة مفكرين أثروا القرن التاسع عشر حيث كان معد عبد الرحمن الكواكبي وخير الدين تونسي وقد توقف في باريس أمام الكثير من مظاهر الفكر والثقافة، التي لم يألفها أو يعرفها في مصر، وأهمها علاقة الحاكم بالمحكوم والصحافة،

[1]– جمال الدين الأفغاني ، التعصب في اضواء على التعصب ، دار أمواج للطباعة والنشر ، بيروت ، 1993 ، ص 23

[2]– المرجع نفسه ، ص 32

والأدب، وقضية المرأة، ولذلك تحول الشيخ إلى جسر حقيقي يعمل على تدفق أنوار الفكر والأدب، كما عبرت كتاباته عن فهم مستنير للحضارة الأوروبية[1] .

يبرز مبدأ التسامح في الفكر الإسلامي كذلك في موقف الطهطاوي من فكرة الحرية الدينية، فهي لا تعني عنده حرية التدين أو حرية النقد الديني، وإنما تعني عنده حرية الاجتهاد، ولذلك قد قام بترجمة المبدأ الليبرالي **الحرية الدينية** إلى هذا المصطلح الأصولي **الاجتهاد** والذي بمقتضاه لخاصة العلماء أن يجتهدوا في إدراج المستجد من الوقائع تحت قواعد شرعية أصلية.[2]

وهو أول من دعا إلى العدالة الاجتماعية والسلام الاجتماعي في المجتمع كما طالب بضرورة تنمية روح المواطنة السلمية.

3- التفكير الغربي ومبدأ التسامح:

لعل أول من استعمل كلمة تسامح والمصلح مارتن لوتر وذلك عندما ربط التسامح بحرية المعتقد والضمير وتزامن مع بروز النزعة عند مجموعة من المصلحين اللاهوتيين والمسيحيين ،الدين تركوا بصمات واضحة في جهودهم لإصلاح الكنيسة ومن هؤلاء ايرماس و ميشيل ديلوسبيتال و مونتان[3].ولقد أكد هؤلاء على ضرورة تحقيق الوئام المدني بين

[1]- محمد الشافعي ، رفاعة رافع الطهطاوي ، أمير النهضة ، الثقافة الجديدة ، القاهرة ، 2004 ، ص 38 ، 42

[2]- جابر عصفور هوامش على دفتر التنوير ، دار سعاد الصباح ، الكويت ، 1994 ، ص 45

[3]حسن حنفي، التراث والتغير الاجتماعي، مطبعة العمرانية، القاهرة ،2005، ص 150 .

مختلف الفئات والتيارات المسيحية وذلك من أجل العيش في سلام كمواطنين لهم الحق في حرية الاعتقاد كما تبلور في الثقافة الأوروبية في عصر النهضة عند مفكري العقد الاجتماعي مثل توماس هوبر1585-1679 بين القوة والتسامح ويستعين ذلك بمفهومية المنفعة و الأنانية و التسامح والغضب وان الدولة لا تنشا من الطبيعة ولكن من العقل تخضع فيه الأحزاب الاجتماعية لسلطة القوة " الدولة"[1] .

لقد شهدت القرون الوسطى ولا سيما في أوروبا التي كانت تعيش في ظلام فكري دامس ظاهرة اللاتسامح خصوصا بهيمنة رجال الدين الاكليروس " ولا سيما في الكنيسة. وتحريم وتجريم ما عدا ذلك من خلال المقدس والمدنس اللذان سادا في الحكم على الناس ،واستمر الأمر حتى عهد التنوير الذي توج بالثورة الفرنسية التي وضعت حد للثنائية التي كانت سائدة والتي تقوم على الكنيسة كطرف مرجعيتها الله، مقابل قيام مجتمع علماني مرجعيته الواقع حيث تستمد المرجعية الإلهية مشروعيتها من الله، والمرجعية المدنية مرجعيتها من الناس ومن خياراتهم في الحقوق والحريات.[2]

لقد حققت أوروبا والغرب عموما ولا سيما بعد الثورة الفرنسية 1789 تطورا كبيرا في قضايا الحريات والمساواة وحقوق الإنسان وهو ما كان قد مهدت له كتابات فولتير ولا سيما حول التسامح وكتابات جون جاك روسو ، وجون لوك، وذلك بتهيئة البيئة الثقافية للثورة.

[1] المرجع نفسه ،ص151 .

[2]– محمد أركون ، من فصيل التفرقة إلى فصل المقال ، أين هو الفكر الإسلامي المعاصر ، دار الساقي ، ط 2 ، بيروت ، 1995 ، ص 111

يعود التنوير كتيار وإصلاح إلى القرنين السابع عشر والثامن عشر إذ انتشر في أوروبا تعبيرا عن تطور الفكر الليبرالي وبدون النزعة الإنسانية المعتمدة على العقل في مواجهة اللاهوت..

وإضافة إلى العقل اعتمد على الطبيعة في مواجهة العينات في تفسير الظواهر العلمية.

والتنوير في بعده الثقافي خصوصا في مرحلة ما يسمى بالعقل استند إلى ثلاثة مرتكزات هي العقل والطبيعة والتقدم وهو التحرر من القيم والتقاليد الموروثة وإعادة بناء الحياة على أساس العقل وإرادة العمل.[1]

التنوير في رأي كانط يعني تحرير الإنسان من وضعية دونية ذهنيا وضع الإنسان نفسه بشكل طوعي، أي أنه قد فند نفسه بنفسه ويذهب كانط إلى اعتبار إحساس الإنسان بالعجز يقوده إلى الافتقار للشجاعة والمقدم على اتخاذ القرار ويجب على كل دورة متنورة تربية الناس على مفهوم الحرية واحترام الآخر والاستقلال الفكري الذي يعد واحدا من المبادئ الأساسية في الوجود.[2]

ويعد الفيلسوف الإنجليزي جون لوك (1632-1704 من أقوى المدافعين عن التسامح، عندما نشر رسالته في التسامح سنة 1689 وكان يقصد بالتسامح الديني بمعنى أنه ليس من حق أحد أن يقتحم باسم الدين الحقوق المدنية والأمور الدنيوية ، ولذلك نادى بضرورة الفصل

[1]- شعبان عبد الحسن ، فقد التسامح في الفكر العربي الإسلامي ، دار أراسن للطباعة والنشر ، العراق ، ص 55

[2]- زقزق محمود حمدي ، الدين وفلسفة التنوير ، دار المعارف ، القاهرة ، 1996 ، ص79

بين الدولة والكنيسة حيث يقول" أن الدولة مهمتها الحفاظ على حقوق الأفراد ولا علاقة لها مطلقا بخلاص النفوس، والكنيسة هي مجرد جمعية حرة إرادية ليس لها أن تتدخل في الإيمان ليس من حق الكنيسة استخدام العنف ضد الخارجين عليها.

حيث كان اهتمام لوك بالتسامح الديني ومحاولة مواجهة القيود التي تفرضها سلطة الكهنوت بدعوى الحق الإلهي وأن المجتمع لا يتقدم إلا على أساس الحرية العقلانية والدولة لا توجد إلا لحماية مواطنيها وصيانة حقوقهم.[1]

ويتضح الفرق في مفهوم التسامح عند كل من روسو و لوك فيما يتعلق بموقف كل منهما بالعلمانية، ففي رسالة التسامح يقول لوك بالعلمانية، ولكن قوله بالعلمانية لا يتناقض مع الدين المدني، المعنى الدين المدني هو القانون المدني المبني على العقل.

بينما يرى جون جاك روسو، عندما يكون الدين مصدر التشريع وأن جميع الأديان عليها نقد ومنها ما يفرز التعصب والعنف والحروب أن هناك إمكانية للتسامح داخل مجتمع الدين المدني إذا كانت معتقدات الديانات الأخرى تسامح مع الآخرين ولا تتناقض مع واجبات المواطن، ومادامت المعتقدات لا تتناقض مع القوانين الاجتماعية فيمكن القبول داخل المجتمع.[2]

[1]– جون لوك ، رسالة في التسامح ، ترجمة منى أبو سنة ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، ص 2

[2] - JJ Rousseau , du contrat social ou principes du droit politique , commission , libanaise pour la traduction des chefs d’œuvre , Liban , 1972, p 185

كما يرى لالاند La lande أنه لا يمكن الفصل من الناحية الشكلية والقانونية، والناحية المادية كشرطين أساسين لإقامة التسامح، ولذلك يجب مناقشة مفهوم المساواة حيث أن اللاتسامح يقوم في الأساس على قاعدة اللامساواة عندما يفترض أن الآخر على خطأ، وذلك بتقليص الفوارق الاجتماعية وربما يسمح بتكافؤ الفرص وبالتالي يمكن إقامة التسامح على أسس قانونية وأسس واقعية مادية في نفس الوقت.

لقد اقترنت فكرة التسامح باسم فولتير الذي بحث فيها وروج لها ودافع عنها، يعد فولتير أفصح المدافعين عن التنوير والحركة المضادة للجمود العقائدي الديني خصوصا الأفكار المتزمتة ورغم أنه حاول الاعتراف بالخالق والعدالة الإلهية على لكنه رفض معظم المعتقدات الأصولية الأخرى للمسيحية،[1] كان فولتير يبشر بلاد عن ذلك بما يتوجب على الجميع الأخذ به وهو ضرورة تحمل الإنسان للإنسان الآخر، وينظر فولتير إلى المعتقدات الدينية على أنها مفيدة لكنها ليست بالضرورية صحيحة وقد أصبحت أطروحاته حول الحرية الدينية أمورا مألفوة في العالم العربي الحديث بين المؤمنين بالدين من غير المتعصبين وهو يرى أن الدين قام ليجعلنا سعداء في هذه الحياة ولكي نكون سعداء يجب أن نكون عادلين ومتسامحين ومتساهلين.[2]

[1]– بغداد محمد حيرش، حدود التسامح وعوائقه في الفلسفة الغربية ، الحديثة ، مجلة علوم إنسانية ، العدد 36 ، 2008 ، ص 8

[2]– فولتير ، رسالة في التسامح ، ترجمة هنريت عبودي ، دار بترا للنشر والتوزيع ، سوريا ، ط 1 ، 2009 ، ص

أن التظاهر بأن تطور فكر البشر إلى حد يجعلهم يفكرون بأسلوب واحد اتجاه الغيبيات هو غاية في الحماقة ، إن إخضاع الكون بأكمله إلى قوة السلاح أهون من إخضاع عقول سكان وقرية واحدة للتماثل، فالاختلاف سمة بشرية ، أما عن التسامح العالمي فيذهب فولتير إلى القول ...لا يستلزم الأمر قدرة فنية عظيمة أو فصاحة بلاغية متمرسة للبرهنة على أن المسيحيين يتحمل منهم الآخر، مع ذلك فإنني سأذهب لما هو أبعد من هذا قائلا بأن علينا أن نعتبر كل البشر إخواننا وقد اقتربت فكرة التسامح باسمه ويعتبر هو الأب الروحي[1] لها.

1- التسامح الديني

التسامح الديني هو التعايش بين الأديان، بمعنى حرية ممارسة الشعائر الدينية، والتخلي عن التعصب الديني والتمييز العنصري والتسامح ليس هو التنازل أو التساهل أو الحياد اتجاه الغير وإنما هو الاحترام المتبادل، والاعتراف المتبادل بالحقوق، العالمية للشخص الإنساني، وهذا التسامح كفيل بتحقيق العيش المشترك بين شعوب متنوعة ومختلفة على قاعدة الدين معاملة.[2]

ومحتوى التسامح الديني أو التسامح بين الأديان هو حق الجميع في ممارسة معتقداتهم الدينية والمذهبية، ويرى جون رولر أن التسامح الديني ليس فكرة سياسية، لكن التعبير عنها يمكن أن يتم من داخل عقيدة دينية أو غير دينية سياسية.

[1]- فولتير ، رسالة في التسامح ، مرجع سبق ذكره ، ص

[2]- أحمد محمد الموسى ، مفهوم وضوابط الوسطية في الإسلام ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 35 ، 2007 ، ص 6، 7

وفقا لذلك فإن جميع الاختلافات الدينية بين الشعوب هي إرادة الله سواء أكان الاختلاف في العقائد الدينية بين الأفراد وفي نفس المجتمع، أو بينهم وبين أفراد المجتمعات الأخرى،[1] وعليه فإن العقاب على الاعتقاد الخطأ أمر مرجعه إلى الله وعلى المجتمعات ذات الأديان المختلفة أن تحترم بعضها البعض.

2- التسامح الاجتماعي :

يقصد بالتسامح اجتماعيا الاستعداد لتقبل وجهات النظر المختلفة فيما يتعلق باختلافات السلوك والرأي ولكن دون الموافقة عليها بالضرورة، ويرتبط بسياسات الحرية في الميدان الرقابة الاجتماعية، وهو الاعتراف بالآخر على أساس إنساني بعيدا عن التفاضل العنصري، لأن العنصرية والعرقية والعدوان تتنافى مع مبدأ التسامح[2]، مع إعطاء مكانة للمرأة من قيود العادات والتقاليد اللاشرعية والإنسانية وخاصة في المجتمعات الذكورية التي تحكمها السلطة الأبوية البطريكية[3]، والمطالبة بالسماح لها بالمشاركة العامة في المجتمع أو في الوظائف الحكومية والسياسية.

[1]- جون رولز ، قانون الشعوب وعودة "إلى فكرة العقل العام ، ترجمة محمد ذليل ، المجلس الأعلى للثقافة ، المشروع القومي للترجمة ، القاهرة ، 2007 ، ص 202.

[2]- ماجد الغرباوي ، التسامح ومنابع اللاتسامح ، فرص التعايش بين الأديان والثقافات ، ط1 ، مؤسسة عارف للطباعة ، وبغداد ، 2008 ، ص 250.

[3]- المرجع نفسه ، ص 45.

إلا أنها مازالت عاني من عدم التسامح عبر اتفاق الرجال الضمني على عدم التسامح لها في المشاركة في المواقع العليا، بل ترك المرأة في المنزل فقط، والنظر لدورها كدور بيولوجي فقط يقتصر على إنجاب الأطفال، وتربيتهم والعناية بشؤون المنزل[1]، وتقضى معالجة ذلك بإصلاح القوانين واستعداد الرجال لأن يعيشوا ويدعو النساء لعيش، مما يتطلب قبولهم بإعطاء المرأة دورها المناسب في المجال الخاص.

ويؤكد أن تحقيق تقدم حقيقي في العلوم يبدو مستحيلا من دون تسامح، وبدون إحساسنا المؤكد ،و الطمأنينة بأننا قادرون على إذاعة أفكارنا علنا مهما كانت النتائج المترتبة على ذلك

إن الثقافة التسامح ، والفكر التسامحي الذي يتسم بالاستنارة والرحابة الذهنية والمرونة والانفتاح هما الكفيلان بتحصين المجتمعات مما قد يصيبها من مظاهر العنف والتعصب والتطرف، ومظاهر التحجر والانكفاء على الذات، وإن عدم التسامح يؤدي إلى موت الفكر، حيث أن التسامح يتجاوز مضمونه كمجرد كلمة تحمل معنى ما يدل على التعبير عن موقف واعتقاد فكري وثقافي واجتماعي يرى الإنسان ذاته والآخرين من خلاله.[2]

[1]– ريك ولفورد ، البطولة النسوية لنظرية المساواة بين الجنسين سياسيا واقتصاديا ، واجتماعيا ، ترجمة ، عباس ، الهيئة العامة للكتاب ، دمشق ، 2009 ، ص 215

[2]– ندرة اليازجي ، السمات العامة للإنسان المثقف الحضاري ، مكتبة معايير الكترونية ، 2001 ، ص 56

3- التسامح السياسي :

يقتضي التسامح السياسي الاعتراف بالآخر سواء أكان أقلية أو أكثرية والاعتراف بحقه في العمل والتنظيم والترويج لفكره السياسي، كالديمقراطية والحرية، والتعددية وحقوق الإنسان، وهذا المفهوم يمثل أحد ركائز الفكر الغربي ويعد أبرز سلوكه السياسي.[1]

ومن المظاهر السياسية التي يعاني منها الواقع السياسي في مجتمعاتنا الاستبداد بالسلطة والتفرد بها وإقصاء المعارضة، وفي أحسن الأحوال يسمح لها بالتمثيل الشكلي ودون أية فعالية حقيقية، وتغييب دور الشعب والاحتكار الكلي للسلطة.[2]

إن وقائع الاحتقان والتعبئة النفسية والثقافية بين القوى السياسية المتنافسة والمتصارعة في مجتمعاتنا تساهم في توتير الأوضاع وتنذر احتمالات كارثية في غياب التسامح لذلك يبقى المطلوب في إطار مشروع السلم المجتمعي الذي يتضمن التسامح والانفتاح والاعتراف بالآخر، والمشاركة السياسية وضمان حقوق الإنسان.[3]

4- التسامح العلمي والفكري :

يقصد بالتسامح العلمي احترام الآراء والأفكار المخالفة وفقا لآداب الحوار وعدم التعصب بمعنى حرية التعبير، وكل فرد له الحق في التعبير عن توجهاته وآرائه بغض النظر عن لونه

[1] هو يدا عدلي ، التسامح السياسي، المقومات الثقافية للمجتمع المدني، مركز القاهرة ، لدراسات حقوق الإنسان ، القاهرة ، 1979 ، ص 138.

[2] المرجع نفسه ، ص 139.

[3] – محفوظ محمد ، الحوار والوحدة الوطنية في المملكة العربية السعودية ، دار الساتي ، الرياض ، 2004 ، 130.

وجنسه ودينه، حيث تناول كارل بوبر Buber Karle 1902 1994 صاحب المنهجية العقلية في العلم اعتقد أن مبادئ التسامح تشكل الموقف العقلي الذي يفترض أن يكون أساسا لبناء الأخلاق ومنهج العلم كذلك يقال في ذلك الوقت نفسه أرى هذه المبادئ الثلاثة تلخص باختصار الموقف العقلي أو النقدي الذي أعتقد أنه أساس الأخلاق وهو كذلك موقف العالم، وأيضا منهج العلم الذي يقوم بساطة على مبدأ يجعل السجال النقدي في خدمة الحقيقة، المبادئ التي يذكرها بوبر هي مبادئ التسامح التي اشتقها من مرافعة فولتير.[1]

1-قد أكون على خطأ وقد تكون أنت على صواب

2-قد نصل إلى تصحيح أخطائنا عبر تقبلنا واحترامنا لآرائنا والتفكير بشكل عقلاني.

3-قد ندنوا معا من الحقيقة إذا تفاهمنا رغم اختلافنا.[2]

- التنشئة الاجتماعية وتعزيز قيمة التسامح :[3]

فثقافة التسامح يمكن ترسيخها في نفوس الأفراد من خلال التنشئة الأسرية والمدرسية والتي يقع عليها مسؤولية التربية وتوجيه وإرشاد وترسيخ التسامح والتعاون بين الأفراد فمن جهة التنشئة الأسرية التي تعد أول خلية اجتماعية ثقافية نفسية تعمل على تنمية وتربية الفرد منذ نشأته إلى بين المراهقة لان الطفل يكتسب قيم التسامح من المحيط الذي يعيش فيه بمعنى

[1]- شعبان عبد الحسن ، فقه التسامح في الفكر العربي الإسلامي، مصدر سبق ذكره ، ص 58

[2]- المرجع نفسه، ص 51

[3]محمد عابد الجابري، المثقفون في الحضارة العربية مركز الدراسات الوحدة العربية بيروت ،1985، ص44.

الوالدين إن يكون في علاقتهما الاجتماعية والثقافية[1] مبنية على التشاور والاحترام والتعاون أما التنشئة المدرسية فمهمتها تنمية مفاهيم حرية التعبير داخل الصفوف الدراسية وأيضا بين التعاون وتبادل الأفكار بين التلاميذ من جانب وبين التلاميذ من المدرسين التربويين من جانب أخر وان تعزيز هذه المحبة والتسامح لا يأتي إلا من خلال المناهج الدراسية وأساليب التعامل التربويين مع التلاميذ داخل الصفوف الدراسية فثقافة التسامح توفر للفرد صيغه سلوكية وثقافية اجتماعية تعمل على تكوين العلاقات الاجتماعية الجانبية وتنظيم المجتمع والحفاظ على استقراره وتعمل على خلق ووعي ثقافي اجتماعية للعلاقات الاجتماعية المبنية على التعاون والتبادل بين الأفراد كما تعمل على مساعدة الفرد في تحمل المسؤولية من اجل الوقوف بوعيه مشكلات الحياة الاجتماعية إذا أنها تنمي مشاعر إحساس الاجتماعي للمجتمع[2].

حيث تحدث عنها الغزالي منهجية تقوم على التخلية كمرحلة أولى وعلى التخلية كمرحلة ثانية، أما التخلية تكون من خلال تطهير التربية لبرامجها ومناهجها وفعاليتها من كافة الأفكار والإيديولوجيات القائمة على التعصب والإقصاء والتهميش والكراهية والعنصرية

[1] [1] محمد عابد الجابري، المثقفون في الحضارة العربية ،مرجع سبق ذكره ص46،47

[2] عمار طالبي، ابن باديس، حماية واثاره، دار اليقظة، العربية، 1968،ص.

وجميع الأفكار المناهضة لقيم التسامح كالتعصب والعنف والإكراه والتسلط والتطرف ، وإسقاط أفكار التمييز ضد الآخرين وتحرير الأجيال من النظرة الدونية.[1]

أما المرحلة الثانية بمعنى التحلية ففيها يتبنى التربية مناهج جديدة قادرة على تعزيز قيم التسامح والتضامن بين الأجيال وتشمل هذه التربية الأخلاقية التسامحية وجعلها في مقدمة أولويتها.[2]

اما في الفكر النقدي عند محمد اركون، حيث يرى انه لا يمكننا ان نتجاهل كل هذه المعطيات عندما نريد ان تتصدر كمؤرخين نقديين لدراسة مسالة التسامح في الوسط الاسلامي فاذا اردنا ان نتحاشى المخالطات التاريخية والمبالغات التي يستخدمها المسلمون للرد على تلك التصورات الاتهامية والاحتقارية الغربية ينبغي علينا ان نقوم بالمجريات التالية:

1.معرفة بأي معنى نستخدم التسامح عندما نريد ان ندرس كيفية نشأته في ظروف اجتماعية وثقافية وسياسية مختلفة هنا يدخل عامل التاريخ والأنثروبولوجيا الثقافية.

2.التركيز على الفرق بين الإسلام و الوسط الإسلامي والفكر الإسلامي فلانزال بعيدين عن تكوين خطاب علمي عن الإسلام .

[1]– على أسعد وطفة ، التربية وحقوق الإنسان في الوطن العربي ، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع ، الكويت ، 2005 ، ص 35

[2]– المرجع نفسه، ص 36

3.تجنب الأحكام السلبية التي يصدرها الغرب أو العقل الغربي عن الثقافات والشعوب المهمشة و المرمية في ساحات الدراسات الفوركلورية أو الانتوغرافية فيجب دراسة كل حالة خاصة في إطار واسع من المعرفة ذي أبعاد أنثروبولوجية وهي المنهجية الوحيدة لتجنب هذه الأحكام السلبية[1].

أما المفهوم المعاصر للتسامح والعفو فيقوم على مبادئ حقوق الإنسان العالمية، لقد ربطت وثيقة إعلان المبادئ العالمية الصادرة 16 نوفمبر 1995 بين التسامح وحقوق الإنسان والسلم وبالتالي ارتقت إلى صورة قيمة قانونية تتطلب حماية من قبل المجتمع الدولي حيث ورد في البند الأول من هذه الوثيقة الصادرة عن البنوك بصدد معنى التسامح اي يتضمن العناصر التالية:

1.قبول تنوع واختلافات ثقافات الشعوب واحترامها.

2.العفو هو مفتاح حقوق الانسان والتعددية السياسية والثقافية والديمقراطية.3.ضرورة الاعتراف لكل واحد بحقه بحرية اختيار معتقداته لا احد يفرض آراءه على الآخرين ما يجعل هذا المفهوم الجديد انه يتجاوز حدود الدين والفرد ليصبح حقا من حقوق الإنسان و ينبغى الدفاع عنه.

[1] ..شعبان عبد الحسن ، فقه التسامح في الفكر الاسلامي العربي ، مرجع سبق دكره ص 36

4- الحوار كمبدأ للتسامح

تم الإعلان عن أرضية الوفاق الوطني 1994 ، التي انبثقت عن المجلس الأعلى للدولة كانت تسير الدولة ومؤسستها إلى غاية 1996 وعلى الرغم من أن دستور 1989 قد نص وتضمن بعض المقومات التي تساعد على إقامة دولة القانون إلا أن النكبات والأزمات وعدم وجود مشاركة فعالة في صياغة نص الدستور أدى إلى إبراز أزمة دستورية حادة أدت إلى تطويل أحكام الدستور كمجرد نصوص منطقية في شكل مراسيم مثل إعلان الطوارئ[1] نحو الحوار، فالندوة كانت نتيجة لمتغيرات حصلت داخل السلطة ومحاولة للخروج من الوضع المتأزم.

حيث تم إنشاء لجنة للحوار الوطني عشية نهاية المرحلة الانتقالية للمجلس الأعلى للدولة حيث شاركت فيها مختلف الأحزاب والشخصيات الوطنية وجسدت بوادر الحوار والمصالحة بإطلاق سراح كل من علي جدي ، وعبد القادر بوخمخم 1994 23 فيفري.[2]

تمخض اجتماع الندوة عن المصادقة على وثيقة سميت بالأرضية المتضمنة للوفاق الوطني حول المرحلة الانتقالية.

[1]- أدم فني ، ظاهرة العنف السياسي في الجزائر ، 1988 ، 1993 ، أطروحة دكتوراه ، دولة في العلوم السياسية ، فتم العلوم السياسية ، جامعة الجزائر ، 2002 ، 2003 ، ص 185.

[2]المرجع نفسه ص 187.

بحضور أجهزة الدولة وأحزاب سياسية ومنظمات وجمعيات وشخصيات وطنية توجت بصدور لائحة سياسية يحث فيها المشاركون السلطة على الاستمرار في الحوار الوطني وتعسفيته مع كل الأطراف من أجل تحقيق السلم المدني.[1]

وقد تمحور الوفاق حول ما جاءت به المادتين الأولى والثانية من وثيقة النظام الداخلي للوفاق فيما يلي :

- المصادقة على مشروع الأرضية، وتبني الأحكام الواردة فيها اللوائح التي تلحق بها.
- تحديد المقاييس العددية والنوعية لتعيين أعضاء المجلس الوطني الانتقالي وشروط تنصيب المجلس
- تحديد المرحلة الانتقالية لمدة ثلاث سنوات كحد أقصى
- تحديد الآجال الانتخابية,
- اعتماد الحوار كوسيلة لإنجاز المرحلة الانتقالية[2]
- كما تضمنت الأرضية مبادئ وأطر التعددية السياسية من جهة وعلى تجسيد مبادئ أول نوفمبر حتى تتمتع الجزائر بالديمقراطية والحرية ، ومن جهة احترام الدستور وقوانين الجمهورية ونبذ العنف كوسيلة تعبير للوصول إلى السلطة، واحترام مبدأ

[1]– أحمد مهابة ، مأزق الجزائر بين العنف والحوار ، السياسية الدولية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، عدد 115 ، الأهرام ، 1994 ، ص 75.

[2]– بوزيدي محمد ، لائحة سياسية ، المصادقة على الأرضية ، صحيفة الخبر ، العدد 1027 ، 990، 1994 ، ص 3

التداول على السلطة ، كما دعت اللائحة السلطة المسؤولة على المرحلة الانتقالية إلى مواصلة الحوار وتعميقه مع كل الأطراف في المجتمع.

- عقد روما:

تم عقد اتفاق بسنت أيجيديو سنة 1995 في إيطاليا حيث انبثق عن الاتفاقية مصالحة بين الفرقاء السياسيين في ظل الحرب الأهلية بهدف الوصول إلى حل سلمي للقضية الجزائرية، ووضع حد للعنف والأزمة التي عانى منها المجتمع الجزائري ، حيث توصل إلى نمو الاتفاق على صيغة بيان مشترك قرروا فيه عقد اجتماع ثاني لتوزيع بيان ختامي مشترك ، المتمثل بالعقد الوطني والذي نص تأكيده على عملية تحول موقف الجبهة الإسلامية للإنقاذ والتزامها بالتعددية والمبادئ.[1]

حيث يؤكد مبدأ الوساطة والحوار واللقاءات التي قامت بها اللجنة على التعامل معهم باعتبارهم قوة سياسية عقائدية ذات جماهيرية ضخمة وقوة مؤثرة ولها سلطة على أعضاء تلك الجماعات وذات تأثير على السياسة العامة للدولة.

وأن هذا الحوار والوساطة يتم في ظل حسابات مصالحة في مرحلة شأنها في ذلك شأن العرف الذي يعقد شعبيا للصلح بين عائلتين متنازعتين، أو بعيدا عن القانون الوضعي وتقوم المصالحة على تنازل كل الطرفين والتخلي عن بعض المطالب والحقوق في سبيل الوصول إلى اتفاق نهائي.

[1] بوزيدي محمد ، لائحة سياسية، مرجع سبق ذكره، ص 3.

لكن الإرهاب لم يبلغ ذروته إذ قبل وصول النجدات الأولى وصلت مجموعة من الجيش الإسلامي للإنقاذ إلى أماكن المجزرة طلبوا من الناجين دفن موتاهم ووعدوهم بمعاقبة السفاحين وصوروا فيلما وثائقيا عن الجثث المدفونة هذه التسجيلات.

قدمت مادة لفوزية فيقري لإخراج فيلم على قناة الثالثة الفرنسية تبين شهودا يروون هذا الفصل الدموي للإرهاب الهمجي وهم يصورون ببرودة الجثث بعدما أقنعوا القرويين بدفنهم.[1]

أمام المجاز الجماعية يظن الناس أن القادر بن على ارتكاب هذه المجازر هم مجانين ومجرمون في الحقيقة من الخطأ القول بالجنون الجماعي ، فليس مرتكبوا المجازر انفصاميين ولا حتى منحرفيين شادين تستطيع معالجة متكيفة ومناسبة تشفيهم ، إذ وراء كل مشروع إرهابي إيديولوجيا تعاود بطريقتها تجديد الفكرة الأرسطية القديمة عن الطاغوت ، حق الفرد بعنف مناط بشرعية أعلى من شرعية القانون الوضعي.[2]

5- التسامح من خلال قانون الرحمة:

أول مبادرة عفو قام بها الرئيس اليمين زروال 1995، وذلك لتخفيف التوتر استجابة لعدة ضغوط داخلية وخارجية ،يعتبر المصدر للقاعدة المادية للوئام المدني والعفو الشامل وذلك بفتح المجال لسياسة لا تعتمد على القمع ،وإنما بمحاولة فتح الحوار واستدراج الخارجين عن القانون ،يترك الباب مفتوح أمامهم 25 فبراير 1995 .

[1]Liess Boukra, Algérie la terreur , sacrée , op.cit., p 328

[2]Ibid , p331

فقانون الرحمة يندرج ضمن سياسة الانفراج التي تبناها فهو يحمل عدة اقتراحات تمثلت في مجموعة من الحلول السياسة والسلمية للخروج من دائرة العنف[1].

1- التعريف به:

يحتوي على اثنتا عشرة 12 مادة موزع على 3 فصول ،حيث تضمن الفصل الأول:

- **تدابير الرحمة:** يحتوي على خمسة 5 مواد مع تحديده الشروط و كيفيات تطبيقه على الأشخاص المتابعين بجرائم الارهاب والتخريب الذين سلموا أنفسهم للسلطات وتوقيفهم عن النشاط الارهابي ،حيث تم تخفيف السجن لمدة تتراوح ما بين 15الى20 سنة إذا كانت العقوبة اعدام والمؤبد 10-15 سنة.

الفصل الثاني:

- **الإجراءات:** حيث يقوم المعني بالأمر بتسليم نفسه للسلطات مع محاميه حيث يتم تسليم له وصل يسمى وصل الحضور ثم وثيقة تتضمن عبارة مستفيد من تدابير الرحمة ثم تحويلهم إلى محكمة مختصة.

[1]Louis Martinez. La Guerre civile en Algérie, OP, CIT, P 07.

الفصل الثالث:

أحكام خاصة: تضمنت التخفيف بالنسبة للأشخاص الذين تتراوح أعمارهم ما بين16 سنة و18 سنة الذين ارتكبوا جرائم إرهاب وتخريب ب 10سنوات كعقوبة قصوى ،أما التي تتراوح أعمارهم ما بين 18 سنة و22 سنة , ب 15 سنة كعقوبة قصوى[1].

-أما المادة :12.11.10.:

- وهو عدم استفادة الأشخاص الذين ارتكبوا جرائم إرهاب بعد تسليمهم وثيقة مستفيد من تدابير الرحمة و وثيقة يحرم من الاستفادة من ارتكب جرائم بعد المحاكمة.

-فتح المجال للتائبين والعودة الى المجتمع واندماجهم فيه .

نتائجه: حيث نجح في تحقيق الى حد ما نتائج مرضية على مستوى الأمني خاصة 1995-1998 حيث ان اجمالي الذي سلموا أنفسهم الى سلطات الدولة الى غاية 1998 هو 1894 إرهابي.

6- التسامح من خلال قانون الوئام المدني:

بعد تولي عبد العزيز بوتفليقة السلطة سنة 1999أعلن عن مشروع جديد يعوض قانون الرحمة وذلك امتداد للتطور الذي شهده الاتفاق العلني بين الرئاسة ومدني مرزاق الأمين الوطني للجيش الإسلامي للإنقاذ عن طريق رسالة هدنة المتبادلة بين الطرفين.

[1]الجريدة الرسمية ،العدد 7،فيفري 1995.

حيث يقوم القانون على مبدأين: خضوع من يريد الاستفادة من تدابير الوئام المدني لسلطة الدولة والامتثال لقوانينها ويعلن ولاءه للدولة في أجل 6 اشهر[1].

حيث يتكون القانون من 46 مادة مقسمة الى فصول:

-الفصل الأول:

يتكون من أحكام عامة تعرف بمسعى الرئيس وغاياته في إقرار السلم ،وكذلك تسوية وضعية من تورط في العمليات الإرهابية من قتل وتخريب و ما شابه ذلك من أعمال غير قانونية ترفضها المجتمعات التي تؤمن بالحلول السياسية المبنية على مبدأ التسامح.

-الفصل الثاني:

يتكون من ثلاث مواد يدرس مسالة الإعفاء من المتابعات إعطاء المتورطين فرص مغريه بغيت التوقف عن مثل هذه الأعمال التخريبية، فالمادة الرابعة من الفصل الثاني تنص على الإعفاء من المتابعات لحاملي الأسلحة أو المتفجرات و تسليمها إلى السلطات المختصة.

حيث يعرض إجراءات تشريعية مغرية و متسامحة

-الفصل الثالث:

يتكون من عشرين 20 مادة والتي توضح المسألة فيما يخص التخفيف من العقوبات ومحاولة إعطاء يد العون لهم.

[1]Rachid Benyoub , L'Ann aire politique de L'Algérie , 2000,Ed international ,2000, Alger 10.

-الفصل الرابع:

تخفيف العقوبات ،السجن لمدة أقصاها ثمان8 سنوات لحكم الإعدام أو المؤبد، والسجن لمدة خمس سنوات عندما يكون الحد الأقصى للعقوبة عشر 10 سنوات[1] .

الفصل الأخير:

يسمح للمتورطين بالرغم من ارتكابهم لأعمال الشنيعة في حق الضحايا التوافد أمام المصالح المعنية قبل انتهاء المدة المحددة لهم و منحهم تأشيرة الدخول القانوني و اندماجهم في المجتمع كما يستفيد الأشخاص المذكورين في المادة الثالثة أعلاه الذين حضروا تلقائيا أمام السلطات المختصة وأشعروها بتوقفهم عن كل نشاط ارهابي او تخريب ان يستفيدوا إن توفرت الشروط من وضع رهن الارجاء وذلك اما الافراج او التأجيل المؤقت لتنفيذ العقوبة.

<u>نتائجه</u>:

سبعة آلاف إسلامي قاموا بتسليم انفسهم مع توقف الالتحاق بالجماعات الارهابية كما سمح بتكسير السلسلة التي كانت تغذي الارهاب بشكل متواصل.

7- التسامح من خلال المصالحة الوطنية:

بعد فوز الرئيس بعهدة ثانية 2004 شكل مشروع السلم المصالحة الوطنية حجر الاساس لبرنامج الرئيس حيث تم اقتراحه على الشعب 29 سبتمبر2005 حسب ما صرح به أنداك

1

بوتفليقة" يبقى تحقيق التطلعات الكبرى مرهونا ما دامت هناك اعمال ارهابية وطالما لم يتحقق الوئام المدني كاملا "[1] .

يتكون قانون المصالحة من 48 مادة موزعة على سبعة فصول:

الفصل الاول:

حيث يهدف الى تنفيذ برنامج عبد العزيز بوتفليقة ميثاق السلم والمصالحة الوطنية معبرا لإرادة الشعب الجزائري.

الفصل الثاني: يحتوي على18 ثمانية عشر مادة.

1-كيفيه تنفيذ الاجراءات لاستتباب الامن وفتح مجال لكل تائب ان يسلم كل ما لديه من اسلحة و ذخائر ومتفجرات و عدم المتابعة القضائية والعمومية في حق كل شخص سلم نفسه في مدة 6 اشهر ابتداء من تاريخ نشر هذا الامر في الجريدة الرسمية، يعرض على الاشخاص مرتكبي المجازر الجماعية استعمال المتفجرات في الاماكن العمومية اجراءات تشريعية مغرية.

[1] BUSTOS REFEREENDUN SUR LA CHARTE POUR RECONCILIATION, L'ANNEE DU MAGHREB, ED CNRS, 2005, P206

الفصل الثالث: يحتوي على 6 ستة مواد.

إعادة التائبين وإدماجهم في المجتمع كإلغاء اجراءات الحرمان من الحقوق المدنية المطبقة على الاشخاص المستفيدين من قانون الوئام المدني مع تعويض الذين تم تسريحهم من عملهم[1] .

الفصل الرابع:

التكفل بملف المفقودين وذلك الاعتراف به انه ضحية مأساة وطنية له الحق في الحصول على حكم الوفاة وهذا ما تأكده المادة 28.

الفصل الخامس:

يتمثل في عدم تحميل الأسرة المبتلات بأحد من عائلتها في افعال مرتبطة بالإرهاب مسؤولة عما حصلت من الاعمال عنف اي اعمال ارهابية وذلك في المادة 41 يعاقب كل تمييز في حق افراد الاسر المنتمين للجماعات الارهابية بالحبس 6 أشهر الى 3 سنوات وبغرامة مالية 10.000 دينار جزائري[2].

[1] دليل المناضل ،مشروع السلم و المصالحة الوطنية، المطبعة الرسمية للبساتين، بئر مراد رايس ، الجزائر ،ص4

[2] الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد 11-28،ص16.

اما الفصل السادس:

الحق لرئيس الجمهورية ان يتخذ كافه الاجراءات الاخرى اللازمة لتنفيذ ميثاق السلم والعفو الشامل بموجب التعويض الذي اوكله له الاستفتاء 29 سبتمبر 2005 و طبقا للسلطات المخولة له دستوريا[1] .

لقد كانت تجربة المصالحة الوطنية تجربة جريئة وقد ساهمت في ايقاف العنف اللامحدود الذي عرفته الجزائر حيث حاولت فيه السلطة فتح الحوار واعادة ادماج التائبين في المجتمع و بضمانات قانونية لكن من خلال قراءتنا لهذا القانون مازال يكتنفه الغموض حيث ورد في مضامينه ردود افعال متباينة بين مؤيد ومعارض و متحفظ لمحتواه وذلك لإدراجه الكثير من الاستثناءات بحيث جاء في البند الثالث من باب الاجراءات الرئيسية الرامية الى تعزيز المصالحة الوطنية حيث نقرا ما يلي:

" ان الشعب الجزائري وان كان مستعدا للصفح بوسعه ان ينسى العواقب المأساوية التي خباها عليه العبث بالإسلام دين الدولة"[2].

[1] دليل المناضل ، مشروع السلم والمصالحة الوطنية ، مرجع سبق ذكره، ص5.

[2] Une Réconciliation national et loi d amnistie .revue de presse .N° 492 .2005.P5

تحميل ضمني ،ادانة مطلقة لقيادات الجبهة الإسلامية واتهامهم بتهمة العبث بتعاليم الدين مع منعهم من ممارسة أي نشاط سياسي مع تحميل الازمة لطرف واحد، كما يعتبر القانون المصالحة الوطنية نسخة معدلة وتكملة لقانون الرحمة والوئام المدني.

- حالات النجاح في سجل لجان الحقيقة والمصالحة :

أصبحت تجربه جنوب إفريقيا في مجال المصالحة مرجعا يستند إليه بوصفها تجربة فريدة من نوعها جاءت كحل لمعالجة الأزمة والآثار الأليمة التي خلفها نظام الأبارتيد على مدار 40 سنة كاملة[1].

نظام الابارتيد ثم تطبيقه كسياسة للدولة في جنوب أفريقيا منذ عام 1948 واستمر عام 1992 ، ويقوم هذا النظام على تصنيف المواطنين على اساس عرقي اي عريقي أي افريقي ومختلط وهندي وابيض ، وقد تمت التفرقة بين المجموعات في الحياة والنشاط الاجتماعي والاقتصادي، فالجنوب إفريقيين من غير البيض كانوا محرومين من حقوقهم لسياسية الأساسية، وممنوعين من حرية الحركة والتنقل[2] ، فقد عملت هذه اللجنة بين عامين 1995-2000 بناء على جلسات استماع يدلي خلالها الذين تورطوا في أعمال العلف بشهدائهم حول أية تجاوزات ارتكبوها في حق الطرف الآخر، سواء تعلق المر تجاوزات في حق الأفارقة، أو الأقلية البيضاء[3] ، اعتمدت اللجنة تصور العفو المشروط أو الجزئي بدل تصور

[1] Mike Brogden, in criminalité en Afrique de sud l' héritage de l'apartheid. des Annales de la recherche Urbaine, n83-84 Sep, 1999, p121.

[2]Sandrine Le Franc, politique du pardon, op. cit. P203. .1.Ibid, p204. 83

[3]Sandrine Le Franc, politique du pardon, op. cit .p. 83

المتورطين في خروقات حقوق الإنسان، فإنها اعتمدت على جلب هؤلاء للاعتراف بأخطائهم وطلب الصفح ممن لحقهم الأذى في دواتهم وذويهم واملاكهم .

يقوم هذا التصور على عدم وجود إمكانية لتحديد معايير تحظى باتفاق واسع بشأن الأخطاء والجرائم التي تجلب العقوبة لمرتكبيها وبناء على ذلك، يعتبر مؤيد وهذا الطرح أن جلب المتورطين للمحاكمة غير عملي، نظرا لصعوبة إيجاد هذا التوافق، وبالاعتبار الأخير هو إلى أي مدى يمكن التغاضي عن حقيقة أن تطبيق العدالة العقابية فد بحرك ردود فعل انتقامية بحيث يصبح المسعى المصالحة برمته بلا معنى قد يميل لعمر الملاحظين إلى اعتبار الحكم على التجربة الجنوب إفريقية سابقا لأوانه طالما أن المصالحة عملية طويلة المدى، ولا يمكن ربطها بمجال زمني يمتد من إنشاء لجنة.

خاصة الى فضها على اثر تقديمها لتقريرها النهائي، لكن الحقيقة التي لا يمكن التغاضي عنها، هي ان عمل اللجنة الجنوب الأفريقية رافت تحسس مستمر للوضع الاقتصادي، فضلا عن توفر الإرادة المجتمعة المضي فما لحو انهاء أسباب العامل شدة عدت إجماع الطبقة السياسية في سعيها لصياغة اجندة المصالحة وتنفيذها على حد سواء، وهكذا فقد توسعت رقعة الصفح المجتمعي بفشل عمل، افقي بحث شمل تدريجيا أغلب الفئات المتضررة، بالاعتذار المعنوي والتعويض المادي، وبفضل العمل العمودي، إذا أعيد النظر إلى المنظومة التربوية، وغيرها من البنى التي غذت ثقافة التميز العنصري ضد الأفارقة.

ورغم جهود بناء اسس السلم في جنوب أفريقيا، إلا أنها لم تسلم من الانتقاد وتتعلق اغلب هذه الانتقادات بالأهلية الأخلاقية للعفو عمن تعتبرهم محرومين يحب ان تطالهم يد العدالة، ومع ذلك فان جنوب إفريقيا تبدو أكثر توجها نحو المستقبل، وأكثر تركيز على القواسم المشتركة، وعلى هذا الأساس يعتقد المتفائلون أن المقاربة الجنوب الإفريقية نجحت لأنها لم تهرب إلى الأمام، وتضع الماضي الأسود ورائها، بن أزاحته جانب بعد أن منحته نصيبه من التشريح واستخلصت منه دروسا انعكست في سياسة الحكومة وفي الخطاب السياسي المتداول وأكثر من ذلك، فإن السمعة التي تحظى بها لجنة الحقيقة والمصالحة الجنوب الإفريقية مؤشر إضافي ومن بين التجارب سبقتها بعشرات السنين منذ إجراء إنشاء لجنة أوغندا عام 1974، تبقى نموذجا رائد النجاح النسبي بفضل اعتمادها على تصور السلم المتساند أو المستديم.

8- حالات اخفاق لتجارب دولية:

* على النقيض النجاحات التي حققتها اللجنة الجنوب إفريقية اصطدمت العديد من التجارب الدولية الأخرى بالإخفاق لأسباب مختلفة.

الأرجنتين: في العام 1983 شكلت الجنة الوطنية الأرجنتينية للبحث في حالات القتل الجماعي التي حدثت بين عامي 1976-1983، وحسب الباحث الأمريكي اللاتيني مارك فالكوف، فإن التقرير النهائي للجنة الذي صدر عام 1985 يشير خطاً الى كل الشرور التي لحقت بالأرجنتين، كانت نتيجة لانقلاب عام 1976 متغاضيا عن الأشخاص الذين قتلوا قبل

هذا التاريخ، وبجانب ذلك يلقي التقرير باللوم على التدخل الأمريكي في الأرجنتين، ولكنه لا يقول شيئا بشأن دور الحكومة الأرجنتينية، ومع تزامن المسار المشوه نحو المصالحة مع تدهور ظروف المعيشة على المستوى المجتمعي فإن المصالحة الوطنية ذهبت مهب الريح[1].

غوتيمالا: لقد أدى النزاع الذي اندلع بين الاتحاد الثوري الوطني لغواتيمالا والجناح اليميني للجيش بين عامي 1960-1996 إلى مقتل أكثر من 200 ألف غواتيمالي، وإلى إثره جاءت لجنة توضيح الحقائق التاريخية في جويلية 1997، واصدرت بعد عامين تقرير من 9 أجزاء والذي ألغت من خلاله أغلب العسكريين اليمنيين من العقاب بفضل منح عفو شامل[2] . وعندما حاول أحد الرجال الذين نشروا تقرير يوثق فيه جرائم هؤلاء اغتيل في الحين، ولا تزال ثقافة اللاعقاب جارية في غواتيمالا .

التشيلي: بعد حكم دموي دام 17 سنة في التشيلي، قرر الرئيس "باتريسيو ايلوين في 1990 ، تشكيل لجنة وطنية للحقيقة والمصالحة هذه اللجنة لا تمتلك أي صلاحية المحاكمة أو إدانة أحد وقد أوصي التقرير الذي صدر 1991 ببعض الإصلاحات، ولكنه أقر بعجزه عن إدارة مسار المصالحة لأن الجيش يرفض تزويده معلومات حساسة .وبمجرد صدور التقرير نشرت قوات الأمن بيانا تدافع فيه عن أفعالها من خلال الحرب، ورغم تشكيل هذه اللجنة إلا أن البلد لا يزال يصارع تركة "بينوسي الذي ظل قائدا للجيش إلى غاية مارس 1998 ،

[1]Toubal Rabah réflexions sur quelque expériences de réconciliation, le quotidien d'Oran N 3582 ?08/09/2006, P.

[2]Ibid, P07, 85.

حيث عين سيناتور مدى الحياة وهو مكنه من الافلات من مذكرة التوقيف التي أصدرها بحقه القاضي الإسباني بالثازار ارغاسون في إذن رغم تشكيل هذه اللجان كان الهدف منه التعامل مع تركة الماضي الدموي، الا انها احرزت في النهاية تقدما غير محسوس في اتجاه المصالحة، وحسب ست ميش الليف، فإن الواجهة العسكرية والبوليسية لهذه الأنظمة فقدت عنها، إلا أن سلطتها ونفوذها ظلا قائمين.

- مبادرة بمنظور غربي:

جاء في رسالة الملك محمد السادس التي كانت موجهة إلى المشاركين في مؤتمر 347 للفدرالية لحقوق الإنسان المنعقد بالدار البيضاء عام 2001 تأكيده، وقد ولينا عناية خاصة لقضايا حقوق الإنسان، تجسدت في العديد من الإجراءات والخطوات الهادفة إلى مصالحة المغاربة مع تاريخهم، وتسوية ما شابها من تجاوزات، وانتهاكات وكان هدفنا ولا يزال هو توفير الشروط الضرورية لتامين مستقبل عبر جبر صرر ورد الاعتبار للضحايا وإعادة تأهيل وإرساء الضمانات الكفيلة بالوقاية والحماية من عدم تكرار الماضي، وأنه الطي النهائي بطريقة إنسانية متحضرة[1] هذه القناعة أعلن عنها في 1999 بشأن المصالحة التي ولدت دينامكية وحررت إلى حد ما منظمات ورابطات حقوق الإنساني إلى التحرك نحو البلورة مقاربة حول التسوية العادلة الماضي الانتهاكات الجسمية التي ارتكبها رموز النظام

[1] Mar Ali Alami, une réconciliation si fragile au Maroc, le monde diplomatique, n 613, 04/2005, PO4.

المغربي في حق الأشخاص وعائلات منهم مغتصبون، معوقون ومفقودين في عهد الحسن الثاني[1].

- أبعاد المصالحة الوطنية:

إن الهدف الذي سطره رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة هو تجسيد الإرادة السيدة للشعب الجزائري، وذلك من خلال استكمال سياسة السلم والمصالحة الوطنية باعتبارها ضرورة ملحة لاستقرار الأمة وتطورها، وغاية ينشدها الجميع عن يقين لأنه,لا يمكن لجهود مساعي التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، أن تثمر في مناخ غير آمن يغيب فيه السلم وينعدم فيه الاستقرار.

وعند انطلاقه في ورشة المصالحة وصفها بمصالحة الجزائريين مع الذات ومع الوطن فتعزيز الروابط بين المواطن ووطنه قد بات بالفعل يتأكد أكثر كضرورة ملحة تنظر جميعا إلى الجزائر كجزائر لكافة الجزائريين[2] .

ان مسعى المصالحة الوطنية لم يأت كحل أمني فقط، وإنما جاء بحلول اجتماعية البطالة التي هي مصدر لليأس والإبقاء على خطوط بلادنا في منافسة دولية وهو الأمر الذي يتطلب تضحيات بقدر ما يتطلب سياسة اجتماعية خالية واقتصادية تتمثل في من الإقصاء[3] .

[1]- Ibid ,P04.

[2]Cherif benhadji, Algérie: la fin de la crise .politique, Année de Maghreb. Ed CNRS, Paris, 2004-, P201.

[3]Cherif ben hadji, Algérie: la fin de la crise .politique .op.cit., P201.

فالمصالحة أو "الصلح" تشكل مسارا وطنيا حيويا بالنسبة لمستقبل البلاد، فإنها الأرضية الصلبة لإعادة البناء الوطني المستدام الذي من شأنه أن يضمن للجزائر الاستقرار والتنمية والرفاهية[1].

ويوفر لها المكانة الدولية التي تستحقها من منطلق الخطوط التي تملكها، كما أن المصالحة الوطنية تعمل على تخليص المجتمع وتطهيره من جميع أشكال العنف، وعلى إعادة الإحساس لديه بالمصلحة المشتركة، وترقية الحقوق والواجبات معا، كما تعمل أيضا على إعادة الحس المدني، كل هذا يصب في ضمان مستقبل للجزائر بإعادة بناءها وتنميتها لمواجهة تحديات العصر.

كما ترمي المصالحة أيضا الى فتح عصر جديد أمام شعبنا الذي اكتوى بالالام خلال اكثر من عشرية ورص قيم الأخوة والتضامن الذي صنع مجد شعبنا ، وهي القيم التي سمحت برفع كل التحديات.

[1]Cherif ben hadji, Algérie: la fin de la crise .politique .op.cit., P20.2

.

خاتمة الفصل الثاني:

حاولنا في هذا الفصل تتبع حضور مبدأ التسامح كواقع ملموس ومعاش مع ظهور الإسلام وأنه بلغ فيه مستوى متميز لا نظير له خارج الإسلام حيث بدأ بوضع اللبنة الأولى العالمية جديدة وغير مسبوقة تقوم على عدة مرتكزات وقواعد، كما يزخر التراث العربي الإسلامي بالعديد من المفكرين والفلاسفة الذي أفاضوا الكأس في شرح وتفسير فكرة التسامح، أما في الغرب كان حاضرا بداية الانتفاضات الكبرى، والتمرد على السلطة التقليدية في مسائل الدين والسياسية، وتكاملت صياغته على أيدي العديد من المفكرين في عصر النهضة.

كما عرفته كتجربة بعض الدول التي عانت صراعات داخلية وحروب أهلية وتبنته كمبدأ أساسي لسفك الدماء فالجزائر ، من بين هذه الدول الذي تبنت فكرة التسامح من خلال مشروع العفو الشامل، وفتح المجال للآخر، وإعادة إدماجه في المجتمع.

الفصل الثالث

العنف اللامحدود و فكرة التسامح لضحايا المجازر الجماعية

تمهيد:

لا شك أن الشعب الجزائري بكل شرائحه وبمختلف توجهاته يتطلع إلى العيش في كنف السلم والحرية والكرامة والعدل ولا يوجد مواطن حيثما كان في ربوع هذا الوطن الكبير من لا يسعى العيش في الأمن والاستقرار باستثناء اللذين أعلنوا الحرب ضد الشعب بارتكابهم لأبشع الجرائم اللاإنسانية المتمثلة في المجازر الجماعية.

فالسلم والأمن والاستقرار لم يأتي من العدم وإنما نتاج لمسيرة طويلة خاضها الشعب الجزائري في هذا الفصل تطرقنا إلى المجازر الجماعية في الجزائر خلال العشرية السوداء. وسلطنا الضوء على أهم مجزرة التي عرفت أكبر عدد من الضحايا وهي منطقة الرمكة والأقل تداولا إعلاميا. فكان التحقيق الميداني مع الضحايا يرصد موقفهم من المشروع الذي قدمته الدولة، وعن الدعم الذي تلقاه الضحايا وأهم العوامل التي تؤثر على فكرة التسامح وتناولنا قيم وتقاليد مجتمع البحث بعد المجزرة وكيف تم استتباب الأمن في المنطقة. و الوقوف على أهم التغيرات التي عرفتها بلدية الرمكة

1- أهم المجازر الجماعية في العشرية السوداء:

الإبادة الجماعية: génocide يشير مصطلح الإبادة الجماعية أو كما يطلق عليها إبادة الجنس البشري إلى القتل الجماعي التي يرتكب في حق مجموعات معينة من البشر يقصد تدمير وجودهم كليا. وجزئيا على أساس انتماءهم إلى قومية معينة أو عرق أو جنس أو دين كما يوجد نوعين من المجازر.

1- المجزرة الانتقائية[1]: معناها بث الرعب بدون تمييز على الشعب مستهدفة شريحة معينة.

2- المجزرة الغير المنظمة: تفجير في مكان عام أو حاجز مزيف وإثارة عدد أكبر من الضحايا.

- يمكن تعريف الإبادة: هي أسلوب ممنهج معتمد على القتل مجموعة من الناس تحت تأثير التفرقة العرقية والجنسية والدينية والطائفية . وبالرغم من أنه مصطلح حديث النشأة إلا أنه فعل ممارس منذ فجر التاريخ.

أما تعريفها في القانون الدولي المعاصر فإنها مصطلح واسع النطاق يندرج ضمن الجرائم المرتكبة ضد الانسانية التي وضع المجتمع الدولي لها قوانين تتضمن مواد منبثقة عن ميثاق المحكمة العسكرية الدولية (ميثاق نورنبرغ) وفق على الأسس العرقية ودينية وسياسية وبناء على ممارسات أزهقت أرواح الملايين من الأبرياء، صنعت فعلا اجراميا وفق القانون الدولي

[1] باسل مولود يوسف، جريمة الابادة الجماعية بين المنظور الدولي والاسلامي، www.ushmm.orgموقع أطلع عليه 2016/02/8

حيث لا يوجد إحصاء لعدد مستقل للتفجيرات والمجازر الجماعية التي وقعت أثناء الأزمة.

المجازر التي قتل فيها خمس أشخاص فما فوق فاق عددها 622 مجزرة.

استند كاليفاس من تجربته في المجازر الجماعية من خلال الحرب اليونانية "المجازر هي سيف ذو حدين يمكنها ان تؤدي الى الطاقة او عكسها أي الى انتاج عكس النتيجة المنشودة غالبا ما تكون المجازر العمياء نتيجة لعكسها خصوصا إذا مال ميزان القوى كثيرا الى جانب واحد[1].

يرى واشيبرن ان الانسان له سيكولوجية آكلة اللحوم ومن السهل ان يعلم الناس كيف يقتلون، لكن من الصعب ان يطوروا اعرافا تتجنب القتل[2].

مجزرة بن طلحة:

تقع بلدية بن طلحة على بعد 16 كم جنوب شرق الجزائر، يحدها من الغرب واد الحراش، من الجنوب بساتين البرتقال والليمون ومن الشرق طريق الولائية 115، من الشمال فضاء بابا علي، منطقة تحضيرها في المنيعة، خلال المرحلة الاستعمارية و تحت هذه المجزرة 1997[3]-09-22.

[1] 1Liess Boukraa, L'Algerie La Terre Sacrée, Ed, Favre, Paris, P 340.

[2] محمد عبد محجوب، يحيى مرسى عبد بدر، العنف السياسي والاجتماعي دار الثقافة العلمية، الإسكندرية، 2005،ص 13.

[3] 3Liess Boukraa, L'Algerie La Terre Sacrée, opcit, P 310

فان ظاهرة المجازر الجماعية برزت في الجزائر منذ عام 1995 فقد شهد ذلك العام اول انتخابات رئاسية في الجزائر اتسمت أولا بمعدل مشاركة كبيرة، حيث اخدت الجماعة علما بان الأهالي أعربوا عن رفضهم للعنف الإرهابي وانهم بذلك انتزعوا منها كل تغطية دينية وسياسية من نشأتها تشويح جهادها، أعلنت ان كل المجتمع الجزائري كافر، ودمه مباح قتله مبرر انطلاقا من لندن جاءت الفتوى الدينية بالإباحة والتوسيخ[1].

لقد أغرقوا المنطقة المستهدفة في الظلام، مخربين الشبكة الكهربائية، قبل أن ينتقلوا إلى الفعل كما أنهم قاموا بتفخيخ كل المنطقة ووضعوا مجموعات في كمائن عن المواضع الاستراتيجية.

كانت تقنية الإرهابيين بسيطة وفعالة بشكل مرعب، مساكن وأبواب تم هدمها بقنابل يدوية، حيث سال الدم امواجا، لقد استعملت السيوف والفؤوس والسكاكين والمناشير لتصفية الأهالي الذي كان اكثرهم عناصر من الامن من بين الضحايا أطفال رضع ومولودون جدد [2].

مجزرة الرايس:

فضاء سيدي موسى: ارتكبت 1997/08/29 حيث قتل 228 شخصا منهم 98 قتلوا ذبحا وبين الضحايا جرى تعداد 90 امرأة،54رجلا،54 طفلا،30 مولود، تم خطف 30 الشابة.

[1]LiessBoukraa, L'Algerie La Terre Sacrée, opcit, P 313.

[2]Ibid ,P314.

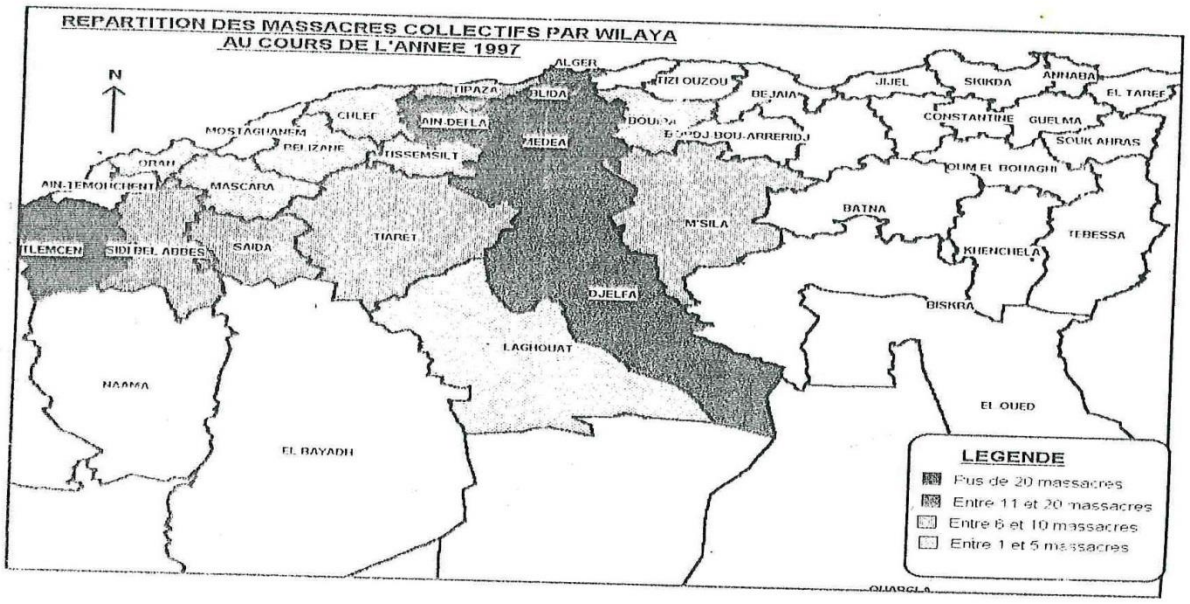

توزيع المجازر الجماعية حسب الولاية خلال 1997

- واقع الدواوير قبل المجزرة:

في 2016 فتحت الموقع وبمجرد اننا كتبنا مجزرة غليزان بلدية الرمكة في محرك البحث جوجل كانت نتيجة البحث الفيديو الذي يوثق يوم المجزرة، اصابنا بالذعر لما شاهدناه من رعب يفوق كل التصورات ولم نستطع العودة الى المنطقة، وتأثرنا نفسيا وأدركنا ان الموضوع ليس سهلا وخصوصا عندما تكون غير قاطن في المنطقة بمعنى خارج مجتمع البحث.

فمن خلال ملاحظتنا ان هذه الدواوير والدواشر تقع في مناطق منعزلة، طرق ملتوية حيث تم الوصول اليها بالدواب.

لا كهرباء ولا هاتف ولا ماء، منازل الضحايا لا يمكن اعتبارها منازل بل اكواخ، كل شيء بدائي كأنهم يعيشون في القرون الوسطى فلا شيء تغير منذ الاستعمار. يفتقدون الى ابسط

المستلزمات الضرورية للحياة، مناطق مهمشة، منسية لم تمسها التنمية، والصورة التي لم نستطع ان امحوها من ذاكرتي الخبز الملطخ بالدماء ورضاعة طفل ملطخة هي ايضا بالدماء، حتى الحيوانات لم تسلم من دموية الجماعات الإرهابية، لن تستطيع ان تنسى ما شاهدناه من هول المنظر وكيف تستطيع مطالبتهم بالعفو والتسامح وقلب الصفحة ونسيان الماضي، كأن شيء لم يحدث.

2- مجزرة غليزان بلدية الرمكة:

تتميز الطرق المؤدية إلى مقاصدنا بمنعرجات خطيرة ساعدتها التضاريس الجبلية لتكون مرتفعا للجماعات المسلحة، وصلنا إلى بلدية الرمكة بعدما قطعنا مسافة 224 كلم من ولاية وهران، كان انتظارنا رئيس المستخدمين لبلدية الرمكة في بلدية عمي موسى حيث أرشدنا إلى طريق المنطقة ، تعرفنا عليه من خلال ابنته التي كانت تدرس في جامعة السانيا صدفة، فأخذنا إلى منزل واستقبلنا استقبالا حارا، كنا مضطرين على المبيت عنده في كل زيارة قمنا بها لعدم قدرتنا على العودة في نفس اليوم، ولانعدام المرافق كالفنادق باعتبارها منطقة فقيرة.

قام بتعريفنا على الضحايا وأخذنا إلى منازلهم وأحيانا كان يقوم باستدعائهم في منزله ، حاولنا كسب ثقتهم في أول زيارة ، نظرا لحساسية الموضوع ، فلم نطرح الأسئلة واكتفينا بالملاحظة عندما شعرنا أنهم ارتاحوا لنا بعدة عدة زيارات بدأنا بطرح أهم سؤال وهو حول

ذلك اليوم الذي فقدوا فيه ذويهم ، وللعودة بذاكرتهم إلى الوراء ، لأنها بالنسبة إلينا هي أساس نرتكز عليه في بحثنا ومصدر هام للمعطيات.

كل المبحوثين لم يستطيعوا نسيان ذلك اليوم رغم مرور 15 سنة على الحادثة، كما شاءت الأقدار، أن تكون أول زيارة إلى المنطقة هي نفس اليوم للمجزرة ، كل التصريحات تتشابه ، جميع الضحايا فقدوا أغلى ما يملكون ، أهاليهم وأموالهم ، ومنازلهم حيث بدأ القتل في أول يوم من شهر رمضان 31 ديسمبر 1997 والمجزرة الثانية 4-5 جانفي 1998 وقت الإفطار حتى بلوغ الفجر.

حيث لم تحترم الجماعات المسلحة هذا الشهر الفضيل ومعظم الضحايا ماتوا وهم صيام، حيث صنفت كأبشع مجزرة في تاريخ الجزائر المعاصر ، راح ضحيتها حسب ما صرح به المبحوثين أكثر 1000 ضحية ، اعتمدنا على تصريحاتهم لأننا هم من كانوا في الميدان، من بينهم رضع وأطفال ، ومراهقين ونساء وشيوخ، قتلوا بأبشع الطرق، كالذبح وقطع الرؤوس والتنكيل بالجثث ، وبقر بطون الحوامل، بطرق سادية ومدمرة حتى الحيوانات لم تسلم من بطشهم، كما تم خطف 11 فتاة تراوح سنهم مما بين 16 سنة و 20 سنة ، هدفهم الوحيد هو بث الرعب في كل المجتمع الجزائري وإخضاعه والسيطرة عليه دوار الخراب و حد الشكالة ، وعين طارق، سوق الحد ن ولا محمد الطيب الدخانين كانت مسرحا للجريمة مستعملين في ذلك كل الأسلحة البيضاء من سكاكين وسواطير وفؤوس ، كما تم إغراق المنطقة في الظلام حسب ما صرح به كل المبحوثين ، عائلات استئصلت عن آخرها حيث

أنهم يقطنون في منازل متفرقة في الدواشر والقرى وكل له أرضه ومعظمهم أبناء عم وأبناء خال ويغلب على المنطقة الأسر الممتدة المكونة من الأجداد والعمات والأعمام وأبناء العم.

تبين من خلال التصريحات أن أكبر عدد من الضحايا هم من الأطفال والنساء باعتبار أن كل عائلة لديها 6 أطفال وما فوق .

المشاهد الشنيعة التي باتت راسخة في أذهانهم حيث تم وضع الجثث في ساحة المدرسة صباح اليوم الوالي بعد تدخل السلطات وأهالي المنطقة قاموا بدفن الضحايا في مقبرة جماعية.

وكل عائلة كانت تدفع مع بعضها حسب ما صرح لنا المشرد الذي ساعدنا في جمع المعطيات ساهمت مع السلطات في الدفن بحيث دفنا كل ضحية مع أبناءها في قبر واحد.

ومن الحوادث التي حدثت أنه في دفن الضحايا سقطت بطاقة التعريف من ضحية فحملها الذي كان يساعد في الدفن فطلب صديقه منه أن يدفنها مع صاحبها.

حيث صرح لي مبحوث آخر " في ذلك اليوم كنت أظن أنها القيامة أصبت بدوار وفقدت الوعي العديد من المرات من هول ما رأيت ولا أستطيع أن أنسى حتى اليوم أننا لم نستطع أن ننزع شاقوار من رأس الضحية فدفناه به المهم الله يرحمهم كله"

بالنسبة للضحايا لم يتغير شيء، مازال الحزن يخيم عليهم والدموع تنزل من أعينهم وهم يحدثوننا عن أهاليهم الذين فقدوهم فلم يفهم الضحايا ما حدث في تلك الليلة المشؤومة ، فقد

كانت لهذه المجزرة تأثيرات كبيرة على إدراكهم للوضع القائم في كل عام من شهر ديسمبر وبداية السنة الجديدة تعود الذكريات بأدق التفاصيل وكأنها حدثت البارحة حسب ما صرحت لنا إحدى الضحايا فقدت أبي وعيال أبي بمعنى زوجة أبي، وكل إخوتي ، وابني كان عنده في ذلك الوقت 10 سنوات كان عند جده منذ ذلك اليوم راني مريضة وعندما اشتاق إليهم نروح إلى المقبرة لأزورهم "

ومبحوث آخر صرح لنا أنه فقد كل عائلته " كل عائلة قويدر من ولاد عمي وأبي وأمي وأولادي وزوجتي ، ولادي كانو في حصيرة واحدة راقدين أكبرهم كان عنده 10 سنوات وصغيرهم عنده عامين"

لم تستطيع الضحايا أن يتعافوا من الذكريات الأليمة فهم في حداد معظمهم بكوا حتى جفت الدموع حيث صرحت لنا الضحية هي أيضا فقدت كل عائلاتها وأبنائها ، مرانيش نقد نبكي حتى أنني لم أعد أرى جيدا ومرضت بزاف".

حسب ما صرح به المبحوثين أنهم في العشرية السوداء وحدهم من دفعوا ثمن هذه الحرب، وأنهم عاشوا في رعب وعدم استقرار وذلك حسب ما صرح به أحد المبحوثين ، وفي ذلك الوقت كانت الدولة ترفد أي شخص تشك فيه أنه متعاطف مع الجماعات المسلحة ، والجماعات الإرهابية تقتل كل واحد لا يقدم لها الدعم في المنطقة"

بمعنى أنهم كانوا مستهدفين من طرف السلطة القائمة أنذاك ومعرضين للاعتقال، ومهددين بالقتل إذا لم يتم تقديم الدعم للجماعات الإرهابية والذين كانوا ينشطون من جبال الونشريس وما ساعد على كثرة الإرهابيين هو طبيعة المنطقة.

كما أن هذه المناطق لها تاريخ في محاربة الاستعمار الفرنسي وكانت قلعة للثوار وإحدى الممرات الرئيسية في الغرب الجزائري كما أن قيادات عسكرية اتخذت من قلاع الونشريس والمحاور المحصنة مراكز انطلقت منها الهجومات العسكرية ، كالأمير عبد القادر، الشيخ بومعزة ، سي لزرق بلحاج، وفرحات عباس، الحاج بن علا.

كما اعتبر ضحايا الإرهاب أنهم كانوا فريسة سهلة وتم استغلالهم من طرف الجماعات المسلحة وتركوا ليواجهوا مصيرهم ، وأن هذه الجماعات كان تجبر العائلات على تقديم الدعم لها وكانت مسيطرة تماما على تلك المناطق وعلى الأهالي ، والذي لا يلتزم بقوانينها فمصيره القتل.

كانت نتيجة هذا العمل المسلح كافية لعودة الجزائريين شعبا ومؤسسات لحقبة الاستعمار الفرنسي بل وأكثر من المستعمر.

الذي قضى على الموارد نهبا وحرقا قبل خروجه، لم تكن له القدرة على انتزاع ثقة الجزائريين وأمنهم ببعضهم البعض وعلى العكس من ذلك تمكنت الجماعات المسلحة من نزع تلك الثقة بين الجزائريين كما تسببت في ألم في الذاكرة الجماعية حسب ما صرح به أحد المبحوثين " لم نعد نثق في أي أحد حتى في أقاربنا وأنفسنا كما فقدنا الثقة في الدولة، متحملين وحدهم

عبئ هذا العنف اللامحدود ، بحيث في النزاعات الداخلية بين أبناء الوطن الواحد لا أحد يخرج فيها منتصرا.

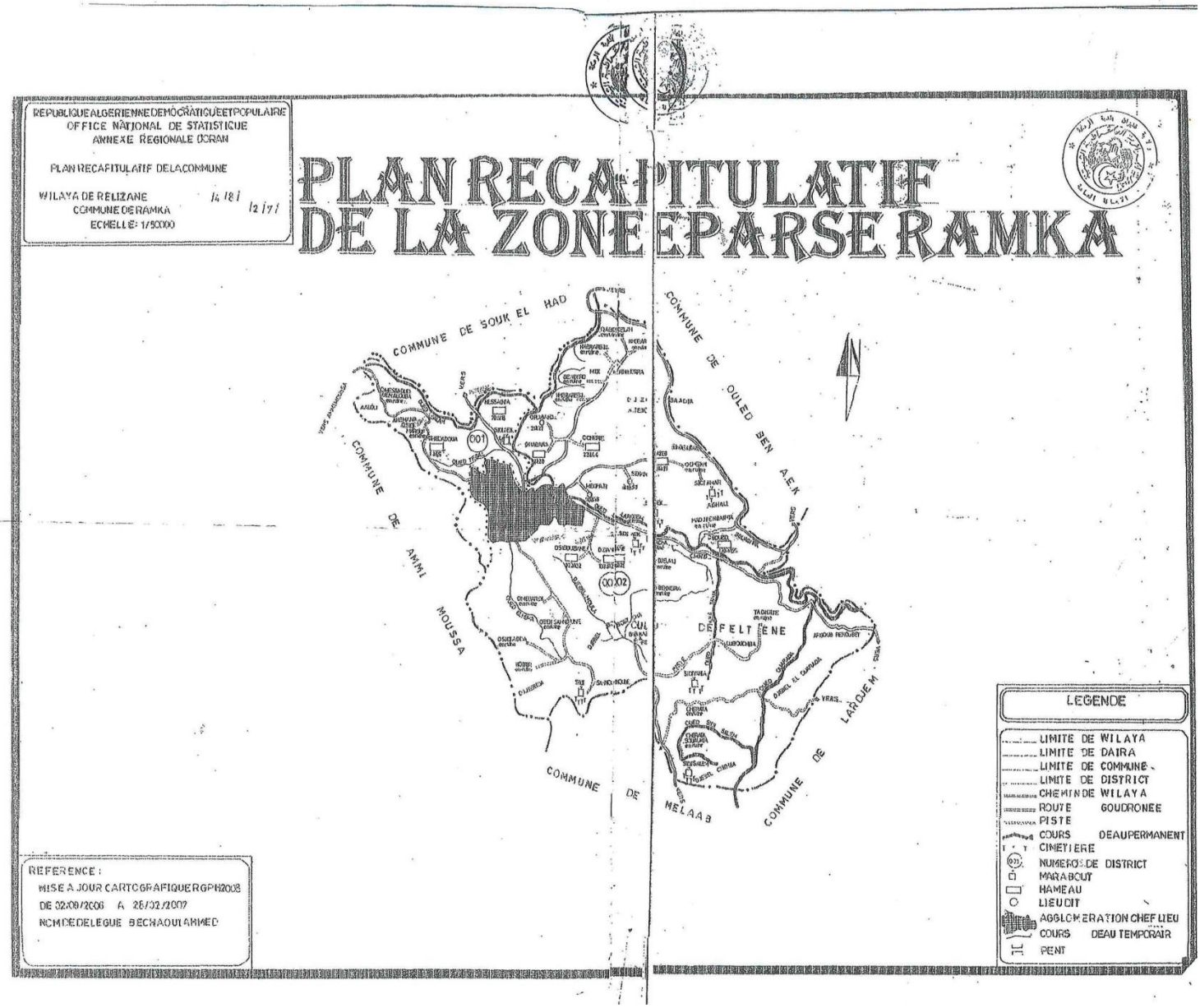

3- الدعم الذي تلقاه الضحايا:

إن مجزرة الرمكة تعتبر أقل عرضا في وسائل الإعلام بالمقارنة مع بن طلحة ومجزرة رايس وأكثر دموية لكثرة عدد الضحايا ، مع ذلك تشعر عائلات الضحايا أنها لم تحضى بالاهتمام من طرف السلطات لا من الجانب المعنوي ولا من الجانب المادي.

وذلك حس ما صرح لنا أحد المبحوثين ، " فقدت كل عائلتي ومع ذلك كان الدعم ناقص جدا ولا يضمن لي أن أعيش حياة كريمة "

وتصريح لمبحوث آخر " الدولة خلصت عائلة العسكري والحرس البلدي كي يموت من طرف الإرهاب والمواطن الذي لا يعمل في الدولة كي يموت له لا يحق له في خلصة تعيشه"

معظم الضحايا الذين يرون أن الدعم هو إجحاف في حقهم ومحدود ولا يضمن لهم العيش بكرامة ولا يحقق لهم الاكتفاء الذاتي هم كانوا يعملون أعمال حرة، فلاحين أو في صناعة الدوم ، وتربية المواشي.

حتى أنهم لا يعلمون أنه يوجد مرسوم تنفيذي رقم 99-47 يتعلق بمنحة تعويض تضمن لهم حقهم وتحميهم " لكن الدعم جاء ناقصا ، لأنه يضمن حق فئة التي تعمل بصفة رسمية في الدولة ، كوزارة الدفاع ، والوزارة الداخلية للشرطة والموظفين.

فكانت الإعانات حسب تصريحاتهم مبلغ مالي بقيمة 700.000 دج البعض أخذه كاملا والبعض استفاد منه مبلغ كل شهر لمدة زمنية معينة حتى انتهت القيمة المحددة.

أما بالنسبة للمرأة يتم إيقاف الدعم عندما تتزوج فتحرم من المبلغ الذي كانت تتلقاه لفقدانها لأفراد عائلتها من طرف الجماعات المسلحة.

الدعم النفسي :

إن ما تعرض له الضحايا من أزمات حادة لمعايشتهم للإرهاب والرعب أثناء سنوات الجمر حيث صرحوا لنا أنهم عايشوا أحلك الأيام بحيث كل يوم عند مدخل البلدية كانوا يجدون رأس بدون جثة لضحية الهاجس الوحيد الذي كان يفكر فيه الضحايا هل سيبقون على قيد الحياة مصرحا أحد الضحايا قائلا " أرواحنا كانت تصعد إلى السماء خصوصا في الليل وترجع في النهار "

وإن من الساعة الثالثة زوالا لا أجد أحدا يخرج ويدخل إلى البلدية لكثرة الكمائن المزيفة للإرهابيين.

فهذه الشريحة من المجتمع هم في أمس الحاجة للدعم النفسي وللتكفل من طرف الهيئات المعنية كما تعتبر الصحة النفسية جانبا هاما من جوانب شخصية الفرد فإذا اضطربت صحته انعكس ذلك على كل أفعاله ونشاطه وعلى كل علاقاته ، بما يحيط به ولا يستطيع أن يحقق التوافق الاجتماعي والنجاح الشخصي نتيجة فقدان الأمن قد يصيب الفرد بحالات من القلق التي قد تتطور إلى أمراض عقلية.

لكن من خلال شهادات المبحوثين أن هذا الدعم كان ناقصا لقد خصصت الدولة طبيبا نفسيا مركز الصحة في البلدية لكنهم اعتباره غير كافيا لعدم قدرتهم على الشفاء وتجاوز المرحلة في السنوات الأولى بعد المجزرة فالبعض اضطر إلى الذهاب عند طبيب الأمراض العصبية لكي يستطيع أن ينام ويتحكم في أعصابه حسب ما صرحت لنا إحدى الضحايا " كنت نروح عند الطبيب النفسي لكني ما ريحتش ولم يعطيني الدواء فأخذني زوجي إلى طبيب آخر في غليزان أعطاني الدواء ولكي أنام ويرتاح شويا"

والأقلية التي استطاعت تجاوز الأزمة وأن ينجح في أداء وظائفه وأعاد بناء أسرة من جديد صرحا قائلا رحت عند الطبيب واقترح إلى أن أتزوج فساعدوني أهل المنطقة وتزوجت من ضحية مثلي فقدت كل أهلها."

4- مشروع التسامح بين الرفض والقبول:

فمسألة التسامح او العفو التي جاء بها مشروع المصالحة الوطنية وذلك للخروج من الأزمة والعزلة التي مر بها المجتمع الجزائري تطرح العديد من علامات الاستفهام لضحايا الإرهاب الأكثر تضررا حيث أبيدت عائلاتهم، كيف نسامح وهل يجب التسامح، نسامح من الذي نفذ الاغتيالات أو المسؤولين الذين أعطوا الأوامر، أو الذي ساعدهم بالصمت؟ ولم يوفروا لنا الأمن؟ فبأي خطاب وسياسة أتى بها عبد العزيز بوتفليقة منذ ان انتخب ليطرح المشروع متجاوزا الرحمة والوئام المدني وفتح الباب واسعا أمام التائبين للعودة والاندماج في المجتمع بضمانة قانونية وفتح صفحة جديدة.

– فكيف ستسامح معظمهم الضحايا وهي لم تستطيع النسيان والتذكر ما حدث لذويها بأدق التفاصيل وهم يتخبطون في العديد من المشاكل الاجتماعية و النفسية حيث طلب منها العفو وطي الصفحة.

– ولذلك يطلق وليامز على التسامح الفضيلة الصعبة لأنه يبدو ضروريا وصعبا في نفس الوقت فهو ضروري عندما توجد جماعات مختلفة ذات معتقدات أخلاقية او سياسية او دينية متعارضة او متناقضة فانه لا بديل أمامهم سوى العيش معا لان البديل الاخر هو إما الصراع او الحرب، والتي لن تحل صراعاتهم بل ستفرض عليهم المزيد من المعاناة ويصبح التسامح ضروريا[1].

– حيث تم الموافقة على مشروع من طرف الامينة العامة لجمعية ضحايا الارهاب فبموقفها تم اعتبار ان الضحايا موافقون لأنها تمثل المنطقة و الجمعية على مستوى الوطن.

– تم منح التسامح من طرف من يملك القوة، فهم اجبروا على تقبل الوضع القائم حيث لم يتمكنوا من ان يعلن اعتراضهم ولم يأخذوا رأيهم حول المشروع حيث ما صرح بها أحد المبحوثين" مستحيل كيف تطرحين لي هذا السؤال لو استطعت وكانت لدي القدرة لقمت بقتل من تسبب في قتل كل عائلتي كيف اقبل قانون لا اعرف ما جاء فيه وحتى واحد ما جاء عندنا وشافنا كي رانا عايشين، نعيش البؤس ويطلبون منا ان نسامح".

[1] رونالد وليامز، الفضيلة الصعبة، رسالة اليونسكو، يونيو 09/05/1992.

– مبحوثين وافقوا على المشروع ويرون في بوتفليقة أنقذ البلد وانه ضرورة حتمية لكن موقفهم عن جهل تام بما جاء فيه مضمون المشروع وذلك حسب ما صرح به من طرف المبحوثين "الله سبحانه وحده يعرف كيف عانينا من سنوات الإرهاب للقانون هو أننا لما نعد نستطيع العيش في الرعب".

مبحوث الثاني حيث صرح:" في ذلك الوقت كان عندي 19 سنة اذكر أننا كنا لا ننام ونخاف نشتعل الضوء في الليل خايفين في النهار في المدرسة في السوق في المساجد حيث بعد الثالثة زوالا لا احد يتنقل لكثرة الحواجز ما زالت اذكر الذكريات الحزينة ثابتة في عقلي".

–في الجزائر المشكلة ليست بين مجتمعين متميزين اثنيا أو لغويا أو دينيا مثل بعض الدول العربية بل العكس بين الدول ورعاياها ونظر لغياب ثقافة التسامح والحوار وتقبل الرأي الأخر كان التعصب حاضرا متستر بالدين ما هو إلا عداء مقصود ناجما عن عدة إحباطات شديدة واجهة هؤلاء الشباب المعزز بهم و المضللين حيث في نفوسهم حقد وسخط على المجتمع واستغله أمراء الإرهاب في تضليل هذه الفئة وإدخالهم في دائرة التطرف في البداية تم العمليات الإرهابية.

التي تأتي مزينة بالطابع الديني حتى لا يتم تصنيفهم مجرمين عاديين رسميا وشعبيا[1].

[1] حمزة عتبي، العشرية السوداء بالجزائر، مجازر بشعة خلفت جروحا لم تندمل، 17 أكتوبر 2016، مراسل سي أن أن بالعربية.

- حدود التسامح :

يقول فلاديمير فنكلفتش : إن التسامح لو بلغ ذروته فسوف ينتهي به المطاف إلى نفسي نفسه وللتسامح حدود تنتهي عند إقدام الآخر على العنف والتعصب[1]

كما يؤكد كارل بوبر إلى ضرورة وجود تسامح محدود وإلا يكون هناك عبث ، فلو مددنا تسامحا بلا حدود حتى إلى اللامتسامحين ولو لم نكن مستعدين للدفاع عن مجتمع متسامح ضد هجمات المتعصبين فسوف يتم تدمير المتسامحين ومعه يتم القضاء على مبدأ التسامح[2]

وهذا ما صرح لنا به كل المبحوثين أن للتسامح حدود وهو صعب ولا يمكن تحقيقه حتى لو مضى على الواقعة العديد من السنوات وأنه عندما تستباح الأعراض وتسفك الدماء لا مجال حتى للتفكير في التسامح.

وأن التسامح الذي يؤمن بانتهاكات حقوق الإنسان لا يمكن تحقيقه، ولا يمكن اعتباره تسامحا والتعافي من فترة الصراع والعنف لا تأتي من النسيان ودفن الذاكرة الجماعية فبالنسبة إليهم النسيان هو إعادة قتل ذويهم للمرة الثانية وأن المجتمع الذي ينسى لا يستطيع أن يتقدم ولا يتعلم ولا يأخذ العبر ومن الصعب أن يكتب تاريخه.

[1]MoussaouiAbdelrahman , de la violence , en Algérie , opcit ,

[2]كارل بوبر ، التسامح والمسؤولية الفكرية ، ترجمة ابراهيم ، الغريس ، دار الساقي ، للنشر التوزيع ، بيروت ، 2005 ، ص 54

لكن الإرهاب لم يبلغ ذروته إذ قبل وصول النجدات الأولى وصلت مجموعة من الجيش الإسلامي للإنقاذ إلى أماكن المجزرة طلبوا من الناجين دفن موتاهم ووعدوهم بمعاقبة السفاحين وصوروا فيلما وثائقيا عن الجثث المدفونة هذه التسجيلات.

قدمت مادة لفوزية فيقري لإخراج فيلم على قناة الثالثة الفرنسية تبين شهودا يروون هذا الفصل الدموي للإرهاب الهجمي وهم يصورون ببرودة الجثث بعدما أقنعوا القرويين بدفنهم.[1]

أمام المجاز الجماعية يظن الناس أن القادر بن على ارتكاب هذه المجازر هم مجانين ومجرمون في الحقيقة من الخطأ القول بالجنون الجماعي ، فليس مرتكبوا المجازر انفصاميين ولا حتى منحرفيين شادين تستطيع معالجة متكيفة ومناسبة تشفيهم ، إذ وراء كل مشروع إرهابي إيديولوجيا تعاود بطريقتها تجديد الفكرة الأرسطية القديمة عن الطاغوت ، حق الفرد بعنف مناط بشرعية أعلى من شرعية القانون الوضعي.[2]

5- العدالة بين الحقيقة الغامضة وغياب القانون:

يرى مجتمع البحث انه تم التركيز بشكل مبالغ فيه على الذين تورطوا بشكل مباشر أو بآخر تأزم الأوضاع وأهمله الفئات التي تضررت فيرون أن العدالة لم تصنفهم من خلال قانون الرحمة الذي ساوى بين العائلات الإرهابية وعائلات ضحايا الإرهاب واعتبر كلا الطرفين ضحايا المأساة الوطنية.

[1] LiessBoukra, Algerie la terreur , sacrée , opcit, p 328

[2],[2] Ibid p 328

وذلك حسب ما صرح به أحد المبحوثين حيث قال "أول قانون داره زروال جعلنا مع عائلات التي انتسبت احد أطرافها إلى الجماعات متساوين واعتبرهم هم أيضا ضحايا هذيلي مفهمتهاش وما دخلتش لراسي ".

أما الوئام المدني والمصالحة الوطنية كانوا أكثر توسعا في العفو والتسامح وتخفيف الأحكام وتساهل مع من أجرموا في حقهم وذلك حسب ما صرح به أحد المبحوثين"أصبحنا كل مجانين نتمشوا ولا نثق في احد وأقول بلاك هذا لي قتل ولدي وراه مستفاد من التسامح والعفو".

الحقيقة الغامضة لحد الساعة لا يزال عائلات الضحايا المجازر الجماعية يجهلون الدفاع من استئصال عائلاتهم من طرف الجماعات الإرهابية وكيف دفعوا ثمن الغالي بأرواحهم الطاهرة بأبناء بلدهم لم تكن كافية لاحتواء الأزمة في القرى المستهدفة اقترح على المواطنين بإقامة ميلشيات للدفاع عن أنفسهم لكنهم رفضوا ذلك بدافع الخوف.

وذلك حسب ما صرح به احد المبحوثين "لا اعرف السبب لماذا قتلونا بهذه الطريقة الحاجة لي نعرفها أن الدولة طلبت منا ان نتسلح قبل لكننا رفضنا خوفا من الانتقام بصح انتقموا منا".

اما عن حقيقه من قتل ذويهم اختلفت الإجابات فالبعض اكتفى بالصمت وتغيرت ملامح وجهه من خلال ملاحظتنا له و مبحوثون صرحوا لنا "إن الحقيقة يعلمها الله سبحانه

وتعالى لأنه قليل لي نجا من الحادثة وكان حاضرا ورأى شكل القتلة ولي كان حاضرا فقد عقله والآخر توفى لكبر سنهم ومن نجا غادر المنطقة ولم يعد منذ ذلك الوقت".

كما تضمن تصريح البقية أن الإرهابيين كتيبة الأهوال هم من كانوا السبب آنذاك في تلك المجزرة حيث سمعوا من احد الشهود قبل أن يرحل دون رجعة "أنه رأى رجال أفغانيون حاملين كل نوع من قنابل يدوية وأسلحة بيضاء هم من قتلوا بلا رحمة ولا شفقة بطريقة وحشية وعند الانتهاء قاموا بإحراق المنازل.

6- التسامح فعل الاجتماعي:

بمعنى أن التسامح هو علاقة اجتماعية وهو مستحيل تحقيقه فهو متعلق بأخلاق الفرد ويشترط أن يكون بين طرفين كما يعتبر فضيلة للامتناع الفرد على الانتقام الشخصي

علاقة بين شخصين احدهما متسامح والأخر متسامح معه وله شروط من بينها أن يعترف المذنب بذنبه ويطلب السماح [1].

فحساسية الظروف المختلفة كحجم الإساءة ومدى الضرر النفسي أو المادي الناجم عنها وهل هذا الضرر يمكن أن تزول أثاره أم انه ترك ندوبا لا تمحي فماذا يحدث إذا طلب المذنب العفو ورفض الضحية أن يسامح تتحكم في الوضع اهم طرف هو الغائب .

[1] Sandrine, le France,Politique du pardon ,Ed ,PUF ,Paris,2007, P 162-163.

فمن خلال دراستنا لقانون المصالحة تبين لنا أهم طرف غيب وهم عائلات الضحايا لهذا يعتبر مستحيلا من الناحية السياسية ما صرح به احد المبحوثين" حتى واحد ما جاء وسألني إن كنت أسامح أو لا أسامح داروه وحدهم وتسامحوا وحدهم " وحسب ما صرح مبحوث آخر" نسمح على واحد دالي دراهم ماشي نسمح لي قتلولي عائلتي وجيراني أولاد عمي بوحشية وشردونا وهجرونا من أراضينا".

أما الانتقام لم يفكر فيه فهو يرونه مستبعد لأنهم دمروا نفسيا ومعنويا لكنهم لن يستطيعوا ا أن ينسوا ما حدث لهم من رعب مقدس فاق التصورات "أحنا متنا نهار اللي ماتوا عائلتي لن استطيع ان أتقم من من".

7- التعليم وأثره على قيمة التسامح

يعتبر المستوى الدراسي أحد المتغيرات التي تكشف إذا كان الفرد متسامحا أو غير متسامحا في حياته اليومية.

وقد أوضح بيير بورديو في نظريته حول رأس المال الثقافي، أنه إذا كان التعليم يعد أهم العوامل التي تعمل في اكتساب الفرد مزيدا من رأس المال الثقافي ، أي مجموعة المهارات والخبرات، التي تحدد مسار الفرد في المجتمع من حيث علاقته بالآخرين ، المختلفين في

الأفكار والعادات والتقاليد ، إلا أن هذه النوع من رأس المال لا يعود بالفائدة إلا إذا استطاع الفرد استثماره من خلال تحويله إلى أنواع أخرى منه وخاصة راس المال الاقتصادي.[1]

فمعظم الضحايا الذين لم يتلقوا أي تعليم من لا الجنسين بمعنى بدون مستوى دراسي تحدهم أقل تسامحا في حياتهم اليومية مع المجتمع خصوصا في السنوات الأولى بعد المجزرة وهذا ما صرح لنا مبحوث فقد كل عائلته " بعد المجزرة كنت غاضبا من الجميع ومتعصب مرة تشاجرت مع أحد الدركيين"

فهم يشعرون بالإحباط والدونية، وعدم القدرة على تحقيق الذات، والندم أن الظروف لم تسمح أن يتلقوا تعليما لكي يستطيعوا الدفاع عن قضيتهم مصرحا لنا نفس المبحوث " نحن لم نكن نعرف أن نتحدث حتى العربية عندما كانت تأتي وسائل الإعلام، كانوا يحضرون أشخاص يتكلمون في مكاننا"

أما في الوسط العائلي تجدهم متسامحين حيث مع أبنائهم ويقدمون لهم كل الدعم لإنهاء دراستهم والحصول على أعلى الشهادات الجامعية.

أما الفئة من لها مستوى دراسي وهم جنس رجال وهم أكثر وعيا وأكثر قابلية لثقافة التسامح وأنهم يرون أن المرحلة التي مرت بها الجزائر كان الحل الوحيد هو تبني فكرة التسامح

[1] بير توربيو ، اسئلة في علم الاجتماع ، حول الثقافة والسلطة والعنف الرمزي ، ترجمة ابراهيم فتحي ، القاهرة ، دار العالم الثالث ، 1995 ، ص 23

والحوار وتقبل الآخر ونبذ العنف والتعصب وأن كل الجزائريين كان هدفهم واحد وهو وقف سفك الدماء.

أما الجيل الحالي وهم أبناء الضحايا معظمهم لهم مستوى جامعي هم أكثر تقبلا لفكرة التسامح مع الآخر ويرفضون التحدث عن المجزرة ويريدون أن تعرف منطقتهم بكل ما هو إيجابي وأملهم في هذه الحياة العيش في سلام وتعويض أبنائهم.

وهذا ناتج عن انتشار التعليم بدرجة كبيرة بعدة المجزرة وأن التعليم ، رفع درجة الوعي بحدوث تغير في التسامح كما ساهمت وسائل الاتصال ووسائل التواصل الاجتماعي في تكوين جيل أكثر انفتاحا وأكثر ثقافة مقارنة بآبائهم.

8- العامل النفسي وتأثيره على قيمة التسامح:

للعوامل النفسية والاجتماعية التي عانى منها مجتمع البحث أثر كبير على سلوكاتهم بحيث تجعلهم رافضين لفكرة التسامح والحوار وتقبل التعايش مع من قتل ذويهم وشردهم، فالإرهاب تسبب في إحكام الخناق على فكرة التسامح وأن أشد العوامل هدما لقيم التسامح والتعايش مع الآخر هو استباحة دم الآخر ونزع القداسة عن حياته وحقه في الحياة واتخاذ العنف طريقا لاسترداد الحقوق وعندما تستباح الدماء تسقط كل القيم تلقائيا ، وبالتالي كل تبرير للقتل هو قتلا للتسامح واغتيال للتعايش حيث ترك هذا الفعل الهمجي البربري انعكاسات على الضحايا من أضرار نفسية وعقلية وصعوبات في الذاكرة، وعدم القدرة على التركيز والانطوائية في السنوات الأولى من المجزرة كما تسيطر لدى البعض مشاكل الرعب والخوف حيث صرحت

لنا إحدى المبحوثات قائلة " أن النوم حرم عليها في السنوات الأولى وأنها واجهت صعوبات في العودة إلى حياتها الطبيعية فاضطرت إلى الذهاب إلى طبيب الأمراض العقلية وأخذ الدواء لكي تعيش حياتها مع عائلتها.

وأنا البعض صرح لنا أن بقاءه على قيد الحياة كان أكثر ألما فبالنسبة إليهم لم تعد للحياة معنى بعد فراقهم لأحبتهم في تلك الظروف المأساوية ولم يتلقوا أي علاج محاولين التأقلم مع الأوضاع التي فرضت عليهم.

كل هذه الظروف وشعورهم بالإحباط وبعدم الأمان في المجتمع وأنهم مهمشين لم يتم التكفل بهم على المستوى النفسي جعلهم رافضين تماما لفكرة التسامح حتى على المدى البعيد.

9- العامل الاقتصادي وتأثيره على قيمة التسامح:

كلما كانت الأوضاع المعيشية صعبة كلما قل التسامح ، بحيث أن الحياة الكريمة تؤثر في درجة التسامح أو عدم التسامح.

الظروف المادية هي التي تؤثر في سلوك وممارسات الأفراد فمعظمهم ضحايا الإرهاب لا يستطيعون توفير ابسط مستلزمات الحياة فهم يعتبرون أنهم لم يحصلوا على حقهم كضحايا حتى أنهم ليست لهم مكانة في المجتمع كالتي أعطيت للجماعات المسلحة فكثرة أعباء الحياة وعدم الأمان في المجتمع الحقوق تجعل الفرد متعصبا حسب ما صرح به احد المبحوثين "ليس لدينا أي وثيقة تثبت أننا ضحايا الإرهاب ذهبنا إلى العاصمة تحدثنا في

الاعلام كتبنا الرئيس العديد من المرات لم يساعدنا احد لتسوية وضعيتنا من خلال ملاحظتنا لسلوكيات المبحوثين نرى تغيرات في ملامح الوجه والتعصب وتغيير في نبرة الصوت.

أما من كان وضعه المعيشي والاقتصادي والاجتماعي أحسن ومستقر كان يعمل عند الدولة وله دخل شهري ثابت كان أكثر تسامحا.

- استتباب الأمن واستعادة السلم :

لم تكن العودة إلى الحياة الطبيعية بالأمر السهل بالنسبة لأهل المنطقة بفعل الرعب الذي زرعته الجماعات الإرهابية طيلة عقد من الزمن وبعد المجزرة جاء قرار من السلطات بتسليح المواطنين قصد حماية أرواحهم وأغراضهم وتهجير الناجين من المجزرة الساكنين في المناطق الجبلية القريبة من مراكز تواجد الجماعات الإرهابية إلى بلدية الرمكة.

فاضطر الأهالي إلى حمل السلاح ضمن استراتيجية تهدف إلى تمركز القوات في الميدان من أجل قطع شبكات الإمداد للإرهابيين ولأن الأهالي هم أكثر معرفة لمنطقتهم وتضاريسها الجغرافية.

تكون قوات الدفاع الذاتي من المقاومين من ضحايا الإرهاب الذين كانوا تحت تهديد الجماعات الإسلامية والذين أرغمتهم الظروف لحمل السلاح والوقوف مع الدولة لحماية أنفسهم ومتكونة أيضا من بعض المجاهدين الذين شاركوا في حرب التحرير نظرا لخبرتهم في محاربة الاستعمار الفرنسي حاملين السلاح في وجه الإرهاب.

هذه العناصر كانت تعمل قيادة الدرك الوطني وهي مجهزة من طرف السلطات.

كما أنشئت قوات الدفاع الذاتي من بعض شباب وكهول المنطقة يتم مراقبتهم من طرف السلطة وذلك من أجل حماية القرى وقطع شبكات الإمداد على الإرهاب.

رغم ذلك كان الرعب مسيطرا على أهل المنطقة حتى أواخر سنة 1999، وبداية سنة 2002 ، بدأت الحياة تعود إلى مجراها الطبيعي، وبتصريح من معظم الضحايا، أنه تم استتباب الأمن وفك العزلة تدريجيا، حيث انتهى حضر التجوال الذي كان مفروضا علينا وقلت الحواجز المزيفة مما سمح لنا بالانتقال إلى المناطق المجاورة ولم نعد نجد الجثث والرؤوس المقطعة عند مدخل البلدية.

والأقلية صرحت لنا أن بعد مشروع الوئام المدني ومجيئ عبد العزيز بوتفليقة والتسوية التي قام بها النظام مع الجماعات المسلحة سمحت بنزول بعض الإرهابيين التائبين من الجبال كما تم تكثيف الأمن في المنطقة وتم القضاء على بعض الإرهابيين بذلك تقلصت الأعمال الإرهابية

فالأمن بالنسبة إليهم دفعوا ثمنه غاليا من أرواح أبنائهم وآبائهم وعائلاتهم وممتلكاتهم حيث لاحظنا ملامح الأسى والحزن واليأس على وجوههم لا السلم والزمن استطاع أن يشفي جراحهم وألمهم.

10- قيم وتقاليد مجتمع الرمكة:

تنتشر في المنطقة الروابط الاجتماعية وعلاقات القرابة والنسب والمصاهرة وعلاقات الجوار التي تربط بين أبناء المجتمع الرمكاوي والتي تتمتع بدرجة عالية من الصلابة والتجدر بما يسمح باستمرارها والحفاظ على درجة مقبولة ومعقولة من التماسك، وما يعزي ذلك هو ظروف المنطقة الاستثنائية ومحدوديتها في عدد القاطنين ، وتقارب الناس ومعرفتهم لبعضهم البعض ، وتقاسمهم نفس الأحداث والوقائع، ومعايشتهم لفترة العشرية السوداء، وفقدانهم لأهاليهم كما تتداخل المصالح الاجتماعية، كما تعيش معظم عائلات ضحايا المجزرة في بلدية الرمكة على بعض الأنشطة الفلاحية البسيطة المرتبطة بالأرض وتربية المواشي وصناعة الدوم.

كما أن هناك العديد من القيم التي ترتبط ارتباطا مباشرا بنمط المعيشة من بين هذه القيم.

المتابعة والصبر : رغم ما تعرضوا إليه الضحايا من رعب وفقدان وحرمان وتهميش إلا أننا لاحظنا أنهم يتحلون بصفة الصبر و البساطة في العيش والمسالمة والترحيب مع التشديد على اتباع الأعراف واحترامها، مجتمع محافظ متمسك بالعادات والتقاليد حيث أن معظم النساء ماكثات في البيت دورهن الأساسي الاهتمام بشؤون المنزل وتربية الأبناء، لكن هذا لم يمنع من السماح لبناتهم في الدراسة ، والوصول إلى الجامعة بحثت يرون في تعليم البنت قيمة عالية ويفتح لهم مال العمل حيث ما صرحت به إحدى المبحوثات " أنا ما قريتش بصح أريد لابنتي أن تقرأ وتخدم ويكون مستقبلا أحسن "

حتى أن الأبناء متفهمون ويعلمون أهمية التعليم للبنت حتى صادفنا مبحوث من خلال زيارتنا له صرح لنا أنه يرافق بناته إلى المدينة للدخول إلى الجامعة كوهران والعاصمة ومستغانم ويدعمن لكي يكملن دراستهن قائلا " ندي بناتي وأولادي إلى أي جامعة المهم أن يتحصلوا على أحسن المعدلات ويتحصلوا على أعلى الشهادات وأدعمهن ليحققوا كل أمنياتهم"

كما يلعب الدين دورا مهما في تحديد وتوجي الأفراد مهما اختلف تأثيره على حياتهم فإيمانهم بوجود الله سبحانه وتعالى ساعدهم على مواجهة الصعوبات وتخطي المهن القاسية وهون عليهم هذه المحنة فالصبر ما هو إلا حل يثاب عليه في الآخرة بالنسبة للضحايا حسب ما صرح لنا مبحوث فهذه كل عائلته " عند أكون متضايق وأتذكر ما حدث لنا أتوضأ وأصلي وأدعوا الله سبحانه أن يرحم عائلتي وأن يتقبلها من الشهداء"

كما لا توجد طبقية كما هو معروف في المدينة حيث تتساوى جميع العائلات ما عدا أقلية تتمتع بالجاه، كما نلمس لمجتمع البحث حسن الضيافة والكرم والاستقبال ، كل المنازل التي قمنا بزيارتها قدموا لنا القهوة وعند بعض الضحايا عندما تطول المقابلة ويحين وقت الغداء يقدمون لنا الغداء، كنت أشاركهم نفس الزاد ، والمائدة رغم بساطتهم هذه الصفة المتوارثة من الأجداد مزالوا محافظين عليها، وهي إحدى أركان عادتهم وتقاليدهم كما لم يستطيع الإرهاب القضاء عليها.

كما يحاول مجتمع البحث غرس قيمة حب الوطن لأبنائهم الذي هو بالنسبة إليهم أغلى من النفس والمال.

الوعدة : بالرغم من كل الصعوبات والمعاناة التي عرفها سكان المنطقة إلا أنهم أعادوا إحياء بعض الطقوس مثل الوعدة حيث تعرف على أنها" المحطة التي يشحن من خلالها نفس البقاء والتواصل والارتباط بمعالم الأجداد ، فكل مؤسسة تحتاج إلى طقوس للمحافظة على تكرار نفسها.[1]

الزردة أو الطعم تقام كشرف للولي الصالح حيث يعتبرها مجتمع بحثنا ضرورة اجتماعية وثقافية ، يستمد تماسكه وقوية بالتمسك بالمعتقدات والعادات.

وعدة سيدي عبد القادر وعدة محمد الحسرين حيث تقام في موسم الخريف في شهر سبتمبر وشهر نوفمبر تنصب الخيام ويقوم كل الأهالي بالذبح، والبعض يقوم بشراء اللحم ، الكل يساهم حسب استطاعته وقدرته المادية ، ويقمن النسوة بإعداد الطعام" الكسكس " وبعض الأكلات التقليدية ويقومون بإنشاد الشعائر والأغاني الشعبية ، والرقصات الفولكلورية ، والفروسية ، وركوب الخيل ، والبارود ويتم تلقينها للأجيال الحالية ، وهي عادات متوارثة أبا عن جد ولا يوجد فرق بين مثقف وأمي الكل متضامن.

[1] بورقية رحمة، الدولة والسلطة والمجتمع ، دراسة في الثابت والمتحول في علامة الدولة ، بالقبائل في المغرب ، دار الطبيعة ، بيروت ، 1991 ، ص 169

الهدف من الوعدة حسب ما صرح به مجتمع البحث هو التعايش والتقارب بين مميزات المنطقة وحل الخلافات وتوحيد الآراء مع إبراز مميزات المنطقة والتنفيس عن الضحايا وإعادة إدماجهم في المجتمع لكي لا يشعروا بالاغتراب والوحدة.

ما نلمسه في مجتمع البحث أنه متجانس في الخلفيات الثقافية والخصائص أي العادات والتقاليد والأعراف التي يتميزون بها.

لا توجد طبقية كما هو معروف في المدينة حيث تتساوى جميع العائلات ما عدا قلة تتمتع بالنفوذ، كما نلمس الكرم وحسن الضيافة والاستقبال فكانوا يقدمون لي القهوة في كل منزل زرته من أجل المقابلات وأحيانا كان البعض يدعوني إلى الغذاء.

- المشاريع التنموية في بلدية الرمكة:

من خلال مقابلتنا للرئيس المجلس البلدي، صرح أن الدولة خصصت عدة مشاريع تنموية في المنطقة بعد المجزرة، وذلك في عدة مجالات اقتصادية واجتماعية و وثقافية ،وفي المجال الأمني.

بالإضافة إلى توصيل الماء الصالح للشرب والتطهير، وشق الطرقات وتعبيدها وربط شبكة الغاز وفتح تهيئة المسالك العمومية الإنارة وتدعيم ضحايا المجزرة بالبناء الريفي ،مما ساهم في عودة السكان إلى أراضيهم كما تم بناء المرافق العامة مثل التكوين المهني التي ساعدت المرأة لاكتساب عدة مهن، كما استفادت من مركز للبريد والمواصلات ومقر للتأمينات

والصيدلية وثانوية ومتوسطة ابتدائية وقاعة للعلاج كما تم إنشاء مقر للشرطة لتحسين الوضع الأمني.

كما استفادت المنطقة مؤخرا من قاعة متعددة للرياضة وذلك لتمكين الشباب من ممارسة الهوايات.

وفي الميدان الفلاحي استفادت بعض العائلات بمختلف الدواوير الرمكة من أغنام وخلايا النحل وذلك لرفع الإنتاج الحيواني نظرا لما تتميز به المنطقة بطابعها الفلاحي الذي ساهم في تربية المواشي وغرس الأشجار المثمرة

آخر زيارة لنا في المنطقة كانت في نوفمبر 2020 ما لاحظناه أنه لم يتغير شيء في بلدية الرمكة لم تمسها المشاريع التنموية من آخر مشروع بعد المجزرة.

كما لاحظنا بعض التغيرات لمجتمع البحث حيث استطاعت بعض عائلات الضحايا بإنهاء بناء منازلهم بعد استفادتهم من الدعم الريفي المخصص ببناء السكنات الريفية.

وتمكن البعض من العودة إلى الدواوير والدواشر التي هجروا منها استتباب الأمن في النهار فقط وإعادة استغلال أراضيهم الفلاحية.

بخصوص البطالة مزال شباب المنطقة يعاني من التهميش وعدم وجود فرص العمل في جميع القطاعات.

كما لاحظنا أنهم كانوا أكثر قابلية للتحدث على ضحاياهم على المجزرة التي عرفتها المنطقة.

وازدياد نسبة الوعي لديهم وذلك بفضل الوسائل التكنولوجية ووسائل الاتصال كالانترنيت خصوصا في الأمور السياسية وأكثر ثقة في أنفسهم وأكثر تجاوبا معنا كباحثين.

وأن التسامح بالنسبة لمجتمع البحث هو نسبي حيث نجدهم متسامحين في علاقتهم اليومية مع أسرهم وأقاربهم وجيرانهم.

وهذا ما لمسناه من خلال تصريحاتهم أنه يوجد تغيير في ظاهرة التسامح في مجتمع الرمكة ورغم اختلاف مسار هذا التغيير أن الغالبية العظمى من مجتمع البحث يرون حاليا أكثر مما كان في الماضي كما ساهم التعليم في رفع درجة الوعي وخاصة في جيل الشباب فهم أكثر تقبلا للتسامح في العديد من المواقف وأن حساسية الظروف والأيام الصعبة التي مروا بها عائلاتهم وافقوا على العفو الشامل، لوأد الفتنة وإطفاء نار الحرب التي حاصرتهم من كل النواحي وأن مصالحهم مع الآخر لكنهم صرحوا لنا أنهم لن ولا يتسامحوا كل من كانت له يد في قتل ذويهم وعند الله تجتمع الخصوم وأملهم في هذه الحياة العيش في سلام وأن نتقدم الجزائر إلى الأحسن ومطلبهم الأساسي هو مكانه كضحايا إرهاب وأن يتحصلوا على حقوقهم التي تعتبر مشروعة مقارنة بما عانوه في العشرية السوداء كما وجدناهم صامدين ومتفائلين نوعا ما في تغيير الأحداث التي مرت بها الجزائر 2019.

خاتمة الفصل :

إن الضحايا هم مواطنين جزائريين معظمهم نساء وأطفال دفعوا ثمن حرب وجدوا أنفسهم طرفا فيها رغما عنهم. حرب منهجها العنف المتوحش البربري الخالي من القيم الانسانية وما بين لنا كباحثين أن المجتمع كان يعاني أزمة أخلاقية وفكرية.

يرى سامي حداد ان السلطة التي لم تستطع توفير الأمن والاستقرار للمواطنين العزل يكون لها دخل غير مباشر في العنف الذ عرفته الجزائر.

وهذا ما توصلنا إليه من خلال الدراسة والتحقيق الميداني مع مجتمع البحث أن الضحايا تركوا ليواجهوا مصيرهم وأن لن تستطع الدولة توفير لهم الأمن في مرحلة العشرية السوداء ويوم المجزورة وأن تم إجبارهم لتقبل العدالة لم تحقق ولم يتم التكفل بهم لا ماديا ولا معنويا حتى أنهم فقدوا الأمل من السلطات المعنية ومع ذلك عادوا لاندماجهم في المجتمع ومازالوا متمسكين بالعديد من التقاليد والقيم رغم ما مروا به.

خاتمة عامة

نتائج الدراسة

من خلال نتائج الدراسات و المقابلات التي أجريت على مختلف شرائح ضحايا الإرهاب لمنطقة الرمكة سمحت لنا هذه الدراسة بكشف جزء من الغموض الذي كان يكتنف هذه الشريحة من المجتمع ،ومن بين النتائج التي حققناها هي إبراز مجموعة من الخصائص التي تدل على مدى التجانس و التماسك الاجتماعي الذي ميز هذه الفئة .

– إن أحداث أكتوبر هي البداية لانطلاق العنف بين الدولة و رعاياها ،كما أن إيقاف المسار الانتخابي سنة 1991 كان سببا في إعلان الجبهة الإسلامية للإنقاذ الجهاد ضد السلطة .

– سوء الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية التي كانت تمر بها الجزائر ساهمت في اندلاع أحداث أكتوبر.

– الحرمان و الفقر و المعانات و سياسة الإقصاء ساهمت في تأثر معظم الجزائريين بحزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ و فوزه بالانتخابات التشريعية .

– غياب ثقافة التسامح ساهمت في تهيئ أرضية كل الأحداث التي مرت بها الجزائر خلال العشرية السوداء .

– انتقال العنف من القتل الفردي إلى القتل الجماعي و انتهاء بالمجازر الجماعية

– بروز المجازر الجماعية في الجزائر بداية من سنة 1995،حيث كانت معظمها في المناطق الغربية و الوسطى و المناطق المنعزلة .

– هذه الظروف والصراعات جعلت الدولة تتفاوض مع الجماعات المسلحة بإبرام مجموعة من القوانين بداية بقانون الرحمة إلى الهدنة و الوئام المدني وصولا إلى المصالحة الوطنية التي ساهمت في استتباب الأمن و تحقيق السلم .

– تعد منطقة الرمكة بغليزان و ما جاورها من مناطق حصنا منيعا للجماعات الإرهابية لطبيعة تضاريسها الجبلية و الغابية ، كما أن انعزالها عن المناطق الحضارية و انعدام التهيئة العمرانية والطرقات و انعدام التنمية مند الاستقلال ،جعل المنطقة تعرف أكبر عدد من الضحايا على يد الجماعات الإرهابية في العشرية السوداء .

– عدم تسليط الضوء على الإبادة الجماعية من طرف وسائل الإعلام الوطنية خلال العشرية السوداء .

– التهميش و الإقصاء : ما توصلنا إليه من خلال المقابلات الميدانية أن الضحايا تم إقصاؤهم ،و لم يؤخذ رأيهم في ما يخص القوانين التي طرحتها الدولة ، فكان موقفهم الغالب هو الرفض المطلق للعيش مع من أجرموا في حقهم .

– أما بالنسبة للضحايا فهم يتشاركون في نفس الذاكرة ،حيث يتذكرون أحداث تلك الليلة الإجرامية و كأنها حدثت البارحة بكل تفاصيلها، فالنسيان هو أمر مستحيل الحدوث ، فطي الصفحة معناه خيانة في حق ذويهم .

– التسامح مع من أجرموا في حقهم أمر مستبعد و مستحيل الحدوث،فلم يترك لهم الخيار سوى تقبل الوضع الذي فرض عليهم .

– أما فيما يخص الانتقام فهو أمر مستبعد و ملغى تماما من الأذهان ،لأن الإرهاب لم يترك لهم المجال حتى في التفكير فيه لما عانوه من هول المجزرة ،لأن همجية الإرهابيين و قيامهم بتنكيل أجساد ضحاياهم ترك بصمة لا تمحى مدى الحياة من ذاكرة الضحايا الناجين من المجزرة .و ما تبين لنا حسب الدراسة أن المجزرة سلاح ذو حدين .

– مازال الحزن يخيم عليهم رغم مرور العديد من السنوات رغم محاولتهم التعايش مع أحزانهم .

– كما كشفت الدراسة أن التسامح كممارسة يزداد مع الفئات التي تربط بينها علاقات وثيقة و دائمة فهم متسامحون مع أفراد الأسرة و الأقرباء و الأصدقاء ،لكنهم يرفضون فكرة التسامح مع كل من كان سببا من بعيد أو من قريب في المأساة و طمس الحقيقة .

– كما أنهم يرفضون تماما توريث الانتقام أو غرس ثقافة العنف في أبنائهم .

– مساهمة الثورة الرقمية و وسائل التواصل الاجتماعي في نشر أحداث المجازر و أصبحت أكثر تداولا من طرف الناشطين و الصحفيين .

– مطلب ضحايا المجازر الجماعية لبلدية الرمكة في هذه الحياة هو العيش في سلام و الاعتراف بهم من طرف الدولة كضحايا مأساة وطنية و تعويضهم بتعويض يضمن لهم حياة كريمة لهم و لأبنائهم ، لأن التعويض الذي تلقوه زهيد جدا و لم يكفل لهم حقهم .

– كما كان من مطالبهم بناء مقبرة جماعية لضحاياهم و تخليدهم في ذاكرة الجزائريين و أن لا يتم طي الصفحة.

– المنطقة ذات موقع استراتيجي ذو مزايا سياحية ، وذات طابع فلاحي لكن عدم توفر الإمكانيات صعب من استغلال الأراضي بشكل جيد .

– أغلبية سكان مجتمع البحث لهم ارتباط وثيق بالأرض فمعظمهم يعملون في الفلاحة ،كما ساهمت التنمية التي قامت بها السلطات المحلية ما بعد العشرية السوداء بفك العزلة عن بلدية الرمكة و ما جاورها و استتباب الأمن تدريجيا .

– إلا أن هذه المشاريع التنموية تعتبر ناقصة بالنسبة للعديد من المجالات مثل الجانب الاقتصادي ،حيث يعاني معظم الشباب في المنطقة من البطالة رغم أن العديد من أبناء الضحايا حاملون لشهادات جامعية .

– كما لاحظنا أن مجتمع البحث أن سكان بلدية الرمكة و خاصة كبار السن متمسكون بالعادات و التقاليد كإقامة الوعدة و زيارة أضرحة الأولياء الصالحين ،و لكن ما لاحظناه على الفئة الشبابية ذات المستوى التعليمي أنها أصبحت تبتعد عن هذه العادات و بخاصة زيارة الأضرحة .

خاتمة :

إن الشعب الجزائري يتميز بالتعددية الاجتماعية و الثقافية ،و لكن رغم هذا التنوع و الاختلاف و الذي يفرض على كل فرد أن يكون عضوا فعالا في المجتمع مع حاجته للآخر إلا أنه غاب عن ثقافته ثقافة التسامح و العفو و سيادة ثقافة التعصب و العنف ، الذي أدخل الجزائر في نفق مظلم بعد أحدات أكتوبر 1988،والذي أخد شكل مظاهرات واضطرابات و احتجاجات شعبية قابلها النظام الحاكم بعنف مضاد .

و بعد ذلك فتح المجال للتعددية الحزبية من دون أن تهيأ لها الأرضية الملائمة شعبيا و قاعديا و فكريا و سياسيا .فالمناخ الجزائري كان مهيئا للعنف بعد إجهاض انتخابات 1991 و إعلان الحركات الإسلامية كالجبهة الإسلامية للإنقاذ الجهاد ضد السلطة مما أدى إلى ظهور العنف بمختلف أشكاله .

فقد خلفت المأساة الكثير من الضحايا ،حيث اختلفت الإحصائيات و تباينت الأرقام حيث قدرت حصيلة الضحايا ما بين 150000 و200000 ضحية و العديد من النساء المغتصبات و الأطفال ضحايا الأعمال الإرهابية ، حيث شهدت سنة 1997 العديد من

المجازر الجماعية و التي تعد مجزرة الرمكة الأكثر عنفا فيما يخص عدد القتلى ،ناهيك عن المعطوبين و الخسائر المادية و الحصار الذي كان مضروبا من طرف الدوائر السياسية و الاقتصادية العالمية طيلة عشر سنين .

كل هذه الظروف ألزمت السلطة الجزائرية باتخاذ العديد من الإجراءات من أجل تحسين الأوضاع و الخروج من الأزمة بدءا من قانون الرحمة سنة 1995 لليمين زروال و الذي كانت الغاية منه فتح الباب أمام كل الدين يريدون وضع السلاح و العودة إلى المجتمع و إلى حياتهم الطبيعية بضمانات قانونية مرورا بالوئام المدني و انتهاء بالعفو الشامل.

أوجدت المصالحة لتجاوز مرحلة الصراع والآثار التي تركتها العشرية السوداء، فهو كمبدأ إجرائي ضروري على صعيد الفرد والأسرة والمجتمع وكتجربة عرفتها كل الحضارات ، حيث كان حاضرا فكرا وممارسة في التاريخ الإسلامي، بداية من عندي نبينا محمد صلى الله عليه وسلم مع قريش في فتح مكة، وثم التنظير له من قبل العديد من المفكرين العرب والغربيين، وهو كمبدأ يتخذ منابع متعددة دينية وسياسية وقانونية وعرفية وأخلاقية واجتماعية ، وفكرية وفلسفية ، ولكنه يواجه عقاب اللاتسامح بسبب التعصب الذي يتخذ أحيانا بشكل حروب وعدوان وأعمال إبادة وانتقام، فالحرب الأهلية لا يخرج منها أي منتصر ، فإن الشريعة الإسلامية هي القاعدة الأولى لأي مصالحة

يجب إعادة النظر ومراجعة السياسة التربوية والمناهج التعليمية ، بحيث تترسخ روح الوحدة الوطنية وتسهم في نشر ثقافة التسامح والسلم الاجتماعي، ونبذ العنف وتغليب ثقافة الحوار بين الأفراد والجماعات وزرع روح المصالحة في أوساط الشباب.

يجب تفعيل دور المجتمع المدني من جمعيات وإعادة مكانة ضحايا المجازر الجماعية والتكفل بهم

مطالبة الناجين من المجزرة بإحياء ذكرى الضحايا كإقامة نصب تذكاري، الهدف من استحضار الزمن الماضي بكل ما يغيب ، وتخليدا لأرواح شهداء المجازر

على المجتمع المدني والجهات الرسمية عقد مؤتمرات وندوات تنادي بمبدأ التسامح والحوار العقلاني المتحضر لمختلف الفئات الاجتماعية لنبذ العنف والصراع الناتج عن التعصب بمختلف أشكاله.

نشر ثقافة التسامح بالانفتاح على بيئة مناسبة تتسم بفضاء الحرية وحق التعبير والاختلاف دون خوف من العقاب

إعادة النظر والتفكير العميق في واقعنا ودراسة هذه الظواهر والتأكيد على حاجتنا للتسامح فكرا وثقافة ونهجا وسلوكا قد حياتنا اليومية فهو شرط من شروط السلام وضروري للمجتمع الإنساني.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم

المصادر و المراجع

- ابن مسكويه بن محمد يعقوب، تهذيب الأخلاق، الكتب العلمية، بيروت ، 1982.

- ابن منظور لسان العرب، دار الصدر ،بيروت، لبنان.

- أبو الفضل محمد لسان العرب ،دار المعرفة، القاهرة، 1979.

- ابو قاسم حسن بن محمد ،المفردات في غريب القرآن للأصفهاني، دار المعرفة، بيروت.

- أحمد العتيبي ، النيابة في الشرح والهداية ، دار الفكر ، بيروت ، 1990

- احمد العتيبي ، النيابة في شرح الهداية، دار الفكر، بيروت، 1990.

- أحمد مهاية، مأزق الجزائر بين العنف والحوار، السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، عدد 115، الأهرام، 1994.

- أسعد وطفة، التربية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، مكتبة الفلاح ، للنشر والتوزيع ، الكويت ، 2005

- بالقاسم سلاطنية، وسام حميدي، العنف والفقر في المجتمع الجزائري، دار الفجر ،القاهرة، 2008.

- بذرة اليازجي، السمات العامة للإنسان المثقف الحضاري ، مكتبة معايير الكترونية، 2001.

- جون جاك روسو، ترجمة بولنت غاغ، العقد الاجتماعي ،مبادئ القانون السياسي ،لبنان.

- جون رولز ، قانون الشعوب وعودة إلى فكرة العقل العام، ترجمة ، محمد دليل ، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ، 2007

- جون لو ،ترجمة منى أبوسنة، رسالة في التسامح، المجلس الأعلى، القاهرة، 1998.

- حسن توفيق ابراهيم ،ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، مركز الدراسات.

- حسن حنفي ،التراث والتغير الاجتماعي ،مطبعة العمرانية، القاهرة، 2005.

- حسن طلبة، العنف والإرهاب من منظور الإسلام السياسي، عالم الكتب الحديث ،الأردن، 2005.

- زقزق محمد حمدي، الدين وفلسفة التنوير، دار المعارف، القاهرة ، 1986

- عابد شارف، تجربة الانتقال الديمقراطي في الجزائر ،محلية الباب ،مركز الجزيرة للدراسات، 2013.

- عبد الباسط دردور ، دور العنف السياسي ، وأزمة العقول في الجزائر ، دار الأمين ، 1993

- عبد الحسن شعبان ،قيم التسامح في الفكر العربي الإسلامي المعاصر، الحوار المتمدن، العدد، 2910، 2010.

- عبد الرحمن الكواكبي ، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد ، در موهم للنشر ، الجزائر ،

- عبد الله علوان، معالم الحضارة في الإسلام وأثرها في النهضة الأوروبية، دار السلام، بيروت، 1980.

- عروس زوبير، الدين والسياسة في الجزائر، أحداث أكتوبر 1990،نموذج الدراسات، الوحدة العربية، بيروت،1990.

- عقيل يوسف عبدات، التسامح الديني في الإسلام، مجلة النبأ، الكويت.

- عمار طالبي ،ابن باديس ،حماية أثاره، دار اليقظة العربية، الجزائر، 1968.

- غيلارمودونيل، فيليبشميتر، الانتقال من الحكم السلطوي، استنتاجات الأولية حول الديمقراطية غير مؤكده، ترجمة صلاح الدين و تقي الدين، معهد الدراسات الإستراتيجية، بغداد، 2007.

- فرح عبد القادر ، شاكر عطية قنديل ، موسوعة على التفنن ، دار غريب للطباعة والنشر ، والتوزيع ، 2003

– فولتير ، رسالة في التسامح ، ترجمة هنريت عبودي ، دار النشر والتوزيع ، ودمشق ، 2009

– كمال بومنير، قراءات في الفكر النقدي لمدرسة فرانكفورت ،مؤسسة كنوز الحكمة، الجزائر، 2012.

– ماريا روز ميتوكال، ترجمة عبد الحميد جحفة، الأندلس، الإسلام والحضارة ،ثقافة التسامح، دار توبقال ،دار البيضاء، المغرب، 2006.

– محمد العربي ولد خليفة ،النظام ماذا تغير فيه وأين نحن من تحولاته، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر ،1998.

– محمد عابد الجابري ،المثقفون في الحضارة العربية، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت ،1995.

– نور الدين بوكروح، من برنامج الجزائر الجديد الذي أعده قبل الانتخابات، الجزائر، 2002.

– هويدا عدلي، التسامح السياسي ،المقومات الثقافية للمجتمع المدني، مركز الدراسات ،حقوق الانسان،القاهرة،2000.

– الكندي يعقوب بن إسحاق، الفلسفة الأولى، تحقيق أحمد الأسوان، مؤسسة دار الكتاب الجديد، بيروت ، 1986

- الماوردي أبو حسن على البصري، أدب الدنيا والدين، ط2، دار النشر البيان للنشر، السعودية، 1978.

- ماجد الغرباوي ، التسامح ومنابع اللاتسامح، فرص التعايش بين الأديان والثقافات، مؤسسة عارف للطباعة، بغداد ، 2008

- محفوظ محمد ، الحوار والوحدة الوطنية في المملكة العربية السعودية ، دار الساقي ، الرياض ، 2004.

- محمد بن جرير الطبري ، جامع البيان في تفسير القرآن، دار المعرفة، بيروت، 1986.

- محمد خيصر الرفاعي ، اتفاقيات السلم المصرية الإسرائيلية ، دار الخليل للنشر ، عمان ، 1984.

- محمد عبد محجوب ، ويحي مرسي ، العنف السياسي والاجتماعي ، قراءات ودراسات انتروبولوجية ، دار الثقافة العلمية ، القاهرة ، 2005

- مسعود بوسعدية ، ظاهرة العنف في الجزائر وعلاج المتكامل، دار الكنوز ، الحكمة ، الجزائر ، 2001.

- يما سين ظاهر الباسري ، مكافحة الإرهاب في الاستراتيجية الأمريكية ، دار الثقافة للنشر ، عمان، 2011.

المجلات والمقالات باللغة العربية:

- بشرى محمد احمد ، العفو والتسامح واثرهما في الدعوى ، دراسات دعوية ، الخرطوم ، العدد 11 ، 2002 .

- رغد سليم ، مفهوم التسامح الاسلامي وانعكاساته على واقعية التعايش السلمي ، مجلة دراسات فلسفية ، العدد 36 ، سنة 2015 .

- رقزوق محمد حمدي ، التسامح في الاسلام ، مجلات الدراسات الفكرية والاسلامية ، وزارة الاوقاف الشؤون الدينية ، عمان ، 2003 .

المراجع باللغة الفرنسية

-Stalter FoullayDanielle,Histoire et Violence ,Ed, Stan Bourg, 1990.

- Michel Legrain, Le Grand Robert, Ed, Robert, 1997, Paris.

- Body GendrotSophie ,Villeestviolence d'uruption,Denouvaux acteurs, ED,PUF, Paris.

- Saïd Ahmed, octobre ils parlent, Ed, le Martin, 1998.

-ReneGallissot,Octobre 88 en Algérie,Cahier d'études berbère, Paris, 1990.

- Houari Adi,L'Algérie et démocratie,Pouvoir et crise du politique dans l'Algérie contemporaine, Ed ,La découverte, Paris, 1995.

-Jeans Jack L'avenue, l'Algérie La Démocratie Interdite, Ed, l'Harmattan, Paris.

- Zohra Benarous,L'islamisme Politique, Ed, Dar Al-Farabi, Liban,2002.

- Michel Ballet, Développement En Crise, Ed, Plon, Paris,1990.

-Abed Charaf,Dossier D'octobre,Ed,La Fontaine, Alger,1989.

- Max Weber,Le Savant Politique, Ed, Plon, Paris,1963.

- AbdalKaderHarichéne,Le Fils et Pouvoir, Ed, Leila Sakina, Alger.

- Amine Touati, Algérie Les Islamistes A L'assaut Du Pouvoir, Ed, l'Harmattan, Paris,1995.

- Slimane Medhar, L'échec Des Système Politique En Algérie,Ed, Chihab, Alger,1999.

- Louis Martinez,La Guerre Civile En Algérie.

- Liesse Boukraa,l'AlgérieLa Terre Sacrée, Ed, Favre,Bronislavo Malinowski , une théorie scientifique de la culture , Ed Maspero , Paris , 1968

-BoudaonReymont , les méthodes des en sociologie , Ed PUF , Paris, 1970.

- Sandrine le Fran , politique du pardon , Ed , Pud, Paris, 2007-

- Samy hadded , Algérie Autopsies d'une crise-

- Jean Jack Rousseau , du contrant social principe de droit politique , commission libanaise , la traduction des chefs d'œuvre , Liban , 1986.

- Sandrine Labat , les islamistes Algériens entre les armes et le maquis , Ed seuil , 1995.

- EzzatabdelFatah , la victime est-elle coupable , Ed pum , Paris , 1994.

- Abderrahmane Moussauoi , de la violence en Algérie , Ed Barzkn , Alger , 2006.

المجلات باللغة الفرنسية

- Mike Broden , la criminalité en Afrique de sud l'héritage de l'apartheid , des annales de la recherche urbain , n 83 , 84 , 1999.

- Une réconciliation national le toi amnistie revue de presse n 492 Paris.

1- Les Revues et les Articles :

- Mike Brogden, in criminalité en Afrique de sud l'héritage de l'apartheid. Les Annales de la recherche Urbaine, n83, Sep, 1999.
- Rêne Gallissot, Octobre 88 en Algérie, Cahier d'études berbère, Paris, 1990.
- Mike Brogden, in criminalité en Afrique de sud l' héritage de l'apartheid. Les Annales de la recherche Urbaine
- Mar Ali Alami, une réconciliation si fragile au Maroc, le monde diplomatique, n° 613, 04/2005.

- Rafeal Bustos, le référence sur la charte pour la réconciliation, l'année du Maghreb, ed CNRS, Paris, 2005-2006.
- Une réconciliation national et loi d'amnistie .revue de presse .n° 492 ,2005.

2- Les Journaux :

- Toubal Rabah, réflexions sur quelque expériences de la réconciliation, le quotidien d'Oran N°3582, 09/2006.

الملاحق

دليل المقابلة:

1-السن؟

2-الجنس؟

3-الحالة المدنية؟

4-عدد الأطفال؟

5-وظيفتك الحالية؟

6-طبيعة السكن؟

7-المستوى التعليمي؟

8-هل كنت حاضرا يوم وقوع المجزرة؟

9-كيف استطعت النجاة؟

10-هل تتذكر ما حدث؟

11-هل الضحايا من الأقارب؟

12- في أي منطقة كنتم تقطنون قبل المجزرة؟

13-هل تلقيتم تهديدا من قبل؟

14-هل لديكم فكرة عمن قام بارتكاب هذا العنف بحقكم؟

15-كيف تم علاجكم بعد المجزرة؟

16-هل تلقيتم الدعم الكافي من طرف السلطات؟

17-كيف تفسر القتل الجماعي الاستثنائي؟

18-الهدف منه؟

19-هل انتميت إلى أي جمعية أو حزب بعد الحادثة؟

20-رأيكم حول القوانين التي طرحتها الدولة بدأ من الرحمة وصولا لقانون العفو والمصالحة؟

21-كيف تقبلتم الفكرة؟

22-هل قرأت القوانين؟ إذا اطلعت عليها ما رأيك فيما تضمنته من اقتراحات؟

23- هل ترى أن هذه القوانين ساهمت في استتباب الأمن؟

24-ماذا يعني لك السلم؟

25-في رأيك هل يمكن للشعب أن يطبق السلم ؟

26-هل انتخبت على مشروع الوئام المدني في انتخابات 1999 ؟

27-هل انتخبت في استفتاء 2005 على مشروع المصالحة الوطنية؟

28-في رأيك هل هذه الانتخابات بداية لحل الازمة؟

29-هل انت مع استئصال الجماعات الإسلامية ام مع العفو؟

30-إذا أتيحت لك فرصة الانتقام، هل تنتقم ؟ كيف ذلك؟

31-هل استطعتم النسيان؟

32-كيف تعيشون حياتكم اليومية؟

33-كيف استطعتم العودة الى حياتكم والعيش في المجتمع؟

34-ماهي تصوراتك حول التسامح و العفو؟

35-هل تستطيع أن تسامح؟

36-ما هي التغيرات التي طرأت على المنطقة بعد المجزرة؟

37-ما هي التغيرات التي طرأت على المنطقة بعد قانون المصالحة؟

38-ما هي الصعوبات التي تواجهونها؟

39-هل يوجد عنف وتعصب بين القاطنين في المنطقة؟

40-هل مازلتم متمسكين بالعادات والتقاليد؟

41-حدثني عن الوعدة بما ان المنطقة معروفة بها؟

كرونولوجيا مجازر العشرية السوداء:

1997 شهد منقطعا خطيرا من الصراع حيث بدأت سلسلة من عمليات التي استهدفت المدنين ،العزل وبنفس الطريقة القتل وهي الذبح والتنكيل بالجثث والحرق .

-مجزرة تاليت في 3 افريل في المدية ،وقتل فيها 52 شخص من اصل 53 شخص ساكني القرية

- مجزرة حوش خميستي، في 21 ابريل 1997 وقتل فيها 93 قروي في 3 ساعات.

-مجزرة دائرة لا يقوير، في 16 يونيو 1997 وقتل فيها 50 مدنيا.

- مجزرة سي زيروق، في 27 يونيو 1997 وقتل فيها 50 مدنيا.

- مجزرة قويد الحاد ومزوارة في 3 اغسطس 1997 قتل فيها 76 مدنيا.

- مجزرة صوحان بجبال الاربعاء ولاية البليدة، في 20 اغسطس 1997 قتل فيها 94 مدنيا.

- مجزرة بني علي 26، اغسطس 1997 قتل فيها 100 مدنيا.

- مجزرة الرايس بالعاصمة 29، اغسطس قتل فيها 400 مدنيا.

- مجزرة بني مسوس ،5 سبتمبر 1997 قتل فيها 87 مدنيا.

- مجزرة القلب الكبير بالمدية، 19 سبتمبر قتل فيها 53 مدنيا.

- مجزرة بن طلحة بالعاصمة، 22 سبتمبر وقتل فيها 200 مدنيا.

- مجزرة سيدي العنتري ،23 ديسمبر 1927 قتل فيها 117 مدنيا .

-مجزرة غليزان الرمكة عين طارق، قتل فيها 1280 مدنيا.

- مجزرة سيدي حماد ولاية البليدة، 11 جانفي 1998 قتل فيها 103 مدنيا.

-مجزرة قويد بواجة، 26 مارس 1998 وقتل فيها 52 مدنيا.

- مجزرة تاجينا، في 8 ديسمبر 1998 قتل فيها 81 مدنيا.

- مجزرة الكاليتوس 12، ديسمبر قتل فيها 14 مدنيا.

- مجزرة الكاليتوس، 28 جوان 1998 قتل فيها 22 مدنيا.